

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين

(دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل إنيل درجة أو لقب علمي أو
بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز
النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

It also acknowledged the right of the Academy of Management and Policy Studies in Higher copyright to this letter and it may not be publishing a formal written only with the consent of the academy.

Allah and the good of the witnesses

Student's name: Rana M. Diab

اسم الطالب: رنا مصطفى دياب

Signature:



التوقيع:



Date:

30/10/2014

التاريخ: 30/10/2014



برنامج الدراسات العليا المشترك بين
أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى
برنامج القيادة والإدارة



واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية

في المصارف الإسلامية في فلسطين

(دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة)

إعداد الطالبة:

رنا مصطفى دياب

إشراف الدكتور:

أحمد حسين المشهراوي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القيادة والإدارة

1435هـ - 2014م



نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ رنا مصطفى إبراهيم دياب، لنيل درجة الماجستير في تخصص القيادة والإدارة وموضوعها:

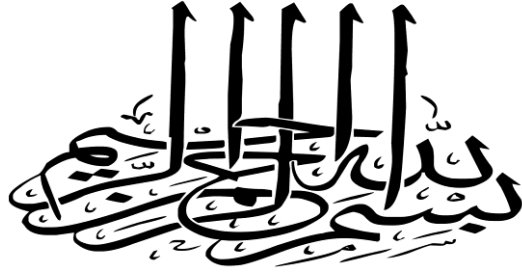
"واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الخميس 08 ذو الحجة 1435 هـ، الموافق 2014/10/02 م الساعة الحادية عشر صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. د. أحمد حسين المشهوروي	مشرفاً ورئيساً
د. نضال فريد عبد الله	مناقشاً داخلياً
أ. د. يوسف عاشور	مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في تخصص القيادة والإدارة. واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها. والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية
د. محمد إبراهيم المدهون



قال تعالى:

﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ
وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

(النساء: 113)

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصرف الاسلامي الفلسطيني والمصرف الاسلامي العربي في قطاع غزة، ومدى وضوح الهيكل التنظيمي للمصرفين و دور مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة، والتعرف على مدى تأثير وجود نظام محكم و فعال لحوكمة المصارف الإسلامية، والتزام المسؤولين في المصارف الإسلامية بتطبيق معايير الحوكمة، ومعرفة معوقات تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة و سبل تحسينها.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام طريقة الحصر الشامل نظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة وسهولة الوصول إلى الفئة المستهدفة، حيث تم توزيع الاستبيان على كافة أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم 80 موظف وموظفة. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها حرص المصارف على توفير دليل مكتوب يحتوي على مجموعة من التعليمات والقيم يساعد في تعريف العاملين في المصارف الإسلامية باخلاقيات وسلوكيات المهنة، ويلتزم به جميع العاملين، وحرص إدارة المصارف على توفير العدالة والانصاف في التعامل مع جميع المساهمين وذلك يكسب ثقة المساهمين ويجذبهم لفتح استثمارات جديدة.

كما توصلت الدراسة الى أهمية التدقيق والتفتيش والتي من شأنها أن توفر تطبيقاً عادلاً لمبدأ المساواة والنزاهة، بالإضافة الى توفر نظام محدد للتعويضات والحوافز والمكافآت في المصارف. كما بينت الدراسة الى تغطي المصرف عن الحصول على موافقة سلطة النقد عند شغل رؤس مجلس الإدارة أو أحد الأعضاء وظيفة تنفيذية داخل المصرف.

وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها:

1. ضرورة إيجاد هيكل اجور واضح يتسم بالعدالة والموضوعية بشكل مقبول وربطه بمعدلات غلاء المعيشة.
2. ضرورة ان تقوم المصارف بمراجعة وتطوير الهيكل تنظيمي للادارات والدوائر والاقسام وبيبين العلاقات ويحدد المسؤوليات والصلاحيات.
3. الحرص على تكاثف وتظافر كافة الجهود في المصارف من أجل زيادة الوعي الإستثماري لدى الأفراد ووضع الخطط المناسبة.
4. العمل على معالجة البطئ الموجود في توفير المعلومات اللازمة للمستفيدين.

Abstract

This study aims to find out the application reality of Governance standards in the Palestinian Islamic Bank and Arabian Islamic Bank in the Gaza Strip and how clear the organizational frame is in those two banks. Moreover, it aims to know more about the role that is played by the board of directors in applying Governance in Islamic banks and its effect besides showing the commitment of officials towards this system. This study enables us to know these obstacles that stand against applying Governance in Islamic banks in the Gaza Strip and their enhancement.

The descriptive analytical method was applied, and as a result of having a small study community, the overall limitation method was utilized to catch the beneficiaries easily. The questionnaire was filled by the 80-employee study community.

This study comes to know how much important it is to provide the bank's employees with instruction-value manual that helps them to focus on their post's behaviors and ethics that are so necessary to be adopted. In addition Banks are not only interested in dealing fairly with all their stockholders, but also they work hard for attracting them for more investments and building in-between trust.

One of these results that are obviously essential, for the sake of having a fair application for accountability and integrity, is the importance of auditing, overviewing and having a good system that controls compensation, rewards and motivations in these banks.

The study also demonstrated that the bank overlooks to obtaining the approval of the Monetary Authority when filled Head of Governing Council or a members an executive position in the bank.

Recommendations:

The study concluded that there is a badly need to:

1. Have a clear-equitable wages frame that is linked with the variable cost of living.
2. Revise and develop the organizational frame of directorates, departments and sections to highlight relationships and responsibilities as well as priorities inside these banks.
3. Work in team so that banks can set their plans and individual investments, too.
4. Address the slow process of providing the needed data for beneficiaries.

إهداء

إلى الأكرم منا جميعاً الشهداء في سبيل الله

إلى والدي العزيزين إجلالاً وإحساناً

إلى إخوتي اعتزازاً واحتراماً

إلى زوجي الغالي مودةً ووفاءً

إلى أبنائي الأعزاء حباً وإعزازاً

إلى كل من ساعدني شكراً وعرفاناً

إلى كل عالم ومتعلم تقديرًا ووفاءً

إلى كل من ذكرت أهدي هذا العمل المتواضع

الباحثة

رنا مصطفى دياب

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء و المرسلين سيدنا محمد وعلى آله و صحبه أجمعين أما بعد

أشكر الله العلي القدير على توفيقه بإتمام هذه الرسالة، فهو عز وجل أحق بالشكر والثناء سبحانه و تعالى ، وانطلاقاً من قوله عليه الصلاة و السلام "من لا يشكر الناس لا يشكر الله " فإنه يطيب لي بأن أتوجه بالشكر والتقدير إلى مشرفي الفاضل الدكتور/ أحمد حسين المشهراوي الذي لم يدخر جهداً في مساعدتي وتقديم التوجيه والنصح والإرشاد، فكان نعم الأستاذ ، ونعم المشرف، فجزاه الله عني كل خير وبارك الله له في عمله وفي عمره.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الإخوة المحكمين الذين ما بخلوا علي بتوجيهاتهم وآرائهم الرشيدة في تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة).

ولا أنسى بأن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الاساتذة المناقشين على ما قدموه من ملاحظات قيمة فبارك الله فيهم وجزاهم الله عني كل خير.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من ساهم وساعد على إنجاح وإتمام هذه الدراسة....

جدول المحتويات

الصفحة	الموضوع
د	آية قرآنية
هـ	ملخص الدراسة باللغة العربية
و	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
ز	إهداء
ح	شكر وتقدير
ط	جدول المحتويات
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة
2	المبحث الأول: الإطار العام للدراسة
3	أولاً: مقدمة
4	ثانياً: مشكلة الدراسة
4	ثالثاً: أسئلة الدراسة
5	رابعاً: فرضيات الدراسة
6	خامساً: أهداف الدراسة
7	سادساً: أهمية الدراسة
8	سابعاً: حدود الدراسة
9	ثامناً: مصطلحات الدراسة
10	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
11	أولاً: الدراسات الفلسطينية
17	ثانياً: الدراسات العربية
20	ثالثاً: الدراسات الأجنبية
23	رابعاً: التعقيب على الدراسات السابقة
24	الفصل الثاني: الحوكمة المؤسسية
25	المبحث الأول: نشأة وتطور حوكمة المؤسسات
26	أولاً: نشأة الحوكمة و تطورها
27	ثانياً: مقومات حوكمة المؤسسات
28	ثالثاً: أدوات الحوكمة ووسائلها
28	رابعاً: آليات حوكمة المؤسسات
30	خامساً: دور سلطة النقد في تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية
30	سادساً: العوامل اللازم توافرها لممارسة الحوكمة المؤسسية الجيدة في المصارف
32	المبحث الثاني: حوكمة المصارف
33	أولاً: تعريف حوكمة المصارف

35	ثانياً:عناصر الحوكمة
36	ثالثاً:أهداف الحوكمة
37	رابعاً: أهمية حوكمة المؤسسات
38	خامساً: أسباب حوكمة المؤسسات
38	سادساً:خصائص حوكمة المؤسسات
39	سابعاً:ابعاد الحوكمة
39	ثامناً:المستفيدون من تطبيق حوكمة المصارف
40	تاسعاً:محددات الحوكمة المؤسسية
42	المبحث الثالث:الحوكمة في المؤسسات المصرفية الإسلامية
43	أولاً: الحوكمة في الجهاز المصرفي
44	ثانياً: معايير الحوكمة المؤسسية
51	ثالثاً: معايير للحوكمة خاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
52	رابعاً: معايير لجنة بازل (1) للإشراف المصرفي للحوكمة المؤسسية
54	خامساً: معايير الحوكمة في مؤسسة التمويل الدولية المصرفية
56	الفصل الثالث: المصارف الإسلامية في فلسطين
57	المبحث الأول: نشأة المصارف الإسلامية في فلسطين وتطورها
58	أولاً: تعريف المصارف الإسلامية
59	ثانياً: المصارف في فلسطين
61	ثالثاً: نشأة وتطور المصارف الإسلامية في فلسطين
62	رابعاً:خصائص المصارف الإسلامية
63	خامساً: تقييم تجربة المصارف الإسلامية
65	المبحث الثاني: سلطة النقد الفلسطينية
66	أولاً: نبذة عن سلطة النقد الفلسطينية
66	ثانياً: الحوكمة في سلطة النقد الفلسطينية
67	ثالثاً: رؤية سلطة النقد الفلسطينية
68	رابعاً: رسالة سلطة النقد الفلسطينية
68	خامساً: اخلاقيات العمل عند سلطة النقد الفلسطينية
68	سادساً: استراتيجية سلطة النقد الفلسطينية
68	سابعاً: أهداف سلطة النقد الفلسطينية
69	ثامناً: مهام سلطة النقد الفلسطينية
70	المبحث الثالث: البنك العربي الإسلامي
71	أولاً: نبذة عن البنك الاسلامي العربي.
71	ثانياً: الحوكمة وإدارة المخاطر في البنك الإسلامي العربي.
72	ثالثاً: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات في البنك الإسلامي العربي.

75	المبحث الرابع: البنك الإسلامي الفلسطيني
76	أولاً: نبذة عن البنك الإسلامي الفلسطيني.
76	ثانياً: مبادئ صياغة المدونة في البنك الإسلامي الفلسطيني.
77	ثالثاً: التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بالحوكمة.
77	رابعاً: ميثاق عمل لجنة الحوكمة في البنك الإسلامي الفلسطيني.
78	خامساً: البنك الإسلامي الفلسطيني في الشفافية والإفصاح.
81	الفصل الرابع: طريقة وإجراءات الدراسة
82	المبحث الأول: الطريقة والإجراءات
83	أولاً: منهج الدراسة.
83	ثانياً: مصادر الدراسة.
84	ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة.
84	رابعاً: مواصفات عينة الدراسة.
90	خامساً: أداة الدراسة
92	سادساً: صدق الاستبانة.
103	سابعاً: ثبات الاستبانة.
105	ثامناً: إجراءات تطبيق أدوات الدراسة.
105	تاسعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
106	المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
107	مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات
142	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
143	أولاً: نتائج الدراسة
152	ثانياً: التوصيات
153	المراجع
160	الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	البند
161	ملحق رقم (1): أسماء المحكمين
162	ملحق رقم (2): رسالة تحكيم الاستبانة
172	ملحق رقم (3): تسهيل مهمة باحث
173	ملحق رقم (4): الاستبانة النهائية
180	ملحق رقم (5): مصفوفة الدراسات الفلسطينية
186	ملحق رقم (6): مصفوفة الفجوة البحثية

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
61	أسماء وأعداد المصارف العاملة في فلسطين	1
62	أسماء المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة المرخصة من قبل سلطة النقد	2
84	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	3
85	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	4
86	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	5
87	توزيع أفراد العينة حسب التخصص	6
88	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	7
89	توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي	8
91	القسم الثاني من الاستبانة موزعة حسب المحاور	9
92	القسم الثالث من الاستبانة موزعة حسب المحاور	10
92	القسم الرابع من الاستبانة موزعة حسب المحاور	11
93	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الأول	12
94	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الثاني	13
95	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الثالث	14
95	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الرابع	15
96	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الخامس	16
97	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور السادس	17
98	مصفوفة معاملات ارتباط بعد كل من محاور الاستبانة والمحاور الأخرى	18
99	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الأول	19
100	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الثاني	20
101	مصفوفة معاملات ارتباط كل محور من محاور الاستبانة والمحاور الأخرى	21
101	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الأول مع الدرجة الكلية	22

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
102	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الثاني مع الدرجة الكلية	23
103	معاملات الارتباط بين نصفي كل بعد من محاور الاستبانة	24
104	معاملات ألفا كوناخ لكل بعد من محاور الاستبانة والاستبانة ككل	25
107	التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" وترتيبها لكل محور من المحاور	26
109	التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" وترتيبها لكل فقرات المحور الأول في المجال الأول	27
111	التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" وترتيبها لكل فقرات المحور الثاني في المجال الأول	28
114	التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" وترتيبها لكل فقرات المحور الثالث في المجال الأول	29
115	التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" وترتيبها لكل فقرات المحور الرابع في المجال الأول	30
118	التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" وترتيبها لكل فقرات المحور الخامس في المجال الأول	31
120	التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" وترتيبها لكل فقرات المحور السادس في المجال الأول	32
122	التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" وترتيبها لكل فقرات المحور الأول في المجال الثاني	33
124	التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" وترتيبها لكل فقرات المحور الثاني في المجال الثاني	34
126	التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" وترتيبها لكل فقرات المحور الأول في المجال الثالث	35
127	التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" وترتيبها لكل فقرات المحور الثاني في المجال الثالث	36
129	المتوسطات والانحرافات المحورية وقيمة "ت" للاستبانة تعزى لمتغير الجنس	37
131	مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحية ومتوسط المربعات وقيمة "ف" ومستوى الدلالة تعزى لمتغير الفئة العمرية	38
133	مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحية ومتوسط المربعات وقيمة "ف" ومستوى الدلالة تعزى لمتغير الفئة العمرية	39
135	مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحية ومتوسط المربعات وقيمة "ف" ومستوى الدلالة تعزى لمتغير التخصص	40
137	مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحية ومتوسط المربعات وقيمة "ف"	41

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
	ومستوى الدلالة تعزى لمتغير سنوات الخبرة	
139	اختبار شيفيه في المجال الأول المحور الأول	42
140	المتوسطات والانحرافات المحورية وقيمة "ت" للاستبانة تعزى لمتغير البنك	43
149	النتائج حسب المحاور	49

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
60	المصارف العاملة في فلسطين	1
85	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	2
86	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	3
87	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	4
88	توزيع أفراد العينة حسب التخصص	5
89	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	6
90	توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي	7

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة

ثانياً: مشكلة الدراسة

ثالثاً: أسئلة الدراسة

رابعاً: أهداف الدراسة

خامساً: أهمية الدراسة

سادساً: حدود الدراسة

سابعاً: مصطلحات الدراسة

أولاً: مقدمة

ظهر مفهوم الحوكمة المؤسسية في السنوات القليلة الماضية بسبب المتطلبات الحديثة والجديدة التي فرضتها مظاهر العولمة، وزاد الاهتمام بالحوكمة المؤسسية الانهيارات المفاجئة لعدد من الشركات العالمية مما أدى الى اتخاذ الاجراءات المهمة من قبل المهتمين وصناع القرار بوضع مبادئ واسس لتفادي مثل هذه الكوارث.

حيث بدأ الاهتمام المتزايد من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية - أهمها تلك المبادئ التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي تم اعتمادها من قبل البنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF) عام 1999، واتحاد هيئات أسواق المال (IOSCO) وقد تبنت لجنة بازل (BCBS) تلك المعايير في نهاية العام نفسه.

وقد تعاطم الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من تداعيات الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002م (أبو موسي، 2008: 27).

فهذه الانهيارات كانت الدافع الرئيس وراء المطالبة بتطبيق وتعميم الحوكمة والتي تحول دون نهب الموارد من قبل المسؤولين والأطراف ذوي الصلة بالمؤسسة، كما أنها بمحاربتها للفساد في القطاع العام تؤهله لإنقاذ عملية الخصخصة بنجاح وب حمايتها لمساهمي الأقلية توفر للمؤسسات المالية أسواقاً مالية ضخمة متوفرة السيولة.

كما اكتسبت أهمية كبرى استجابةً لمتطلبات العولمة في ظل الحديث عن تحرير الأسواق المالية وفتح أسواق جديدة وتعرض المنشآت للمنافسة الشرسة، وفي محاولة لمحاربة قضايا سوء الإدارة من فساد ورشوة واختلاس وما شابه ذلك من المظاهر الإدارية السالبة. كان لا بد من بحث وإثارة مسألة الحوكمة وتطبيقاتها.

وأصبح للحوكمة في المصارف والمؤسسات المالية مكانة بارزة بسبب أهمية الخدمات المالية التي تقدمها المصارف، وحجم المخاطر والصعوبات التي تتعرض لها المصارف بشكل

كبير، والحاجة إلى حماية مصالح العملاء، بجانب حماية أموال المساهمين وحماية مصالح الأطراف الأخرى ذوي العلاقة أمثال العاملين الداخليين وجميع المتعاملين مع المصارف، بالإضافة الى دورها الحاسم في تجنب هذه المخاطر وتعظيم القيمة السوقية للمصارف بما يضمن لها عنصر النمو والاستمرارية.

وتوفر الحوكمة في المصارف معايير الأداء الكفيلة بالكشف عن حالات التلاعب والفساد و سوء الإدارة بقدر يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في أسواق المال والعمل على استقرار تلك الأسواق.

ويمكن تعريف الحوكمة بأنها الإجراءات والأنشطة التي يقوم بها ممثلو أصحاب المصالح بالتنظيم، و ذلك بغرض الرقابة على المخاطر وضمان قيام الإدارة بتطبيق اجراءات الرقابة الداخلية اللازمة للتغلب على هذه المخاطر، وتؤدي الحوكمة الفعالة للشركات الى ضمان دقة التقارير المالية و فعالية اجراءات الرقابة الداخلية (عيسى،2008).

وبدورها اصدرت سلطة النقد الفلسطينية مسودة لقواعدها الخاصة بحوكمة المصارف العاملة في فلسطين على ان يتم اعتمادها بشكل رسمي خلال عام 2008 .

ثانياً: مشكلة الدراسة

إن تجاهل أو ضعف تطبيق المصارف لمبادئ ومعايير الحوكمة المؤسسية وتطبيق مبادئها بشكل غير متكامل والاهتمام بمبدأ وإهمال مبدأ آخر، يؤدي الى قصور في دورها في حماية المصارف من الانهيارات، كما يؤدي الى إخفاء الكثير من المعلومات المالية وغير المالية ومن ثم يؤدي الى ضعف الانضباط الإداري وتغييب الشفافية وصراع أصحاب المصالح ومن ثم قد تتعرض للهزات المالية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على وضع المصارف وإفلاسها وضياع حقوق المساهمين والمودعين وانهيار المنظومة الإقتصادية والمالية في المجتمع الفلسطيني.

ثالثاً: أسئلة الدراسة

يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي : ما واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين ؟

و ينبثق عن السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

1. ما واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة ؟
2. ما مدى تمتع مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة ؟
3. ما واقع تطبيق مبدأ المسألة بين موظفيها في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة ؟
4. ما مدى الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة ؟
5. ما مدى تطبيق قاعدة "حماية المستثمرين" والمعاملة المتكافئة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة ؟
6. ما مدى توفر نظام تعويضات و مكافآت عادلة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة ؟
7. ما دور تطبيق الحكومة المؤسسية على تحسين أداء المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة ؟
8. ما دور تطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية على جذب الاستثمارات في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة ؟
9. ما المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة في تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية؟
10. ما سبل تحسين مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة ؟
11. هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.005$ بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية التالية والخاصة بالبنك (الجنس - العمر - المؤهل العلمي - التخصص الأكاديمي - المسمى الوظيفي - اسم البنك)؟

رابعاً: فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى : تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية بمستوى لا يقل عن (70%) .
والتي تنفرع منها الفرضيات الآتية:

1. تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة بتطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية بمستوى لا يقل عن 70%.
2. تتصف مجالس إدارة المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية بمستوى لا يقل عن 70%.

3. تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة بمبدأ المساواة مع موظفيها بمستوى لا يقل عن 70%.

4. تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة بمبدأ الإفصاح والشفافية بمستوى لا يقل عن 70%.

5. تطبق المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة قاعدة "حماية المستثمرين" والمعاملة المتكافئة لهم بمستوى لا يقل عن 70%.

6. توفر المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة نظام تعويضات ومكافآت عادلة لموظفيها بمستوى لا يقل عن 70%.

7. يوثر تطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية على تحسين أداء المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة بمستوى لا يقل عن 70%.

8. يوثر تطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية على جذب الاستثمارات في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة بمستوى لا يقل عن 70%.

9. تواجه المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة عدة معوقات في تطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية بمستوى لا يقل عن 70%.

10. سبل تحسين مستوى تطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية في المصارف الإسلامية في قطاع غزة بمستوى لا يقل عن 70%.

الفرضية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.005$ بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية التالية والخاصة بالبنك (الجنس - العمر - المؤهل العلمي - التخصص الأكاديمي - المسمى الوظيفي - اسم البنك).

خامساً: أهداف الدراسة

تتلخص أهداف الدراسة فيما يأتي:

1. معرفة مدى تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة .
2. التعرف إلى الهيكل التنظيمي للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة ودور مجلس الإدارة .
3. الكشف عن مدى تأثير وجود نظام محكم و فعال لحوكمة المصارف الإسلامية .
4. تحديد مدى التزام وتطبيق المسؤولين في المصارف الإسلامية للمعايير الأخلاقية.
5. التعرف إلى مدى تمتع المصارف الإسلامية بنظام تعويضات و مكافآت عادلة .

6. تحديد مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمبدأ اللامركزية في العمل والإفصاح عن المعلومات.
7. معرفة مدى التزام المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة بمبدأ الشفافية عن المعلومات والمساءلة.
8. التعرف إلى مدى تطبيق قاعدة "حماية المستثمرين والمساهمين في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة .
9. الكشف عن معوقات تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة.

سادساً: أهمية الدراسة

ويمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى:

أ. الأهمية النظرية:

1. أن تكون حافزاً لمزيد من الأبحاث في مجال حوكمة المصارف الإسلامية.
2. تزويد الباحثين والمهتمين بالمؤسسات المالية سواء باحثين أو موظفين بالمعلومات والنتائج والمقترحات والتوصيات التي تخدمهم في مجالاتهم واهتماماتهم.
3. المساهمة في إثراء المكتبة الفلسطينية والعربية بالمعلومات والمعرفة، وتقديم إضافة علمية ونوعية جديدة للمكتبات.

ب. الأهمية العلمية:

1. إبراز الدور الهام للمصارف الإسلامية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية وفق أسس ومبادئ جديدة الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف الإسلامية.
2. إن تطبيق قواعد الحوكمة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، يعمل على تطوير أداء الإدارة المصرفية، مما ينعكس إيجابياً على قرارات المستثمرين والقطاع المالي وحركة الأوراق المالية.
3. يشكل فهم أفراد المجتمع لمبادئ الحوكمة بشكل عام أهمية خاصة حيث أن تطبيق هذه المبادئ سيزيد من شفافية و موثوقية البيانات المالية المنشورة للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة.

4. يشكل تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية رافداً هاماً لتعزيز تنافسية ونمو الاقتصاد الوطني الفلسطيني.
5. إن غرس مبادئ الحوكمة يقلل من حجم الفساد ويؤهل ذلك القطاع ويزيد من فرص نجاحه كما أنه يقنع الجمهور بعدالة ونزاهة أداء هذه المؤسسات.
6. إن تقارب خطى العولمة وما يتبعه من تحرير الأسواق وقوة المنافسة يجعل الحاجة ملحة لتطبيق الحوكمة المؤسسية.

سابعاً: حدود الدراسة

1. الحدود المكانية : تقتصر هذه الدراسة على المصارف الإسلامية المرخصة في قطاع غزة والمكونة من مصرفين وهما البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي حيث تم استبعاد البنك الوطني الإسلامي وبنك الإنتاج لعدم الحصول على ترخيص سلطة النقد حتى الآن.
 2. الحدود الزمانية: 2013 م – 2014 م.
 3. الحدود البشرية: عينة من الموظفين العاملين في المصرفين.
 4. الحدود الموضوعية:
- أ- معايير الحوكمة المصرفية وهي(السلوك الأخلاقي، الرقابة والمساءلة، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، حقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة للمساهمين، دور أصحاب المصالح).
- ب- المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة والمرخصة من قبل سلطة النقد وهما البنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني

ثامناً: مصطلحات الدراسة

1. **الحوكمة:** هي الإجراءات والأنشطة التي يقوم بها ممثلو أصحاب المصالح بالتنظيم، و ذلك بغرض الرقابة على المخاطر وضمان قيام الإدارة بتطبيق اجراءات الرقابة الداخلية اللازمة للتغلب على هذه المخاطر، وتؤدي الحوكمة الفعالة للشركات الى ضمان دقة التقارير المالية و فعالية اجراءات الرقابة الداخلية (عيسى، 2008).
2. **الحوكمة في الجهاز المصرفي:** مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشاركة (يوسف، 2007: 11).
3. **المصارف:** مكان يقوم به أشخاص هم هيئة اعتبارية يؤسسون عملاً تجارياً، في استثمار الأموال وصرافة العملات، وخدمياً، بأجر في تسهيل المبادلات التجارية، وتقريب المتبايعين بضمانته وكفالاته (العليات، 2006م: 8).
4. **المصارف الإسلامية:** مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي (العجلوني، 2008، ص 33).

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات الفلسطينية

ثانياً: الدراسات العربية

ثالثاً: الدراسات الاجنبية

رابعاً: مصفوفة الدراسات السابقة

خامساً: الفجوة البحثية

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تم استعراض الدراسات الفلسطينية والعربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة وهو حوكمة المصارف الاسلامية، حيث قامت الباحثة بجمع الدراسات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة وربط الدراسات ذات الصلة بنتائج الدراسة، وعليه فإن معظم الدراسات كانت ذات قيمة، ثم تم عمل ثلاث مصفوفات للدراسات على شكل جدول توضيحي، تضمنت أسم الدراسة والباحث وأهم النتائج ومجال الإستفادة، وسوف يقارن الباحث نتائج الدراسات السابقة مع ما سستوصل إليه هذه الدراسة سواء بالتوافق أو الإختلاف عن طريق مصفوفة الفجوة البحثية الموضحة في جدول(4).

أولاً: الدراسات الفلسطينية

1. دراسة الأغا (2011م)

"دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية".

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات من أفراد مجتمع الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث :

- أ- وجود دور لتطبيق حوكمة الشركات ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية .
- ب- هناك دور للمباديء المختلفة لحوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية.

وقد اوصت الدراسة:

- أ- ضرورة متابعة أسباب حدوث الانهيارات المالية السريعة للبنوك العالمية، والعمل على تعديل وتطوير مبادئ حوكمة الشركات للحد من تلك الانهيارات.
- ب- حث البنوك على الأهتمام الكافي بمفهوم حوكمة الشركات.

ت- ضرورة تركيز الجهات المحاسبية المختلفة على إيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز ورفع السلوك الأخلاقي لدورها الكبير في تقليل المخاطر.

2. دراسة عمرو (2010م)

"مدى تطبيق معايير الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية وأثرها في زيادة كفاءة وفاعلية الأداء".

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى تطبيق معايير الحوكمة في الدوائر الفلسطينية ضريبة الدخل في محافظات الضفة الغربية وأثرها في زيادة الكفاءة وفاعلية الأداء حيث اتبعت الباحثة، المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث، واعتمدت على مصادر والأبحاث ثانوية من الكتب والدوريات والمؤتمرات، وكذلك اعتمدت على مصادر أولية عن طريق استبانة تم توزيعها باستخدام أسلوب العينة القصدية من مجتمع البحث على مكاتب ضريبة الدخل في الضفة الغربية.

ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة ان هناك علاقة ارتباط قوية بين معايير الحوكمة من جهة وبين الفاعلية والكفاءة من جهة أخرى، وذلك من خلال معامل الارتباط بيرسون حيث أشار معامل الارتباط بيرسون إلى (0.91) بين الكفاءة والحوكمة. وكذلك أشارت النتائج إلى أن معامل ارتباط بيرسون بين الفاعلية والحوكمة حوالي (0.80)، وهذه النتائج تؤكد على أن تحقيق الكفاءة والفاعلية في دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية يتطلب تطبيق معايير الحوكمة كحزمة واحدة. واوصت الباحثة بضرورة:

أ- الالتزام بمعايير الحوكمة، وتوفير دليل البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة في دوائر ضريبة الدخل لتطبيقها.

ب- العمل على توفير دليل عملي للحوكمة في المؤسسات بشفافية ونزاهة وعادلة ومسؤولية اخلاقية .

ت- زيادة عدد الدورات التدريبية لزيادة مقدرة الموظفين في التعامل مع معايير الحوكمة.

3. دراسة العزايزة (2009م)

"مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد و الممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مدى تطبيق المصارف الفلسطينية الوطنية لمعايير الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، والتي جاءت انسجاماً مع ما صدر عن لجنة بازل حول حوكمة المصارف، كما تهدف إلى الوقوف على مدى اهتمام القائمين على إدارة تلك المصارف بتطبيق معايير الحوكمة لها، انطلاقاً من إدراكهم للمزايا التي تتحقق نتيجة لتطبيقها والامتثال. كما اعتمدت على الأسلوب الوصفي التحليلي، وتصميم استبانة تتضمن عدة محاور يندرج تحتها معايير وإرشادات الحوكمة بهدف قياس مدى تطبيق المصارف الفلسطينية الوطنية لهذه المعايير.

وقد توصل الباحث إلى ضرورة التزام المصارف الفلسطينية بمعايير وإرشادات الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد، ووجود اهتمام من قبل القائمين على إدارة تلك المصارف بتطبيق معايير الحوكمة نتيجة لإدراكهم للمزايا التي تتحقق حال تطبيقها . وقد توصل الباحث إلى عدد من التوصيات :

- أ- الإسراع في إصدار دليل حوكمة الشركات من قبل اللجنة الوطنية للحوكمة.
- ب- نشر ثقافة الحوكمة وتعزيزها.
- ت- إلزام المصارف تضمين تقريرها السنوي ملحقاً منفصلاً يستعرض وضع الحوكمة في المصرف.
- ث- جعل المعايير الأخلاقية والسلوكية في مرتبة أعلى من الاهتمام كونها الأساس في الرقي بالعنصر البشري والمؤسسة لها.

4. دراسة أبو حمام (2009م)

"أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبي وجودة التقارير المالية".

تناولت الدراسة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية . حيث تم التطرق إلى مفهوم الحوكمة وبيان أهميتها وأهدافها وقواعدها ومدى تأثير كل، من الإفصاح وجودة التقارير المالية بتلك القواعد. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي :

أ- أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية كما، أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات استمراريته.

ب- إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

أ- ضرورة تعميق المفاهيم والإلتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة.

ب- العمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة.

ت- ضرورة قيام لجنة متخصصة مشكله لهذا الغرض بمتابعه تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها.

ث- العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع وإصدار النشرات لدى كافة الأطراف ذات العلاقة والتعليمات التي تعكس الأمر ذلك والإلتزام بقواعدها ومبادئها في المجتمع المالي.

5. دراسة نسمان (2009م)

"دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة".

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة دور في المصارف العاملة في فلسطين. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ- أن هناك تأثيراً كبيراً للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية على حوكمة المصارف

ب- تطوير معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيس في تحسين الحوكمة في المصارف لإنجاز العديد من الأهداف، ولضمان تنفيذ أعمال الحوكمة يجب أن يتواجد التنظيم الإداري والمهني المتكامل والذي يشتمل على وجود مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية ولجنة إدارة المخاطر إلى جانب وظيفة مراقبة الامتثال.

وقد اوصت الدراسة ب :

أ- ضرورة تعميق المفاهيم والمبادئ التي قضت بها المعايير الدولية للمراجعة الداخلية لدى كافة المراجعين الداخليين من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السلمية لمعايير المراجعة الداخلية .

ب- ضرورة بذل العناية الكاملة من قبل سلطة النقد الفلسطينية في مجال التزام المصارف بمبادئ وقواعد الحوكمة والتعليمات الصادرة عنها.

ت- العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة لدى الأطراف كافة ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس دور وأهمية الحوكمة، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المصارف العاملة بفلسطين.

6. دراسة أبو موسري(2008م)، "حوكمة الشركات و أثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية".

هدفت الدراسة للتعرف إلى مدى التزام الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي في فلسطين بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومدى ملائمة القوانين والانظمة والتعليمات المنظمة لعمل السوق المالي مع مبادئ الحوكمة، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وجمع المعلومات من الكتب والدوريات وتم جمع المعلومات الاولية من خلال استبانتيين ومقابلة.

وقد توصلت الدراسة إلى هذه النتائج :

أ- إن الشركات المدرجة في السوق المالي تلتزم بتطبيق بعض مبادئ حوكمة الشركات التزام جزئيا.

ب- إن الإطار القانوني والرقابي المنظم لعمل السوق المالي الفلسطيني يتلائم الى درجة معقولة مع مبادئ حوكمة الشركات.

ت- وجود علاقة طردية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات واداء كفاءة السوق المالي.

وقد اوصت الدراسة بما يلي:

أ- نشر ثقافة الحوكمة لدى المستثمرين والمراجعين والشركات ذات العلاقة.

ب- الإسراع في اعداد لائحة الحوكمة في فلسطين لضبط عمل الشركات .

7. فكري جودة (2008م)، "مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقا لمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية".

هدفت الدراسة للتعرف إلى واقع الحوكمة في بنك فلسطين وفقا لمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومحاولة التعرف على فروق دراسة ذلك الواقع وفقا لمتغيرات (الجنس والعمر والدرجة العلمية وعدد سنوات الخبرة المصرفية والموقع الوظيفي).

وتم استخدام أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة، وتم إجراء بعض المقابلات مع بعض أفراد مجتمع الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها :

- أ- أن بنك فلسطين يطبق مبادئ الحوكمة بدرجة مرتفعة .
- ب- تطبيق مبادئ الحوكمة يؤثر إيجابيا على مؤشرات أداء البنك.

وقد أوصت الدراسة بضرورة:

- أ- تطوير تعليمات سلطة النقد الفلسطينية في مجال الحوكمة المؤسسية من خلال اعتماد نموذج الحوكمة المؤسسية المقترح كإطار عمل ملزم للمصارف الفلسطينية .
- ب- استحداث مجلس إدارة البنك للجنة المختصة بإدارة المخاطر تكون مهمتها تحديد وتصنيف المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ورسم الإستراتيجيات الخاصة بالتعامل مع كل نوع من هذه المخاطر .

8. دراسة الداعور(2008م)

"مدى تطبيق معايير الحوكمة في بلديات الضفة الغربية".

هدفت الدراسة للتعرف إلى قياس مدى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية من وجهة نظر أعضائها، وفيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات تطبيق معايير الحوكمة الجيدة، تعزى إلى متغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، موقع البلدية وتصنيفها). ومن أبرز التوصيات التي أوصت بها في هذه الدراسة ضرورة الاهتمام بنشر ثقافة الحوكمة الجيدة وتعزيزها لدى بلديات الضفة الغربية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- أ- مستوى تطبيق معايير الحوكمة الجيدة في بلديات الضفة الغربية كانت متوسطة.

ب- تطبيق معايير الحوكمة الجيدة جاءت نتيجة انتخابات 11 من مجالس البلدية والتي اجريت في معظم بلديات الضفة.

واوصت الدراسة بالتوصيات التالية:

- أ- ضرورة الاهتمام بنشر ثقافة الحوكمة الجيدة وتعزيزها لدى بلديات الضفة الغربية.
- ب- ضرورة وجود هيئة حكومية تعني بمتابعة وممارسة وتنفيذ معايير الحوكمة.
- ت- اشراك الجمهور في قرارات البلديات وفعاليتها.

ثانياً: الدراسات العربية

9. دراسة أبو قاعود (2011م)

" إطار مقترح لقياس أثر ممارسة أبعاد الشفافية الإدارية في محاور تطوير الأعمال: دراسة تقييمية".

هدفت الدراسة للتعرف إلى تحديد مدى ممارسة أبعاد الشفافية ومدى توافر محاور تطوير الأعمال، وتحديد أثر ممارسة أبعاد الشفافية الإدارية في محاور تطوير الأعمال في منظمات الأعمال الأردنية وتحديداً شركة الاتصالات الأردنية "أورانج" ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة وزعت على مجتمع الدراسة كاملاً والبالغ (١٨٦) فرداً. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

أ- أن لممارسة أبعاد الشفافية أثراً ايجابياً في تنمية الأجهزة الإدارية وتطوير أعمالها والتخفيف من درجة الممارسات السلبية.

ب- التأكيد على أهمية الدور الملقى على عاتق الحكومات في تعزيز ممارسة الشفافية.

ت- أن مستوى ممارسة أبعاد الشفافية الإدارية جاء مرتفعاً، وأن المتوسط العام لمحاور تطوير الأعمال جاء مرتفعاً.

ث- أن هناك تأثيراً لممارسة أبعاد الشفافية الإدارية مجتمعة في محاور تطوير الأعمال كاملة في منظمات الأعمال الأردنية.

أما أهم ما أوصت به الدراسة:

أ- ضرورة تطبيق الإطار المقترح من قبل منظمات الأعمال الأردنية.

ب- ضرورة ضمان مستويات عالية من الإفصاح المعلوماتي والمالي.

ت- صياغة تشريعات تتميز بالدقة والوضوح.

ث- رفع مستوى مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات.

10. دراسة عبد الحميد (2010م)

"أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات".

هدفت الدراسة للتعرف إلى أهمية المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية من حيث مدى مساهمتها في تفعيل حوكمة المؤسسات، مع دراسة ميدانية لواقع الجزائر، وذلك من خلال تقديم التصورات الكفيلة التي تجري بها لتعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات حتى تمارس دورها بفاعلية بوصفها صمام أمان للمؤسسات الجزائرية من الغش والإفلاس والضبائية في التسيير، وذلك عن طريق النهوض بمهنة المحاسبة عامة، والعمل على زيادة الإفصاح والشفافية خاصة، عن طريق تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية. ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة:

أ- أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، وذلك لا يتم إلا بالاعتماد على مجموعة من الآليات والتشريعات والمعايير لتحضير البيئة المناسبة لتطبيق مثل هذه المبادئ.

ب- تطبيق المعايير المحاسبية التي تتمتع بالجودة العالية من بين أهم تلك المتطلبات التي على المؤسسات الجزائرية التكيف معها.

11. دراسة آل غزوي (2010م)

"حوكمة الشركات و اثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية.

تناول الدراسة أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي الإحصائي والوصفي، وتوصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

أ- تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية .

ب- عدم وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية .

ت- عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تركيز الملكية في الشركات العامة في المملكة و بين مستوى الإفصاح في القوائم المالية .

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها:

- أ- تعميق الوعي بدور لجنة المراجعة وأهميتها في الشركات المساهمة العامة لما لها من أهمية كبيرة في زيادة ثقة المساهمين.
- ب- الإفصاح عن وجود لجنة للمراجعة دون قيام هذه اللجنة بمهامها وواجباتها لايؤدي الى تحسن في مستوى الإفصاح في القوائم المالية.
- ت- يجب على الهيئات المنظمة لشركات المساهمة العامة زيادة الدور الرقابي على الشركات المساهمة العامة من خلال إلزام الشركات بتطبيق لوائح حوكمة الشركات.

12. دراسة بن ثابت وعبيدي (2010م)

"الحوكمة في المصارف الإسلامية"

تناول الباحثان في هذه الورقة مفهوم الحوكمة في الوقت التي كثرت الانتقادات حول المصارف الإسلامية في أنها تحاكي البنوك التقليدية مستخدمة الحيل والتبريرات لتضعها تحت الاطار الاسلامي في الظاهر، واصبح الكثير من الخبراء والباحثين ينتقدونها. وتوصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

المصارف بأمرس الحاجة لتطبيق مبادئ الحوكمة، وهي متجذرة من الشريعة الإسلامية، وضرورة أن يتطابق وصفها مع عملها، وأن تبين للناس مدى التزامها، الذي يوجب توفر البنية التحتية للصناعات المالية الإسلامية، التي هي من أهم ركائز الحوكمة. واوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها:

- أ- توحيد الهيئات الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، لتكون تحت هيئة واحدة وتخضع لإشراف ما يسمى بالمصرف المركزي الإسلامي.
- ب- قيام كل مصرف ومؤسسة مالية إسلامية بإنشاء قسم خاص لمشرفي الشريعة الداخليين، ليتأكد أن عمل المصرف يتمشى مع الشريعة الإسلامية.
- ت- إنشاء لجنة مراجعة داخل المصارف الإسلامية وتتشكل من الأعضاء غير التنفيذيين ممن تتوافر لديهم الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة.

13. دراسة لايقة(2007م)

"القياس والافصاح المحاسبي في الفوائمال مالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار"

هدفت الدراسة للتعرف على أهمية توضيح التقارير المالية في اتخاذ القرارات على المستوى الداخلي والخارجي للمصرف، ودراسة مدى التزام المصارف بنشر القوائم المالية الإلزامية ومدى الإفصاح عنها. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

أ- عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية التي تلبي احتياجات المستخدمين.

ب- لم يعد المصرف القوائم المالية وفق للمعايير المحاسبية الدولية.

ت- الميزانية العامة لم تصنف الأصول و الخصوم في الميزانية حسب طبيعتها وتم عرضها بشكل عشوائي.

وأوصت الدراسة:

أ- ضرورة قيام المصرف بإعداد القوائم المالية التي نص عليها المعيار الدولي.

ب- تطبيق المعايير الدولية المحاسبية الصادرة عن لجنة المحاسبين الدوليين عند القيام بإعداد القوائم المالية للمصرف لانه يكسبها المصداقية والثقة.

ثالثاً: الدراسات الاجنبية

14.دراسة بيشت واخرون (2012)

"Why bank governance is different" ، "فروقات حوكمة البنوك"

تتناول هذه الدراسة اسباب إخفاقات البنوك خلال الأزمة المالية وامكانية وجود علاقةوارتباط بين هذه الاخفاقات وعدم تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات المصرفية.

ويدعو الباحث إلى ضرورة اعادة النظر في نظرية الحكم المصرفية والتي تشير الى ضعف دور الدائنين في الدوائر المتعددة. وقد توصلت الدراسة الى وجود موظفي متخصصين بإدارة المخاطر، ومجالس إدارة مستقلة بالاضافة الى مدراء تنفيذيين ثابتين كان سيكبد البنوك في المتوسط خسائر أقل. كما أنه لا يوجد أي دليل على أن حقوق المساهمين لن تتأثر في حال اعتماد البنك نظام إدارة المخاطر.

وفي نهاية الدراسة أوصى الباحثون بضرورة الابتعاد عن تطبيق الحوكمة التقليدية للشركات غير المالية داخل البنوك والعمل على إجراء تعديلات ومراجعات جذرية لتطبيق نظم حوكمة خاصة بالمصارف.

16. دراسة ويكستين (2009م)

"Journal of Banking ، Performance and governance in Microfinance institution

"& Finance"، "الحوكمة والأداء في المؤسسات المالية الصغيرة"

هدفت الدراسة للتعرف على العلاقة بين أداء الشركة والحوكمة في المؤسسات المالية الصغيرة من خلال مجموعة من المعلومات العالمية التي تم اعدادها ذاتيا ، حيث تم استعمال بيانات مقطعية كما تم دراسة تأثيرات أعضاء مجلس الإدارة، نوع ملكية الشركة، وعلاقة زبون الشركة، والمنافسة والتنظيم للمنشآت المالية الصغيرة. وقد أشارت النتائج إلى ان الأداء المالي يتحسن من خلال القوانين المحمية أكثر من الدولية للجنة التدقيق الداخلي، وقد وجدت الدراسة بأنه لا يوجد هناك فرق بين المؤسسات غير الربحية ومساهمي الشركات في الأداء المالي وكذلك لا يوجد هناك أثر لعملية تنظيم البنك، وقد أكدت النتائج بأن هناك حاجة من قبل أية صناعة إلى اسلوب الحوكمة بشأن يؤدي إلى تعزيز الإيجابيات و التقليل من السلبيات.

17. دراسة كاييلور (2004م)

"Performance ، Corporate Governance and Firm"، "الحاكمية

المؤسسية و أداء المؤسسات"

هدفت الدراسة للتعرف على إنشاء مقياس واسع للحاكمية المؤسسية، هو المقياس الحكومي (Government Score)، يعتمد على بيانات تم الحصول عليها بواسطة المؤسسات. والمقياس الحكومي عبارة عن معيار خليط من واحد وخمسين عاملاً موزعة على ثماني مجموعات، (التدقيق، ومجلس الإدارة، التعليم، وتعويضات المدير التنفيذي، وحقوق الملكية، والممارسات التقدمية، وحالة المؤسسة).

وقد تم ربط المقياس الحكومي مع الأداء التشغيلي، وخطورة الإفلاس، والتقييم، ومدفوعات المساهمين، لمجموعة ألفانين وثلاثمائة وسبع وعشرين مؤسسة، ووجد ان المؤسسات الأكثر حاكمية تعتبر نسبياً أفضل من حيث الربحية وتتمتع بخطورة أقل، وأنها ذات قيمة أكبر، وتقوم بدفع توزيعات نقدية أكثر للمساهمين.

كما تم إجراء اختبار لمعرفة أيّ من الثماني مجموعات أكثر ارتباطاً بالأداء المتوقع وغير المتوقع للمؤسسة، ووجد أن تعويضات مجلس الإدارة وتعويضات المدير التنفيذي هما الأكثر ارتباطاً مع أداء المؤسسة المتوقع، بينما وجد أن نظام المؤسسة هو الأكثر ارتباطاً مع أداء المؤسسة غير المتوقع. وقارنت الدراسة علاقة أداء المؤسسة بكل من المقياس الحكومي والمؤشر العام، لمجموعة فرعية من المؤسسات لديها بيانات عن المقاييس الكمية لمحاكمة المؤسسة، وأظهرت النتائج أن الأداء المتوقع يرتبط مع ثلاث مجموعات تصنيفية من المقياس الحكومي، ولا يرتبط مع المؤشر العام، ويرتبط المقياس الحكومي نسبياً بشكل أفضل بالأداء المتوقع، لأنه مقياس واسع ويركز بشكل أقل على المقاييس التي تمنع الاستيلاء القهري من الغير.

18. كيرن الكسندر (2004)

" CORPORATE GOVERNANCE AND BANKING REGULATION "

"حوكمة الشركات ولوائح العمل المصرفي."

وقد أثار موضوع عولمة الأسواق المصرفية قضايا مهمة تتعلق بحوكمة المؤسسات المصرفية وكيفية إدارتها ، وقد تناولت هذه الدراسة بعض القضايا الرئيسية لحوكمة الشركات من حيث صلته بتنظيم العمل المصرفي من خلال تحليل القضايا الرئيسية وفقاً لأطر العمل التقليدية المستخدمة في تحليل وتقييم عمل المؤسسات والشركات المصرفية. ومنها معايير لجنة بازل الدولية حيث تم تطبيقها على الشركات والمؤسسات المصرفية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات والمؤسسات المالية في المملكة المتحدة نجحت بتحقيق التوازن بين مصالح أصحاب المصلحة المختلفة، بينما في الولايات المتحدة لازت محدودية بسبب قرارات المحاكم الأمريكية الخاصة بالتوجهات التحوطية على الشركات والمؤسسات المالية، كما توصلت الدراسة إلى وجود معايير تعزيز المساءلة في القطاع المالي وتمثل ذلك من خلال إنشاء معايير موضوعية لقواعد سلوك الإدارة العليا ومدراء الشركات المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تمثيل مصالح أصحاب المصلحة من أجل ضمان تحقيق معايير الحكم الرشيد داخل الشركات والمؤسسات المصرفية والبنكية، وضرورة الحد من التدخلات القضائية التي من الممكن أن تؤدي إلى نتائج تنظيمية دون المستوى الأمثل.

ما يُميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ترى الباحثة في حدود علمها واطلاعها، وبعد استعراضها للدراسات السابقة أنّه لم يتناول أي من الباحثين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية موضوع واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية، حيث تناولت هذه الدراسة واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين.

إضافةً إلى أنّ هذه الدراسة أجريت على مصرفين هما: البنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني في قطاع غزة.

رابعاً: مصفوفة الدراسات السابقة

قامت الباحثة بتلخيص الدراسات السابقة في مصفوفة موضحة في الملحق رقم (5)، تبين اسم الباحث وتاريخ الإعداد وعنوان الدراسة وأهم النتائج والتوصيات، حيث استخدمها الباحث في التعقيب على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

كما تم إعداد مصفوفة الفجوة البحثية وبيان ما تميزت به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في ذات المجال والمصفوفة موضحة في الملحق رقم (6).

الفصل الثاني

الحوكمة المؤسسية

المبحث الأول: نشأة الحوكمة وتطورها

المبحث الثاني: حوكمة المصارف

المبحث الثالث: الحوكمة في المؤسسات المصرفية الإسلامية

المبحث الأول

نشأة حوكمة المؤسسات وتطورها

أولاً: نشأة الحوكمة و تطورها

ثانياً: مقومات حوكمة المؤسسات

ثالثاً: أدوات الحوكمة ووسائلها

رابعاً: آليات حوكمة المؤسسات

خامساً: دور المؤسسات المصرفية في تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية

سادساً: العوامل اللازم توافرها لممارسة الحوكمة المؤسسية الجيدة في

المصارف

المبحث الأول

نشأة حوكمة المؤسسات وتطورها

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من تداعيات الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002م (أبو موسى، 2008: 27).

أولاً: نشأة الحوكمة و تطورها

شهد العقد الأخير من القرن الماضي البدايات الحقيقية للحديث عن الحوكمة، وذلك بعد تفجر الكثير من القضايا التي طفت على السطح وظهرت فيها التجاوزات الإدارية والمالية، وقد كشفت هذه الأزمات والانهيارات عن أنماط من الفساد المالي والإداري جعل الحديث عن الحوكمة يحظى بأهمية خاصة، والمتتبع لجذور هذا الموضوع يجدها تعود الى فضيحة (Watergate) في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ استطاعت الهيئات القانونية الكشف عن أسبابها في فشل الرقابة المالية في الشركات والإسهامات غير المشروعة المتمثلة بتقديم الرشاوي لبعض المسؤولين الحكوميين وعدم الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، مما ساعد في صياغة قانون مكافحة الفساد عام 1977م الذي تضمن قواعد خاصة لصياغة ومراجعة نظام الرقابة الداخلية التي كانت نواة لهذا المصطلح بعد أن تعرض عدد كبير من الشركات الى الانهيارات المالية (طالب و المشهداني، 2011: 28).

ومن القضايا الكبرى التي طفت على السطح في تلك الفترة وشكلت بدايات وإرهاصات الحوكمة في مفهومها الحالي وما عرف في حينه بأزمة بنك التجارة والاعتماد الدولي، حيث شكل انهيار هذا البنك صدمة عنيفة للأوساط المالية والمصرفية بما مثله هذا الانهيار من أزمة ثقة ومصادقية كادت تعصف بذلك البنك.

ومن العوامل الأخرى التي عملت على تطوير فكرة الحوكمة جعلها موضع اهتمام ونقاش على المستوى العالمي هو أن الإهتمام بالأمور العامة لم يعد مقصوراً على الحوكمة، لأن هناك عناصر أخرى مثل مؤسسات المجتمع المدني، المؤسسات الدينية والصحافة، والقطاع الخاص،

تشارك ليس فقط في الاهتمام في الشأن العام، بل في أخذ الأمور العامة وتقديم الحلول لها (Fredothers، Robinson، 2002:23).

كما بينت لجنة بازل معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة وأصدرت وثيقة في سبتمبر 1999م حول "تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية" تضمنت مجموعة من المعايير، من أهمها: (طالب و المشهداني، 2011:49).

1. الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية للجهاز المصرفي بعامة وللمصرف بخاصة، فضلاً على تحديد مسؤوليات الإدارة .
2. التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة المؤسسية وعدم وجود أخطاء مقصودة من قبل الإدارة العليا .
3. ضمان فاعلية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي .
4. ضرورة توفير الشفافية و الإفصاح عن جميع أعمال أنشطة المصرف و الإدارة.

ثانياً: مقومات حوكمة المؤسسات

وهي تمثل الدعائم الأساسية التي ينبغي توافرها لتدعيم ونجاح حوكمة المؤسسات، وهي (حجازي، 2007: 95):

1. توفر القوانين واللوائح الخاصة لضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية.
 2. وجود لجان أساسية-ومنها لجنة المراجعة- تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية.
 3. وضع السلطات والمسؤوليات بالهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.
 4. فعالية نظام التقارير وقدرته على تحقيق الشفافية والإمداد بالمعلومات.
 5. وجود الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية.
- ويتضح مما سبق أن تطبيق هذه المقومات بفاعلية وكفاءة يضمن نجاح حوكمة المؤسسات الذي يعود بفائدة ملموسة على المؤسسة.

ثالثاً: أدوات الحوكمة ووسائلها:

حتى يتم تطبيق قواعد الحوكمة وتحقيق أهدافها بشكل فعال لابد من توافر

الآتي (الشواورة، 2009: 128):

1. إحساس رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم وجسامتها.
 2. وجود هيكل تنظيمي يحدد الواجبات والمسؤوليات في الشركة بشكل دقيق ومتوازن.
 3. توفير نظم محاسبية ومالية فعالة تضمن تفعيل عملية اتخاذ القرار الإداري بكفاءة عالية.
 4. إيجاد مدونة أخلاق أو ميثاق شرف يتميز بالنزاهة والموضوعية.
 5. توفير بيئة إقتصادية واجتماعية وقانونية تتصف بكل مقومات الكفاءة والصدق والعدالة.
- ويتضح مما سبق أن هناك أدوات للحوكمة لابد من تطبيقها حتى تتحقق أهداف الحوكمة بشكل فعال مثل تحقيق الكفاءة والنزاهة والشفافية في أمر المؤسسة وفي الوقت المناسب، حتى لا يصبح هناك فوضى ومشاكل وقصور في المؤسسة وتغيب الموضوعية والصدق والعدالة عن المؤسسة.

رابعاً: آليات حوكمة المؤسسات

تعبر حوكمة المؤسسات عن نظام يحدد الآليات والعناصر التي تعمل معاً في إطار متماسك وفعال لحماية وتحقيق مصالح الأطراف التي لها مصلحة في المنشأة من خلال ضبط سلوك الإدارة والبعد به عن السلوك النفعي والممارسات السلبية باعتبارها الجهة المفوضة من جانب المساهمين لاتخاذ القرارات ذات الانعكاسات الاقتصادية على بقية الأطراف المرتبطة بالمنشأة بمصالح سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي فإن تطبيق نظام الحوكمة بفاعلية يضمن سلامة أداء منشآت الأعمال والأسواق والاقتصاد على المستوى المحلي والدولي.

وتتمثل آليات نظام حوكمة المؤسسات في الآليات الداخلية والآليات الخارجية ويمكن إيضاح هذه الآليات كما يلي:

الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات:

تعبر هذه الآليات عن مجموعة القواعد والوسائل والأساليب التي تتم داخل المنشأة للرقابة والإشراف على الأفعال والممارسات التي تتخذها الإدارة لزيادة جودة التقرير المالي، ولضمان

الإلتزام بمتطلبات التقارير الإلزامية، والحفاظ على مصداقية القوائم المالية، هذه الآليات كما يلي (الحيزان، 2008: 295-296):

1. مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة من أهم آليات حوكمة المؤسسات، فهو يمثل الآلية الأكثر أهمية لتشكيل قمة إطار حوكمة المؤسسات، فتفويض حملة الأسهم لمجلس الإدارة ومسؤوليات الرقابة والمتابعة على تسيير وأداء المنشأة يجعله على رأس السلطة الحاكمة في قرارات المنشأة وعلى الرغم من أن مجلس الإدارة يفوض معظم وظائف إدارة القرارات والعديد من وظائف التحكم بالقرارات إلى الإدارة العليا، وذلك من خلال حقه في المصادقة والإشراف على القرارات المهمة ووضع نظام الرقابة الملائم خلال المنشأة، والإشراف على مدى التزام الإدارة العليا بهذا النظام.

ولكي يتم تفعيل هذه الآلية في مجال تطبيق نظام الحوكمة، فلا بد من توافر محددات رئيسية يجب توافرها في مجلس الإدارة، ومن أهم هذه المحددات:

أ- وظائف ودور مجلس الإدارة:

يجب أن تكون وظائف ودور مجلس الإدارة محددة بشكل واضح ويتم تعبئة الجهود كافة لتحقيق هذه الوظائف ومن أهم هذه الوظائف:

1. تحديد الأهداف، ووضع الخطط الاستراتيجية للمنشأة.
2. ممارسة دور القيادة للمنشأة في التأثير والإشراف على الإدارة.
3. التقرير لحماية الأسهم عن نتائج ملكيتهم.

ب- استقلالية مجلس الإدارة:

تعتبر هذه الآلية أهم محددات الدور الحكومي لمجلس الإدارة، وتركز هذه الآلية على تشكيل مجلس الإدارة، فكلما كان المجلس مكوناً من أعضاء ليسوا من المديرين التنفيذيين وليس لهم علاقات مع المنشأة بخلاف دورهم كأعضاء لمجلس الإدارة، كلما كان المجلس فعالاً في تطبيق نظام الحوكمة.

2. لجنة المراجعة:

هي أحد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة يتحدد دورها كأحد آليات حوكمة المؤسسات في ضوء الصلاحيات الممنوحة لها، والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، وتتوقف فعالية هذه الآلية

على تركيبة اللجنة واستقلاليتها ودورها في اقتراح تعيين ومساءلة المراجع الخارجي وعلاقتها بالمراجعة الداخلية.

الآليات الخارجية لحوكمة المؤسسات:

وتعبر عن القواعد والإجراءات التي تنتمي إلى مجالات مختلفة وتتضافر معاً لضبط ومتابعة أداء إدارة المنشأة في عملية اتخاذ القرارات المختلفة، والتقرير المالي والإفصاح للأطراف الخارجية ذات المصلحة مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين، والدائنين والعملاء والموردين وغيرها من أصحاب المصلحة بالمنشأة. وتتضمن هذه الآليات: القوانين والأنظمة التي تصدرها الجهات التنظيمية مثل الهيئات القائمة على تنظيم تداول الأوراق المالية لحماية المستثمرين أو المحددة من جانب قطاعات مالية أو صناعية معينة، ودور المراجعة الخارجية، والإشراف التنظيمي لحملة الأسهم على أداء المنظمة.

خامساً: دور سلطة النقد في تبني وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية

تعني الحوكمة في الجهاز المصرفي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالأطراف الخارجية والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية وتطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشاركة من خلال ما سبق يمكن لنا أن نحدد مجموعتين من العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في المصارف (جودة، 2008: 51):

الأولى: تمثل مجموعة الأطراف الداخلية وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراجعون الداخليون .

الثانية: فتنتمى بالأطراف الخارجية الممثلة بالمودعين ووسائل الإعلام وشركات التصنيف والتأمين إضافة إلى الإطار القانوني والتنظيمي.

سادساً: العوامل اللازم توافرها لممارسة الحوكمة المؤسسية الجيدة في المؤسسات

1. إصدار البنك المركزي لقواعد رقابية خاصة بالحوكمة المؤسسية تكون مقبولة

ومعترف بها من جميع الأطراف ذات العلاقة.

2. يجب أن تكون لدى مجالس إدارات البنوك القناعة الكافية بأهمية هذه القواعد

والضوابط فيما يساعد على تنفيذها.

3. توفر استراتيجية واضحة يمكن على أساسها قياس مدى نجاح البنك ومدى مساهمة الإدارة والأفراد في هذا النجاح.

4. التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وتنوع خبراتهم وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة المؤسسية، وضرورة توافر مستويات ملائمة من المراجعة والفحص داخل كل مصرف.

5. ضرورة توافر مستويات ملائمة من المراجعة والفحص داخل كل مصرف.

6. ضرورة توافر الشفافية والإدارة والإفصاح في أعمال وأنشطة البنك كافة.

ومما سبق يتضح لنا أهمية توافر عوامل ضمان سلامة المؤسسة في ممارستها وتطبيقها لأدوات وآليات الحوكمة من خلال إيجاد قواعد رقابية، توفر الاستراتيجيات والسياسات، وأهمية تمتع أعضاء مجلس الإدارة للمصرف بالكفاءة والخبرة والإدراك الكامل لمفهوم الحوكمة وتقديم كل الدعم اللازم لإنجاح وتعزيز معايير الحوكمة لمؤسسة المصرف وتوفير الرقابة الجيدة وآلياتها المناسبة، وضرورة توافر الشفافية ، لضمان نجاح تطبيق الحوكمة المؤسسية.

المبحث الثاني

حوكمة المصارف

أولاً: تعريف حوكمة المصارف

ثانياً: عناصر الحوكمة

ثالثاً: أهداف الحوكمة

رابعاً: أهمية حوكمة المؤسسات

خامساً: أسباب حوكمة المؤسسات

سادساً: خصائص حوكمة المؤسسات

سابعاً: أبعاد الحوكمة

ثامناً : المستفيدون من تطبيق حوكمة المصارف

تاسعاً: محددات الحوكمة المؤسسية

المبحث الثاني

حوكمة المصارف

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم حوكمة المصارف على إثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت على إفلاس العديد من المؤسسات، بسبب انتشار الفساد المالي والإداري بسبب عدم تطبيق المبادئ المالية والإدارية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية، مما أدى إلى فقدان المعلومات الضرورية لأهم عناصر تميزها وجودتها وثقة الزبائن والمستثمرين بها. لذلك أصبحت حوكمة الشركات العلاج المضاد للفساد، وهي تعتبر أداة فعالة للتأكد من موضوعية التقارير المالية، و هذا من خلال الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة.

أولاً: تعريف حوكمة المصارف

لابد وقبل اللجوء إلى الحديث عن الحوكمة في جوانبها القانونية والاقتصادية ومبادئها العامة من تحديد مفهوم للحوكمة باعتبارها مصطلحاً حديثاً نسبياً وغير خاضع للمقاييس العربية في الاشتقاق.

تعريف الحوكمة لغة:

الحوكمة هي اشتقاق غير قياسي، لأنه ليس بجارٍ على قواعد اللغة العربية في اشتقاق المصادر، فليس مصدر (فعله) من المصادر القياسية الجارية على نسق اللغة، فإن مادة(حَكَمَ) في تلك المعاجم لا تلبث أن تطالعه بالمعاني التالية:

1. الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإشاد (طالب و المشهداني، 2011:24)، كما دل على ذلك قوله تعالى: (آتَيْنَاهُ الْكِتَابَ وَهَطْلَ الْخَطَابِ) (سورة ص:20)، وقوله سبحانه وتعالى: (وَمَنْ يُؤْتَ الْكِتَابَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا) (البقرة:269).

2. الحَكَمُ: ما يقتضيه من الرجوع الى مرجعيات أخلاقية وثقافية والى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة (طالب و المشهداني، 2011:24)، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: (وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِخْلَاقًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا) (النساء:35).

تعريف الحوكمة اصطلاحاً:

يعتبر تعريف الحوكمة قضية اصطلاحية عند أهل الاقتصاد والإدارة، وما دامت قضية اصطلاحية فإن له مساحة في الإصطلاح.

وقد عرفت الحوكمة بأنها: الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة (حماد، 2005: 9).

عرفت أيضاً الحوكمة بأنها: النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية (حماد، 2005: 3).

تعرف مؤسسة التمويل الدولية للحوكمة: بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها (يوسف، 2007: 5).

تعريف سلطة النقد للحوكمة: عرفت سلطة النقد الحوكمة بأنها مجموعة العلاقات والقواعد والإجراءات والمبادئ التي تضمن إدارة المصرف بطريقة حصيفة بما يحقق مصالح الأطراف ذات العلاقة، بشكل يتوافق مع القوانين والتعليمات والممارسات الفضلى في مجال العمل المصرفي، وبما يحقق الحفاظ على المصرف وتنميته (تقرير سلطة النقد الفلسطينية، 2009: 10).

تعريف بنك التسويات الدولية للحوكمة: عرفت الحوكمة بأنها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين.

ويتضح من التعريف أنه تناول الحوكمة في المصارف مع أن الحوكمة هي نمط من أنماط الرقابة الإدارية أو الرقابة الذاتية التي تطبقها الشركات عموماً سواءً أكانت تلك الشركات مصارف أو مؤسسات مالية أو شركات عقارية أو غيرها، كما أن التعريف قصر الحوكمة على الأساليب الإدارية التي تنتهجها مجالس الإدارة العليا (الصلاحين، 2007: 5).

التعريف الإجرائي للباحثة: مجموعة من المعايير والإجراءات المستخدمة التي من خلالها تضمن إدارة المصرف تحقيق المساءلة والنزاهة والشفافية، والعدالة، وحماية حقوق المساهمين والمستثمرين.

نستنتج مما سبق أن حوكمة المؤسسات تمثل إطار عمل يتضمن مجموعة من المعايير التي تهتم بتطبيق المساءلة والإفصاح والنزاهة والشفافية ويشمل العديد من المعايير والإجراءات التي تعمل معاً على توزيع الحقوق والمسؤوليات على جميع الأطراف المشاركة في المؤسسة من مساهمين ومستثمرين، لضمان حقوق الجميع، وذلك نتيجة الأزمات الأخيرة التي عانت منها المؤسسات المالية الكبيرة بسبب سوء الإدارة والإشراف والمراقبة والشفافية بما أنها أحد معايير الحوكمة.

ثانياً: عناصر الحوكمة

تتمثل عناصر الحوكمة في ما يلي: (الصلاحين، 2007: 6):

1. مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسات.
2. تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح.
3. التأكيد على أن المؤسسات يجب أن تدار لصالح المساهمين.
4. مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة المؤسسات والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة المؤسسات مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

يتضح من خلال هذه عناصر الأهمية الكبيرة للحوكمة في نجاح إدارة المؤسسات وهي شاملة من حيث الأنظمة الرقابية وتحديد العلاقات والشراكات بالإضافة إلى توفر مجموعة من القواعد المتعلقة بالحقوق الخاصة بالمساهمين والواجبات المتعلقة بالمدرء التنفيذيين.

ثالثاً: أهداف الحوكمة

تسعى الحوكمة إلى تحقيق جملة من الأهداف تكسبها الأهمية البالغة لعظم تلك الأهداف ومشروعيتها وأهميتها، وقد لخص طالب والمشهداني أهداف الحوكمة فيما يلي: (طالب و المشهداني، 2011:43)

1. كبح مخالفات الادارة المحتملة و ضمان التناغم الفعال بين مصالح الادارة و مصالح المساهمين.
 2. تقليل المخاطر المالية و الاستثمارية .
 3. حماية حقوق المساهمين ومصالحهم من خلال وضع الاستراتيجية الاستثمارية السليمة.
 4. تعميق دور أسواق المال في تنمية المدخرات .
 5. زيادة الثقة بالاقتصاد الوطني .
 6. إظهار الشفافية وقابلية المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية .
 7. تحسين الأداء المالي للمؤسسة أو المصرف .
 8. الحفاظ على السمعة الاقتصادية للشركة من خلال التمسك بالقيم الأخلاقية .
 9. فتح السبيل لانفتاح الشركات على أسواق المال العالمية والوصول الى أعلى المراتب لدى مؤسسات التقييم الدولية .
 10. التزام الشركات بالسلوكيات الأخلاقية و الممارسات المهنية السليمة والأمانة مع الالتزام بالقوانين واللوائح والضوابط الرقابية والإشرافية.
- وإضافة للأهداف السابقة فإن سلطة النقد أضافت في دليلها للممارسات الفضلى لحوكمة المصارف بالحكم الجيد و خلق إجماع على أهمية تطبيقه من أجل تحقيق المزايا المرجوة منه (سلطة النقد، 2009) .

1. وضع إطار تنظيمي لحوكمة المصارف استكمالاً للمتطلبات القانونية ذات الصلة.
2. توفير إرشادات للمصارف حول كيفية تحقيق التزام أفضل بالمعايير و الممارسات الدولية الفضلى لإدارة المصارف.

ويتضح من خلال الأهداف السابقة ضرورة وجود مجلس إدارة قوي لمحاربة الفساد بأسلوب ناجح وتعزيز ثقافة الالتزام بمبادئ ومعايير الحوكمة لما فيه مصلحة للمؤسسة ومن ثم للمجتمع والدولة.

رابعاً: أهمية حوكمة المؤسسات

تظهر أهمية حوكمة المؤسسات في تحقيق الاستقرار والمصداقية للمؤسسات المساهمة محلياً وعالمياً، مما يؤدي إلى تعزيز الربحية وفاعلية أداء قطاع الأعمال، بما يعضد المنافسة في الأجل الطويل، بالإضافة إلى تقوية العلاقة بين منشآت الأعمال وأصحاب المصالح، مع تعزيز التعاون التجاري بين الشركات داخل وخارج الدول (ابراهيم، 2007: 196).

هذا وقد تعاضمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بهدف تحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحماية القانونية والرفاهة الاجتماعية للاقتصاديات، والمجتمعات ويظهر ذلك من خلال الآتي (أبو حمام، 2009: 36):

1. ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المساهمين.
 2. تعظيم القيمة السوقية للأسهم خاصة، وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة، وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع لمستثمر رئيس.
 3. التأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منها إلى الاستخدام الأمثل لها، منعاً لأية من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك.
 4. توفير مصادر تمويل محلية أو عالمية للمؤسسات سواء من خلال الجهاز المصرفي أو أسواق المال وخاصة في ظل تزايد سرعة حركة انتقال التدفقات الرأسمالية.
 5. تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية وتحقيق دعم واستقرار نشاط المؤسسات العاملة بالاقتصاد ودرء حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية المساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي .
- ومما سبق تكمن أهمية الحوكمة في المؤسسات في وضع معايير كفيلة في تجنب تضارب المصالح في المؤسسة، وجعل تطبيق هذه المعايير الزامية في المؤسسات لمنع حالات الفساد.

خامساً: أسباب حوكمة المؤسسات

هناك أسباب جوهرية أدت إلى اللجوء إلى حوكمة الشركات وهي كالتالي: (إبراهيم، 2007: 197)

1. إفلاس وتعثر بعض الشركات المساهمة بسبب سوء الإدارة وإساءة استغلال السلطة.
2. وضع معايير تكفل سلامة المراكز المالية للشركات العامة محل الخصخصة.
3. حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى من احتمال تواطؤ كبار المساهمين مع الإدارة لتحقيق مصالحهم الشخصية دون اعتبار لمصالح غيرهم.
4. طلب المؤسسات الاستثمارية العالمية توافر مستوى عالٍ من الحوكمة لتوجيه الاستثمارات.
5. التداخل في مسؤولية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين أمام أصحاب المصالح والمساهمين.

سادساً: خصائص حوكمة المؤسسات

وهي تمثل السمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات وتساعد على تكامل الإطار الفكري الخاص بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها وفعالية تطبيقها، وهي (حجازي، 2007: 94):

1. المسؤولية أمام مختلف الأطراف.
 2. استقلالية مجلس الإدارة و اللجان المختلفة.
 3. الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين.
 4. منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للوحدة الاقتصادية.
 5. حماية أصول الوحدة الاقتصادية.
- وأيضاً ذكر جون كولي في كتابه حول حوكمة المؤسسات أن نموذج حوكمة للمؤسسات الناجحة يجب أن يشمل الخصائص التالية: (Colley, et al, 2005)
1. مجلس إدارة قوي وفعال ينفذ مسؤولياته بقدرة وسلامة.
 2. رئيس تنفيذي مؤهل يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة ويتم إعطاؤه السلطات والصلاحيات لإدارة أعمال المؤسسة.
 3. الأعمال التي يتم اختيارها من قبل الرئيس التنفيذي يجب تنفيذها ضمن نصيحة وموافقة مجلس الإدارة.

4. نموذج عمل جيد يتم اختياره من قبل الرئيس التنفيذي وفريق الإدارة وكذلك ضمن،
نصيحة مجلس الإدارة وموافقته .

5. إفصاح كافٍ وملئم عن أداء الشركة للمساهمين والمجتمع المالي.

ويرى جونثان شاركهام أنه من الصعب التعرف من داخل الشركة عما إذا كان نظام الحوكمة الجيد، يعمل بشكل حقيقي غير أن هناك أدلة وقرائن تشير إلى مدى توفر متطلبات هذه الحوكمة وذلك من خلال الوقوف، على العديد من الأحكام والتقديرية التي من الممكن أن يكون لها تأثير على أوضاع الشركة وديناميكية العمل فيها (Charkham، 2005).

سابعاً: أبعاد الحوكمة

مفهوم الحكم الراشد يستعمل كحكم قيمي على ممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري، وأن إدارة شؤون المجتمع تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة وهي:

1. البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية و شرعية تمثيلها .
2. البعد التقني المتعلق بالإدارة وكفاءاتها و فعاليتها .
3. البعد الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلالته عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرهما على المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة.

وتتفاعل الأبعاد الثلاثة مع بعضها في إنتاج الحكم الراشد.(www.bchaib.net)

ثامناً: المستفيدون من تطبيق حوكمة المصارف:

يوجد أربعة أطراف رئيسية تؤثر وتتأثر في التطبيق السليم لمفهوم ومبادئ حوكمة الشركات وتحدد مدى نجاح أو فشل الحوكمة في الشركات وهي كالاتي:

1. **المساهمون:** وهم يقومون بتقديم رأس المال عن طريق ملكيتهم للأسهم في الشركة وذلك في مقابل الحصول على أرباح مناسبة لاستثماراتهم وأيضاً تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهم من يملك الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسب لحماية حقوقهم (الشيخ، 2012: 24).

2. **مجلس الإدارة:** وهم يقومون باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة

اليومية لأعمال الشركة، ويرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة على الرقابة على أدائهم (أبو موسي، 2008: 23).

3. الإدارة: و هي المسؤلة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، كما تعتبر المسؤلة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنتشر للمساهمين (الشيخ، 2012: 24).

4. أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف الذين تربطهم مصالح مع الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار (أبو موسي، 2008: 23).

يتضح مما سبق أن هذه الأطراف تتأثر بالتطبيق السليم للحوكمة الذي يبين نجاح أو فساد المؤسسة، فإذا كان هناك تطبيق سليم من قبل مجلس الإدارة فإن أصحاب المصالح من عملاء وموردين، وموظفين، سوف يستفيدون من تطبيق الحوكمة التي تحقق العدالة على مختلف النواحي.

تاسعاً: محددات الحوكمة المؤسسية

رغم الجهود المبذولة من قبل العديد من المنظمات الدولية والتقدم الملحوظ في احتواء الحوكمة يبقى هناك عدد من المحددات التي تؤثر في إنجاح عملية الحوكمة وهي نوعان:

1. محددات خارجية:

تشير تلك المحددات الى المناخ العام للاستثمار في الدولة الذي يشتمل على القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل (قوانين رأس المال والمؤسسات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، كفاءة القطاع المالي (المصارف وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج فضلاً عن كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال) وبعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ومنها (الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المدققين، والمحاسبين، المؤسسات العاملة في سوق الأوراق المالية) وتعود أهمية المحددات الخارجية، إلى إن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة

المؤسسة، من خلال تقليل التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص (طالب،و المشهداني،2011: 46).

وتكمن أهمية وجود المحددات الخارجية الى أن وجودها يضمن تطبيق القوانين التي تكفل حسن إدارة المؤسسة و يقلل المخاطر .

2. محددات الداخلية:

تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الجمعية العامة ومجلس الادارة والمديرين التنفيذيين التي يؤدي توافرها من ناحية أخرى الى تقليل التعارض بين مصالح تلك الأطراف الثلاثة (طالب،و المشهداني،2011: 46).

ويتضح لنا أن المحددات سواء كانت داخلية أم خارجية فإنها تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وبالوعي عند أفراد المجتمع، ومرتبطة أيضاً بالبيئة التنافسية والقانونية داخل المؤسسة، فهي جميعاً تعمل على زيادة الثقة في الاقتصاد، والحفاظ على حقوق المساهمين.

ومن خلال ما تقدم في هذا المبحث الذي تحدث عن الحوكمة المؤسسية في المصارف تم الوقوف على أهمية، وأهداف تتعلق بالحوكمة، وأهم الأسباب التي تدعو المؤسسات إلى العمل على تطبيق مبادئ الحوكمة ومنها طمأنة المستثمرين والتأكد من كفاءة البرامج التي تمنع حالات الفساد، وتجنب المشاكل المالية التي تزعزع استقرار المصارف، وكذلك معرفة المحددات والأبعاد العملية للحوكمة.

وكذلك الوقوف على المواضيع كافة المتعلقة بعملية الحوكمة المؤسسية في المصارف وهو ما شكل تقديماً شاملاً قبل الحديث عن الحوكمة في المصارف الإسلامية وهو ما سيتم الحديث عنه في المبحث الثالث.

المبحث الثالث

الحوكمة في المؤسسات المصرفية الإسلامية

أولاً: الحوكمة في الجهاز المصرفي

ثانياً: معايير الحوكمة المؤسسية

ثالثاً: معايير للحوكمة خاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

رابعاً: معايير لجنة بازل (1) للإشراف المصرفي للحوكمة المؤسسية

خامساً: معايير مؤسسة التمويل الدولية المصرفية للحوكمة

المبحث الثالث

الحوكمة في المؤسسات المصرفية الإسلامية

يعتبر وجود نظام مصرفي سليم أحد الركائز الأساسية لسلامة عمل المؤسسات والمصارف الإسلامية، حيث يوفر القطاع المصرفي الائتمان، السيولة اللازمة، لعمل المؤسسة اللازمة ونموها، كما أن القطاع المصرفي السليم هو أحد أهم الركائز التي تسهم في بناء الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات. ومنه تظهر أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي، وسوف يلقي هذا المبحث الضوء على طبيعة الحوكمة في المصارف الإسلامية و أهم المعايير التي تستند إليها.

وتتمثل أهم العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين:

1. تتمثل المجموعة الأولى في الفاعلين الداخليين، وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون.

2. أما المجموعة الثانية فتتمثل في الفاعلين الخارجيين، المتمثلين في المودعين، وصندوق تأمين الودائع، ووسائل الإعلام، وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي (<http://www.saaaid.net>).

وترتكز الحوكمة على عناصر أساسية لا بد من توافرها حتى يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على أداء المصارف، تتلخص في الشفافية، وتوافر المعلومات، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب.

ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة، وعلى البنك المعني وإدارته من الجهة الأخرى.

ويجب أن تكون إدارة المصرف مقتنعة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط، مما يساعد على تنفيذها. وهذا ما يكشف عن دور كل من مجلس الإدارة بقسميه التنفيذي وغير التنفيذي، ولجان المتابعة التي توفر له البيانات اللازمة عن أداء المصرف، وإدارات التفتيش داخل الجهاز المصرفي التي تعرض تقاريرها على مجلس الإدارة والمساهمين، الذين يجب أن يقوموا بدورهم في الرقابة على أداء المصرف، إلى جانب المساهمة في توفير رؤوس

الأموال في حالة حاجة المصرف إليها، والممارسة السليمة للحوكمة تؤدي إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفي (www.saaaid.net).

ومن معايير الحوكمة في المصارف المالية الإسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا في ديسمبر ٢٠٠٦ م ما يأتي: (زعتري، 2006: 4)

1. يجب اعتماد التوصيات ذات العلاقة مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وورقة لجنة بازل للإشراف المصرفي وتعاليم وتوجيهات السلطات الإشرافية، وقد أوصي المبدأ بضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
2. تزويد مجلس الإدارة بالتقارير التي تبين مدى التزام مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية بالمعايير المحاسبية المتعارف عليها دولياً.
3. يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتحمل مسئولية ائتمانية تجاه أصحاب حسابات الاستثمار، مع الإفصاح والشفافية عن المعلومات.
4. تكليف لجنة ضوابط الإدارة بمراقبة (احتياطي معدل الأرباح) و(احتياطي المخاطر).
5. يجب أن يحصل المراجعون الداخليون والمراقبون الشرعيون على التدريب اللازم والمناسب لتحسين مهاراتهم من حيث مراجعة مدى الالتزام بالشريعة.
6. يجب أن تعتمد الشفافية في اعتمادها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها الصادرة عن علماء الشريعة للمؤسسة، ويجب على المنشأة الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية المركزية أو الإفصاح عن سبب عدم الالتزام.
7. يجب توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول أسس توزيع الأرباح قبل فتح حساب الاستثمار وخاصة نسبة المشاركة في الأرباح والخسائر.

ثانياً: معايير الحوكمة المؤسسية

هناك عدة مجالات أساسية تغطي معايير حوكمة المؤسسات، وتساهم في تعزيز هذا النظام في المؤسسات عموماً والمصارف خاصةً أهمها (الإهتمام بالسلوك الأخلاقي، والرقابة والمساءلة، والإفصاح والشفافية، وحقوق المساهمين، والمعاملة المتكافئة للمساهمين، دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات في تفعيل قواعد حوكمة المؤسسات، دعم دور ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة).

1. معيار السلوك الأخلاقي:

يشير هذا المرتكز إلى البنية الأخلاقية ومجموعة القيم الخاصة التي يتم تعميمها في المصرف، إذ تحدد تلك القيم النطاق المناسب لإجراء الحوار الصريح في الوقت الصحيح حول حل المشكلات فضلاً عن كونها تمنع الفساد وتعطي الرشوة في التعاملات سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي للعمليات المصرفية (طالب، و المشهداني، 2011: 52).

ووضع هذا المعيار حداً أدنى على مجلس إدارة المصرف اعتماده وإصدار بيان يحدد سياسة آداب وأخلاقيات العمل لموظفي المصرف، وترك للمصارف تعديل هذه السياسة وفقاً لظروف واحتياجات العمل الخاصة بكل مصرف دون المساس بالحد الأدنى المشار إليه والذي يشمل ما يلي: (جودة، 2008: 66)

1. إطار عام يشير على توافق سياسة ومتطلبات المصرف وسلوكيات موظفيه كافة مع أعلى المبادئ الأخلاقية نصاً وروحاً.
2. منهج المصرف في علاقاته مع عملائه.
3. روح انتماء الموظفين للمصرف.
4. العلاقة بين الموظفين .
5. تعزيز دور المسؤولية الاجتماعية للمصرف.
6. سياسة المصرف تجاه خدمة عملائه.
7. سياسة المصرف تجاه المساهمين وصغارهم بالأخص.

2. معيار الرقابة و المساءلة:

وجود نظام فاعل للتقارير المالية لكي تكتمل أحكام الرقابة الفاعلة على أداء المصارف، على أن يتسم هذا النظام بالشفافية والإفصاح وبقدر يكفل توفير المعلومات، وتوافر هذا المرتكز يضمن الدور الفاعل للسلطات الرقابية وإدراكها لأهمية دورها الرقابي لأنها ركيزة من ركائز بناء حوكمة المصارف، وذلك لسلامة الجهاز المصرفي، وأيضاً مساءلة الموظفين والمسؤولين من خلال القنوات والأدوات الملائمة دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة إليه دون سند قانوني أو دليل (طالب، و المشهداني، 2011: 52).

3. معيار الإفصاح و الشفافية:

ينبغي أن يضمن إطار الحوكمة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في الوقت الملائم بالمسائل كافة المتعلقة بتأسيس الشركة مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:-

1. أن يشمل الإفصاح على النتائج المالية والتشغيلية، وأهداف الشركة، وحق الأغلبية من حيث المساهمة، وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم، عوامل المخاطرة المنظورة، المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح، وهياكل وسياسات حوكمة الشركات (الكافي، 2013: 236).

2. ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية كما ينبغي ان يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضاً بمتطلبات عمليات المراجعة (الكافي، 2013: 236).

3. ينبغي للمراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، كما أن عليهم واجبات تجاه المؤسسة، وهي أنهم يقومون بممارسة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية كافة في عملية المراجعة (خضر، 2012: 24).

4. ينبغي في قنوات بث المعلومات أن توفر فرصة متساوية وفي التوقيت المناسب مع كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة (خضر، 2012: 24).

5. ينبغي استكمال إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات عن طريق المحللين، والسماسة، ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها، والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون، بعيداً عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورة (خضر، 2012: 24).

ويتضح مما سبق أن مبدأ الإفصاح والشفافية يحتوي على عدة أمور أهمها: الإفصاح عن السياسات المتبعة، وإعداد و مراجعة المعلومات، والقيام بالمراجعة الخارجية من قبل مراجع مستقل ومؤهل وأن يكون قابلاً للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين، وتوفير المعلومات للمساهمين والقيام بوضع منهج فعال لإطار الحوكمة في المصارف.

4. معيار مسؤوليات مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة أحد آليات الحوكمة، حيث يتم انتخابهم من المساهمين، لكن بعض الدول والمؤسسات يتم اختيارهم بواسطة أصحاب المصالح أو المستثمرين في أنواع أخرى من رأس المال مثل الموردين، والعملاء (www.cambridge.org).

ينبغي على إطار الحوكمة أن يكفل المتابعة الفاعلة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين، وأن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر المعلومات كافة، وكذلك على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين. وأن يضمن مجلس الإدارة على التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ بالاعتبار اهتمامات اصحاب المصالح كافة (الكافي، 2013: 237).

على مجلس الإدارة القيام بانجاز مجموعة من المهام الأساسية المقررة مسبقا بما في ذلك (أبو موسي، 2008: 30):

1. رعاية مجلس الإدارة مصالح المؤسسة و المساهمين.
2. المعاملة المتساوية لكل فئة من فئات المساهمين.
3. الالتزام بالقوانين مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.
4. القيام ببعض المهام الرئيسية، ومنها (طالب، و المشهداني، 2011: 41):
 - أ- وضع استراتيجية الشركة و سياسة المخاطر و الموازنات و خطط العمل و تحديد أهداف الأداء و مراقبة تنفيذ الأداء و النفقات الرأسمالية و تصفية الاستثمارات.
 - ب- متابعة قياس كفاءة ممارسة الشركة لقواعد الحوكمة المؤسسية و إجراء التعديلات عند الحاجة.
 - ت- اختيار كبار المديرين و تحديد مكافآتهم و متابعة أدائهم و إعفاؤهم عند الضرورة.
 - ث- الإفصاح عن مكافآت المديرين و أعضاء مجلس الإدارة، لتحقيق مصالح الشركة و المساهمين.
 - ج- توافر نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح و انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

5. الحكم بموضوعية على شؤون المؤسسة مستقلاً عن الإدارة التنفيذية من خلال (أبو موسي، 2008: 31):

أ- تكليف عدد كافٍ من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يتوافر فيهم القدرة على الحكم الموضوعي على مهام قد يحدث فيها حالات تعارض المصالح المحتملة مثل (التقارير المالية، التعيينات، المكافآت).

ب- التحديد الدقيق و الإفصاح عن الهدف و التشكيل و إجراءات العمل الخاصة بلجان مجلس الإدارة عند تأسيسها.

ت- تكريس وقت كاف لممارسة مسؤولياتهم.

ث- سهولة النفاذ إلى المعلومات المناسبة الدقيقة وفي الوقت المناسب حتى يتسنى لهم القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه.

يتضح مما سبق أن هناك خطوطاً عريضة يجب العمل عليها لكي تتحدد مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ومن أهمها العمل وفق للمعلومات الدقيقة والوقت المناسب، والمعاملة المتكافئة مع المساهمين كل حسب فئته، وأن يتصف بالشفافية في كل أعماله بما في ذلك ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

5. معيار حقوق المساهمين:

ينبغي على إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين من خلال التأكد على الآتي (الكافي، 2013: 232):

1. تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين على مايلي:

أ- تأمين أساليب تسجيل الملكية.

ب- نقل و تحويل ملكية الأسهم.

ت- الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب و بصفة منتظمة.

ث- المشاركة و التصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين.

ج- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

ح- الحصول على حصص من أرباح الشركة.

2. للمساهمين الحق في المشاركة، وفي الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية بالشركة و من بينها:

أ- التعديلات.

ب- في النظام الأساسي أو في مواد تأسيس الشركة أو غيرها من الوثائق الأساسية للشركة.

ت- طرح أسهم إضافية.

ث- أية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة.

3. ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفاعلة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، ومن بينها قواعد التصويت:

أ- يتعين تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في التوقيت المناسب، بشأن تواريخ وأماكن وجدول أعمال الاجتماعات العامة، بالإضافة إلى توفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي يستهدف اتخاذ قرارات بشأنها خلال الاجتماعات.

ب- يجب إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة ولإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة، على أن توضع حدود معقولة لذلك.

ت- ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة، كما يجب أن يعطى نفس الوزن للأصوات المختلفة، سواء كانت حاضرة أو بالإنابة.

4. يتعين الإفصاح عن الهياكل و الترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعداد معينة من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.

5. ينبغي السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية:

أ- يجب ألا تستخدم الآليات المضادة للإستحواذ لتحسين الإدارة التنفيذية ضد المساءلة.

ب- ضمان الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال.

6. ينبغي أن يتاح للمساهمين و من بينهم المستثمرون المؤسسون في حساب التكاليف والمنافع المقترنة بممارساتهم لحقوقهم بالتصويت.

ومن خلال ماسبق يمكن القول إن هناك تخوفاً من قبل صغار المساهمين في المصارف من إجراءات وتعاملات مجلس الإدارة، لذلك يأتي هذا المبدأ لتوفير الحماية للمساهمين من تلك التعاملات، ويعتبر المبدأ التالي المكمل لذلك من خلال ضمان القيام بالمعاملة المتكافئة للمساهمين.

6. معيار المعاملة المتكافئة للمساهمين:

يجب على إطار الحوكمة أن يكفل المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، و من بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب. كما ينبغي أن تتاح للمساهمين كافة فرصة الحصول على تعويض فعلي في حال انتهاك حقوقهم(الكافي، 2013: 234). ويجب أن يضمن المعاملة المتكافئة للمساهمين ما يلي كما وضحاها الكافي(الكافي، 2013: 234):

1. يجب أن يتعامل المساهمون المنتمون إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة:
 - أ- ينبغي أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت.
 - ب- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم.
 - ت- ينبغي أن تكفل العمليات والاجراءات المتصلة بالاجتماعات المعاملة المتكافئة للمساهمين كافة كما لا يجب ان تسفر إجراءات الشركة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت.
2. يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.
3. ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو مسائل تمس الشركة.

7. معيار دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

ينبغي في إطار الحوكمة الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يرسمها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة:

أ- أن يشدد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون (طالب، و المشهداني، 2011: 39).

ب- حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم (الكافي، 2013: 235).

ت- أن يسمح إطار الحوكمة المؤسسية بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح و أن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء (طالب، و المشهداني، 2011: 39).

ث- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك (الكافي، 2013: 235).

يتضح من خلال ماسبق أنه يتم تناول دور أصحاب المصالح من خلال التركيز على احترام المصالح وفقاً لقانون أو الاتفاقات، مع التعويض في مقابل انتهاك الحقوق، وتطوير الآليات المشاركة، وإمكانية الحصول على المعلومات في الوقت المناسب بدون نقص أو تأخر في المعلومات.

ثالثاً: معايير للحوكمة خاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ويمكننا الإشارة إلى أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) بأنها منظمة دولية تم إنشاؤها في باريس بموجب اتفاقية موقعة من قبل وزراء العشرين دولة غربية (النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا الغربية، اليونان، آيسلندا، لوكسمبرغ، هولندا، النرويج، البرتغال، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) بتاريخ الثلاثين من أيلول لسنة (1961م) وقد أنشئت هذه المنظمة كبديل وامتداد لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي Organisation for European Economic Co-operation (OECC) التي أنشئت في العام (1947م) لإدارة المساعدات الأمريكية والكندية المقدمة لأوروبا في ظل خطة مارشل (جودة، 2008: 23).

حددت منظمة التعاون الاقتصادية خمسة معايير في عام (1999م) ثم أصدرت تعديلاً لها عام (2004) و هذه المعايير هي (بركة، 2012: 104):

1. وجود أطر فعالة لحوكمة الشركات تضمن كفاءات وشفافية وفاعلية الأسواق، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف السلطات التنظيمية والتنفيذية.
2. حفظ حقوق جميع المساهمين مثل:-
 - أ- نقل ملكية الأسهم.
 - ب- الحق في اختيار مجلس الإدارة.
 - ت- الحصول على عوائد الأرباح و مراجعة القوائم المالية.
 - ث- حق المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للشركة.
 - ج- حق التصويت.
3. المساواة بين جميع المساهمين، أي المساواة بين حملة الأسهم سواء كانوا وطنيين أو أجانب من حيث التصويت في الجمعية العامة بالإضافة إلى حقهم في الاطلاع ومعرفة كل ما يتعلق بالمعاملات.
4. إيجاد آلية قانونية تسمح للمساهمين مشاركتهم في الرقابة الفعالة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة ويقصد بذلك أصحاب البنوك والعاملين وحملة السندات والعملاء.
5. الوضع المادي والأداء والملكية، حيث يتم الإفصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين.
6. تحديد مهام وواجبات مجلس الإدارة وأسلوب اختيارهم ومهامهم ودورهم في الإشراف على إدارة الشركة.

رابعاً: معايير لجنة بازل (1) للإشراف المصرفي للحوكمة المؤسسية:

أنشئت هذه اللجنة من قبل حكام المصارف المركزية لمجموعة العشرة في نهاية عام (1974م)، بعد تعرض الأسواق العالمية لأزمة نقدية و مصرفية كبيرة والتي كان من أحد مظاهرها انهيار بنك (Bankaus Herstatt) في ألمانيا الغربية آنذاك، وتوفر هذه اللجنة منتدى للتعاون المستمر بين دولها الأعضاء فيما يخص مواضيع الإشراف المصرفي،

وهي في نفس الوقت لا تفرض أية سلطة إشرافية عليا على السلطات الإشرافية الوطنية (جودة، 2008: 35).

بالنظر لأهمية دور المصارف كوسيط مالي في الاقتصاد، وللحساسية الخاصة التي تتميز بها المؤسسات المصرفية تجاه المصاعب الناتجة عن الحوكمة المؤسسية غير الفعالة، وللحاجة الماسة إلى ضمان المدخرات وحمايتها أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي في العام (1999م) دليلاً لمساعدة مشرفي المصارف لتبني مبادئ الحوكمة المؤسسية الجيدة ، وقد تم استلهاً هذا الدليل من مبادئ منظمة (OECD) التي نشرت بداية ذلك العام (1999م).

ومتابعة للتطورات المتعلقة بالحوكمة المؤسسية والتي اجتذبت اهتماماً خاصاً على المستويات الوطنية والدولية، خاصة في ضوء عدد من الانهيارات الكبيرة فيما يخص الحكم المؤسسي أصدرت منظمة (OECD) مبادئ الحوكمة المؤسسية المعدلة لعام (2004م)، واعترافاً بأن هذا الدليل المعدل يمكن أيضاً أن يساعد المؤسسات المصرفية ومسؤوليها في تطبيق وفرض الحوكمة المؤسسية الجيدة بما يتناسب وطبيعة المؤسسات المصرفية ووضعها المميز، فقد أصدرت اللجنة مراجعة لمبادئ المعلنة في دليل عام (1999م)، وقد تم اعتماد الدليل الجديد في فبراير من العام (2006) (جودة، 2008: 36).

وتؤكد لجنة بازل للإشراف المصرفي أن نشر هذه المعايير يأتي في نطاق التأكد من تبني وتطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة من قبل المؤسسات المصرفية، ولا يؤسس لاستحداث أي إطار قانوني ذي صفة إلزامية فوق الأنظمة والقوانين الوطنية السائدة .

ومن أهم المعايير التي تتعلق بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية التي وضعتها لجنة بازل في عام (1999م) هي كالتالي (بركة، 2012: 104):

1. وضع موانئ شرف بين المؤسسات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة للمؤسسات.
2. وضع استراتيجية للشركة بمشاركة ومساهمة الأفراد فيها.
3. تحديد و توزيع المسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار بين أفراد المجلس.
4. إيجاد نظام يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي و إدارة مستقلة.
5. إيجاد صيغ وآليات تبين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات.

6. إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر مثل (كبار المساهمين والإدارة العليا).
7. تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية سواء بين المديرين أو الموظفين سواء كانت الحوافز مادية أو ترقيات أو إدارية.
8. ضمان توفير وتدفق المعلومات المناسبة.
- لقد أشارت العديد من الأبحاث إلى دور هذه المبادئ في نشر ثقافة الحوكمة ولكن يؤخذ عليها الكثير من الملاحظات (حبوش، 2007: 50):

إن هذه المبادئ ليست جديدة تماماً أو مستحدثة غير مسبقة، بل على العكس من ذلك فهذه المبادئ تمثل قواعد وإجراءات معروفة منذ أمد طويل، إنما الجديد في هذه القواعد هو تجميعها معاً في حزمة واحدة من الإجراءات وكذلك الإجماع حولها من قبل المنظمات المهنية والهيئات الدولية كدليل إرشادات للتطبيق.

إن هذه المبادئ ليست ملزمة، كما إنها لا تستهدف تقديم توجيهات تفصيلية للتشريعات الوطنية بل إن الغرض منها يتمثل في أن تكون بمثابة نقاط مرجعية يمكن لصانعي السياسات أن يستخدموها ويطبقوها عند إعداد الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية بما يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدول المختلفة.

خامساً: معايير مؤسسة التمويل الدولية المصرفية للحوكمة:

في عام (2003 م) وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي قواعد وأسس ومعايير مالية وإدارية هدفها دعم الحكومة داخل المؤسسات و أهم هذه الأسس هي (بركة، 2012: 104):

1. يجب أن تكون الممارسات جيدة و مقبولة.
 2. إيجاد خطوات جديدة تضمن الحكم الجيد الجديد.
 3. إسهامات أساسية لتطوير و تحسين الحكم الجيد محلياً.
 4. القيادة الجيدة.
- ومن خلال ما تقدم في هذا المبحث الذي تم الحديث فيه عن الحوكمة في المؤسسات المصرفية الإسلامية، ومعايير الحوكمة التي تتمثل في معيار السلوك الأخلاقي الذي يحدد آداب وأخلاقيات العمل الوظيفي ومعيار المساءلة الذي يضمن الرقابة على المصرف لسلامة الجهاز المصرفي من المشاكل.

وأهمية تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يتناول الإفصاح عن المعلومات المالية في الوقت المناسب، وايضاً معيار مسئوليات مجلس الإدارة وذلك من خلال تعرض مجلس الإدارة للمساءلة إذا احتاج الأمر حتى يضمن ويحقق سلامة القواعد المطبقة. وكذلك تطبيق الحوكمة يضمن حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة لهم والإعتراف بدور أصحاب المصالح، كما تناول هذا المبحث معايير الحوكمة الخاصة بمنظمة التعاون والإقتصاد والتنمية ومعايير لجنة بازل، كما تبين أن هذه المعايير ليست جديدة لكن الجديد فيها أنها تجمعت في حزمة واحدة، والاتفاق عليها دولياً كدليل إرشادات للتنفيذ.

الفصل الثالث

المصارف الإسلامية في فلسطين

المبحث الأول: نشأة المصارف الإسلامية وتطورها

المبحث الثاني: سلطة النقد الفلسطينية

المبحث الثالث: البنك الإسلامي العربي

المبحث الرابع: المصرف الإسلامي الفلسطيني

المبحث الأول

نشأة المصارف الإسلامية و تطورها

أولاً: تعريف المصارف الإسلامية

ثانياً: نشأة وتطور المصارف الإسلامية في بعض الدول العربية والإسلامية

ثالثاً: نشأة وتطور المصارف الإسلامية في فلسطين

رابعاً: خصائص المصارف الإسلامية

خامساً: أهم المشكلات التي تواجهها المصارف الإسلامية

المبحث الأول

نشأة المصارف الإسلامية و تطورها

بعد الحرب العالمية الثانية حصلت العديد من الدول الإسلامية على استقلالها وصاحب ذلك تطور في الفكر الاقتصادي الإسلامي، الذي -وانطلاقاً من تحريم الإسلام للربا- أعيد النظر في الهياكل النقدية والمالية في الدول الإسلامية بشكل ينتهي فيه نظام الفوائد، ويحل محله مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، هذا المبدأ الذي جاءت البنوك الإسلامية لكي تكرسه عن طريق ممارستها لمختلف العمليات، والخدمات البنكية.

غير أنه وبعد حرب (1973م) والزيادة في أسعار النفط، تطورت البنوك الإسلامية تطورا ملحوظا من أجل المساعدة على استيعاب الفائض النقدي الناتج عن تلك الزيادة، ويعود تاريخ العمل المصرفي إلى سنة (1940 م) عندما نشأت في ماليزيا صناديق للإدخار تعمل بدون فائدة، وفي سنة (1950 م) بدأ التفكير المنهجي المنتظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، غير أن مدة التفكير هذه طالت ولم تجد لها منفذاً تطبيقياً إلا في مصر سنة (1963 م) بما كان يسمى بنوك الادخار المحلية تحت إشراف الدكتور أحمد النجار، ولاقت التجربة نجاحاً كبيراً، وبعد عشرات السنوات من انطلاق النظام المالي الإسلامي بدأ العمل بالبنوك الإسلامية ثم شركات التأمين والاستثمار بعد أن تسلسل نشوؤها تبعاً في الأقطار الإسلامية والغربية بعد أن كان النطاق الجغرافي محصوراً في الشرق العربي ودول آسيا الإسلامية (خالدي، 2005: 5).

أولاً: تعريف المصارف الإسلامية: مؤسسة مالية مصرفية وسطية، تهدف إلى تحقيق الربح، و تلتزم في جميع أعمالها وأنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها (خصاونة، 2008: 61).

وعرفها خلف بأنها: البنوك أو المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها و نظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً (خلف، 2006: 92).

تعريف آخر للمصارف الإسلامية: مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية المختلفة، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وتهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة كما تقوم ببعض الخدمات الاجتماعية والدينية (شحاته، 2006: 30).

ثانياً: المصارف في فلسطين

تأسست المصارف العاملة في فلسطين بعد إنشاء "سلطة النقد الفلسطينية" عام 1994 طبقاً للمادة الرابعة من "اتفاقية باريس الاقتصادية" المنبثقة عن اتفاقية أوسلو التي وقعت عام 1992، وبلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين في نهاية عام 2014 (19) مصرفاً منها (9) مصارف محلية فلسطينية، و(9) مصارف عربية وافدة ومصرف أجنبي واحد فقط، والجدول رقم (5) يوضح أسماء وأعداد المصارف العاملة في فلسطين وعدد فروعها ومكاتبها.

جدول رقم (5): يوضح أسماء وأعداد المصارف العاملة في فلسطين

م.	اسم البنك	المقر الرئيس	سنة التأسيس	مجموع الفروع والمكاتب
1.	فلسطين (م.ع.م)	غزة	1960	48
2.	التجاري الفلسطيني	رام الله	1994	6
3.	الاستثمار الفلسطيني	رام الله	1995	13
4.	الإسلامي العربي	البيرة	1995	10
5.	القدس للتنمية والاستثمار	رام الله	1995	22
6.	الإسلامي الفلسطيني	رام الله	1995	15
7.	الوطني	رام الله	2005	7
8.	العربي	عمّان - الأردن	1994	22
9.	القاهرة - عمان	عمّان - الأردن	1986	24
10.	الأردن	عمّان - الأردن	1994	32
11.	العقاري المصري العربي	القاهرة - مصر	1994	6
12.	التجاري الأردني	عمّان - الأردن	1994	4
13.	الأهلي الأردني	عمّان - الأردن	1995	5
14.	الاتحاد للادخار	عمّان - الأردن	1995	1
15.	الإسكان للتجارة والتمويل	عمّان - الأردن	1995	12
16.	الأردني الكويتي	عمّان - الأردن	1995	2
17.	بنك الشرق الأوسط المحدود (HSBC)	رام الله	1998	1
18.	البنك الوطني الإسلامي	غزة	2008	3
19.	بنك الإنتاج الفلسطيني	غزة	2012	1
المجموع				234

المصدر: موقع سلطة النقد الفلسطينية (www.pma.ps)،

شكل رقم (1) يوضح المصارف العاملة في فلسطين



المصدر: التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية للعام 2012م.

ثالثاً: نشأة المصارف الإسلامية وتطورها في فلسطين

ترجع نشأة المصارف الإسلامية في فلسطين إلى منتصف التسعينات، وهي بذلك بدأت متأخرة، حيث تزامن وجودها مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، ففي الفترة التي بدأت المصارف الإسلامية انتشارها في العالم العربي والإسلامي وشقت طريقها نحو الوجود؛ كانت فلسطين تزرع تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي . وما زالت . وبذلك لم يكن هناك أي تواجد للمصارف الإسلامية في فلسطين قبل قدوم السلطة الوطنية عام 1995م (المشهوراي، 2007، : 7).

ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وتأسيس سلطة النقد الفلسطينية، أولت سلطة النقد اهتماماً بإنشاء بنوك إسلامية من أجل تقديم خدمات مصرفية إسلامية لطبقة معينة من الجمهور الفلسطيني الذي لا يرغب في التعامل مع البنوك التقليدية (الخمّاش، 2007: 39).

وتمثلت باكورة تجربة المصارف الإسلامية لأول مرة في تاريخ فلسطين في قيام أول عمل مصرفي إسلامي من خلال منح سلطة النقد الفلسطينية ترخيصاً لبنك القاهرة عمان . فرع المعاملات الإسلامية بفتح أول فرع له في قطاع غزة عام 1995م (المشهوراي، 2007، : 8)

وقد بدأت هذه التجربة في فلسطين في منتصف التسعينات وهي تعد متأخرة حيث بدأت مع قدوم السلطة الفلسطينية ، ليصل مجموع البنوك الإسلامية في عام 2014م إلى أربعة بنوك وهي: البنك الإسلامي الفلسطيني، وبنك الإسلامي العربي، والبنك الوطني الإسلامي، وبنك الإنتاج الفلسطيني، وله عدة فروع موزعة في مناطق مختلفة من فلسطين، علماً بأنّ البنك الوطني الإسلامي وبنك الإنتاج الفلسطيني غير مرخصين من سلطة النقد الفلسطينية، وفيما يلي جدول رقم (1) يوضح أسماء البنوك الإسلامية في فلسطين:

جدول(1): يوضح أسماء البنوك الإسلامية العاملة حالياً في فلسطين

م.	البنك	سنة التأسيس	ملاحظات
1.	البنك الإسلامي الفلسطيني	1995م	مُرخص من سلطة النقد الفلسطينية
2.	البنك الإسلامي العربي	1995م	
3.	البنك الوطني الإسلامي	2008م	غير مُرخص من سلطة النقد الفلسطينية
4.	بنك الإنتاج الفلسطيني	2012م	

لكن الدراسة سوف تتناول واقع الحوكمة المؤسسية وتطبيقها في المصارف المرخصة فقط من قبل سلطة التقد الفلسطينية بصفتها الجهة المخولة بإعطاء التراخيص اللازمة لعمل المصارف والمصارف المرخصة هي البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي، وسيتم استثناء البنك الوطني الإسلامي وبنك الإنتاج من الدراسة، والجدول التالي يوضح المصارف المرخصة وفروعها.

جدول(2): يوضح المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة و فروعها المرخصة من قبل سلطة النقد

اسم البنك	الإسلامي العربي	الإسلامي الفلسطيني
قطاع غزة / الفروع		
جباليا	-	1
غزة	1	1
النصر	-	1
النصيرات	-	1
دير البلح	-	1
خانيونس	1	1
رفح	-	1
المجموع	2	7

يوضح الجدول السابق المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة وفروعها المرخصة من قبل سلطة النقد، وهما مصرفان البنك الإسلامي الفلسطيني 7 فروع، والبنك الإسلامي العربي وله فرعان حتى اعداد هذه الدراسة.

رابعاً: خصائص المصارف الإسلامية:

1. استبعاد التعامل بالفائدة:

تشكل هذه الخاصية المعلم الرئيس للمصرف الإسلامي، وبدونها يصبح مثل المصارف التقليدية، و ذلك لأن الإسلام يحرم التعامل بالربا، ويهدف إلى العمل بمبدأ المشاركة في الغنم والغرم، بديلاً عن الربح بالمضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابتة (خصاونة، 2008: 62).

2. اتباع قاعدة الحلال و الحرام:

بما أن المصارف الإسلامية مصارف تنموية، تقوم على اتباع أحكام الشريعة الإسلامية، لذلك فإنها في جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله، وهذا يدفعها إلى تمويل المشاريع التي تحقق الخير للمجتمع (خصاونة، 2008: 62).

3. الصفة التنموية للمصارف الإسلامية:

يقوم المصرف الإسلامي بهذه الوظيفة عن طريق تدعيم الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع، والمشاركة في العملية الاستثمارية، وبهذا تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف (خصاونة، 2008: 63).

خامساً: تقييم تجربة المصارف الإسلامية:

1. الإيجابيات: مما لا شك فيه أن هناك إيجابيات عديدة للمصارف الإسلامية من أهمها ما يلي (شحاتة، 2006: 27):

- أ- التطبيق العملي لمفاهيم وأسس الاقتصاد الإسلامي في مجال الصيرفة والاستثمار والتمويل والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا يبرز شمولية الإسلام .
- ب- انتشار المصارف الإسلامية في معظم دول العالم الإسلامية وغير الإسلامية يعتبر من الأدلة القوية على عالمية الإسلام.
- ت- إن قيام العديد من البنوك الأجنبية مثل ستي بنك وتشيس بنك بإنشاء مصارف إسلامية أو فروع إسلامية لدليل قوي على أن المستقبل هو للمصارف الإسلامية.
- ث- إن قيام العديد من البنوك المركزية بإصدار قوانين خاصة للمصارف الإسلامية وورود ضمن دوراتها التدريبية دورات خاصة للمصارف الإسلامية يعتبر من الإيجابيات نحو أسلمة النظم المصرفية .
- ج- لقد ساهمت المصارف الإسلامية في إحياء فريضة الزكاة ونظام القرض الحسن وكذلك المشروعات الاجتماعية، مما أبرز دورها في الرعاية واستشعار الفقراء بها .
- ح- لقد فتحت المصارف الإسلامية أفقاً جديدة أمام العلماء للاجتهاد كما أن اهتمام مجامع الفقه بذلك يعتبر تأكيداً على شرعية الإسلام تجمع بين الثبات والمرونة.
- خ- اراحت شريحة واسعة من المسلمين الملتزمين الرافضين التعامل مع البنوك الربوية.

2. **السلبيات:** بالرغم من الإيجابيات إلا أن هناك بعض السلبيات وهي كالتالي (شحاتة، 2006: 28):

- أ- عدم التزام بعض العاملين بالمصارف الإسلامية بالسمت الإسلامي أساء إلى التجربة .
 - ب- وقوع بعض المصارف الإسلامية في بعض الأخطاء الجسيمة، شوه صورة التجربة .
 - ت- عدم وجود استراتيجية واضحة لعملها في إطار هدف وبرنامج عمل.
 - ث- ضعف التكامل والتنسيق بين المصارف الإسلامية .
 - ج- غياب الرقابة على ضمان العمل بالشريعة.
- وهذه السلبيات وغيرها يمكن التغلب عليها.

المبحث الثاني

سلطة النقد الفلسطينية

أولاً: نبذة عن سلطة النقد الفلسطينية.

ثانياً: الحوكمة في سلطة النقد.

ثالثاً: رؤية سلطة النقد.

رابعاً: رسالة سلطة النقد.

خامساً: أخلاقيات العمل في سلطة النقد.

سادساً: استراتيجية سلطة النقد الفلسطينية.

سابعاً: أهداف سلطة النقد الفلسطينية

ثامناً: مهام سلطة النقد الفلسطينية

المبحث الرابع

سلطة النقد الفلسطينية

أولاً: نبذة عن سلطة النقد الفلسطينية

سلطة النقد الفلسطينية مؤسسة عامة مستقلة مسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية لضمان سلامة القطاع المصرفي ونمو الاقتصاد المحلي بشكل متوازن. وهدفها الاساسي المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وذلك من خلال:

1. التنظيم الفعال والشفاف والإشراف على المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة والصرافين العاملين في فلسطين.
2. الإشراف على تنفيذ وتشغيل نظم المدفوعات الحديثة بكفاءة عالية.
3. رسم وتنفيذ السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي.

وتعمل سلطة النقد الفلسطينية بموجب قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني عام (1997م)، والذي حدد استقلاليتها بالإضافة إلى قانون المصارف رقم 9 لعام (2010م). (www.pma.ps)

ثانياً: الحوكمة في سلطة النقد الفلسطينية

لا يعتبر اهتمام سلطة النقد بجودة الحوكمة في الجهاز المصرفي أمراً حديثاً. فقد قامت سلطة النقد منذ إنشائها بإصدار تعليمات تتعلق بالجوانب الأساسية للحوكمة الجيدة لا سيما في مجالات التدقيق الداخلي والخارجي وتشكيل مجالس إدارة المصارف وغيرها من الجوانب الأخرى. كما أن اللائحة التنفيذية لقانون المصارف رقم (2) لسنة (2002م) المقررة من قبل سيادة رئيس السلطة الوطنية نصت بوضوح على تكليف سلطة النقد بإصدار التعليمات اللازمة لتعزيز الحوكمة في المؤسسات المصرفية.

لذلك فقد عملت سلطة النقد على إعداد دليل متكامل لمبادئ ومعايير الحوكمة الجيدة في المصارف، ويندرج هذا الدليل ضمن جهود سلطة النقد الرامية إلى وضع قواعد الممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، وإلى تحسين وتطوير أداء المصارف بما يتوافق مع الممارسات

الدولية الفضلى في مجال الحكم المؤسسي الجيد. ولهذا فقد قامت سلطة النقد بصياغة هذا الدليل ليحقق الأهداف التالية:

1. تعزيز وعي المصارف بموضوع الحكم الجيد وخلق إجماع على أهمية تطبيقه من أجل تحقيق الفوائد المرجوة منه.
 2. وضع إطار تنظيمي لحوكمة المصارف استكمالاً للمتطلبات القانونية الواردة بالقوانين ذات الصلة.
 3. توفير إرشادات للمصارف حول كيفية تحقيق التزام أفضل بالمعايير والممارسات الدولية الفضلى لإدارة المصارف.
- ولا يعتبر هذا الدليل بديلاً عن قيام المصارف بتطوير موائيق داخلية للحوكمة لديها، تحدد فيها آليات وإجراءات التزامها بمتطلبات الحوكمة السليمة الواردة في هذا الدليل أو أية معايير إضافية يرى المصرف إمكانية تطبيقها لديه، بما لا يتعارض مع التشريعات السارية في فلسطين.
- يحتوي الدليل على مبادئ أساسية لتنظيم الجوانب التالية (www.pma.ps)

- 1- عضوية مجلس الإدارة.
- 2- دور مجلس الإدارة وتشكيله.
- 3- الامتثال والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.
- 4- إدارة المخاطر.
- 5- الشفافية والإفصاح.
- 6- المكافآت والتعويضات.
- 7- دور وحقوق المساهمين.
- 8- دور وحقوق الأطراف الأخرى ذات العلاقة.
- 9- أخلاقيات وسلوك العمل.

ثالثاً: رؤيا سلطة النقد الفلسطينية

أن تكون بنكاً مركزياً حديثاً، كامل الصلاحيات لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وأن نكون قادرين على تحقيق الاستقرار النقدي وإبقاء التضخم تحت السيطرة، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي، بما يسهم في تحقيق مزيد من التطور في القطاع المالي الفلسطيني، وتشجيع التكامل مع الاقتصاد الإقليمي والدولي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة في فلسطين من خلال رسالتها:

رابعاً: رسالة سلطة النقد الفلسطينية

تحقيق الاستقرار النقدي وإبقاء التضخم تحت السيطرة، من خلال إصدار وإدارة عملة وطنية وتنفيذ سياسة نقدية سليمة لتهيئة بيئة مناسبة لتحقيق استقرار الأسعار، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي، من خلال توفير جهاز مصرفي ونظام مدفوعات وطني مستقر ومتين وآمن، إلى جانب ممارسة دور المستشار الاقتصادي والمالي للحكومة الفلسطينية. ولهذه الغايات، تطبق سلطة النقد سياسات فعالة وتوظف مواردها المالية والبشرية وقدراتها الفنية والتقنية. (www.pma.ps)

خامساً: أخلاقيات العمل في سلطة النقد الفلسطينية

سلطة النقد الفلسطينية مؤسسة عامة مستقلة مسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية لضمان سلامة القطاع المصرفي ونمو الاقتصاد المحلي بشكل متوازن. وهدفها الأساسي المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وذلك من خلال (www.pma.ps) :

1. التنظيم الفعال والشفاف والإشراف على المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة والصرافين العاملين في فلسطين.
 2. الإشراف على تنفيذ وتشغيل نظم المدفوعات الحديثة بكفاءة عالية.
 3. رسم وتنفيذ السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي.
- وتعمل سلطة النقد الفلسطينية بموجب قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني عام (1997م) ، والذي حدد استقلاليتها بالإضافة إلى قانون المصارف رقم (9) لعام (2010م).

سادساً: استراتيجية سلطة النقد الفلسطينية

تسعى سلطة النقد للتحويل إلى بنك مركزي كامل السلطات والصلاحيات وذلك من خلال خططها للتحويل الاستراتيجي، حيث تم وضع هذه الخطة بناءً على تجارب مجموعة من البنوك المركزية في الدول المتقدمة، وذلك بعد تعديلها لتتوافق مع الظروف الخاصة في فلسطين.

حققت سلطة النقد أشواطاً كبيرة في خططها، وأشادت تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإنجازات سلطة النقد وعبرت عن مدى جاهزيتها للتحويل إلى بنك مركزي، واستطاعت سلطة النقد أن تطور قدراتها في مجال الاستقرار المالي، وفي الوقت نفسه، دأبت على تطوير قدراتها الداخلية والبحثية في مجال الاستقرار النقدي (www.pma.ps).

سابعاً: أهداف سلطة النقد الفلسطينية

تهدف سلطة النقد إلى توفير بيئة مناسبة لتحقيق استقرار الأسعار، واستقرار النظام المالي من أجل المساعدة بدعم الاستثمار، والنمو الاقتصادي، والعمالة، وذلك من خلال تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والعمل على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للسلطة الوطنية (www.pma.ps).

ثامناً: مهام سلطة النقد الفلسطينية

تمارس سلطة النقد عدداً من المهام المناطة بالبنك المركزي، ومن هذه المهام مراقبة المصارف والصرافين ومؤسسات الاقراض، وتنظيم خدمات المدفوعات، وإجراء الأبحاث والإحصاء، والتوعية المالية والمصرفية. وقد استطاعت سلطة النقد تنفيذ هذه المهام بالشكل الأمثل من خلال النتائج المتحققة والمتمثلة بثقة الجمهور بالجهاز المصرفي الفلسطيني بالرغم من الصعوبات والأزمات المحلية والإقليمية والعالمية. (www.pma.ps)

المبحث الثالث

البنك الإسلامي العربي

- أولاً: نبذة عن البنك الإسلامي العربي.
- ثانياً: الحوكمة وإدارة المخاطر في البنك الإسلامي العربي.
- ثالثاً: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات في البنك الإسلامي العربي.

المبحث الثالث

البنك الإسلامي العربي

أولاً: نبذة عن البنك الإسلامي العربي

تأسس البنك الإسلامي العربي، كأول شركة مصرفية إسلامية تعمل في فلسطين، بتاريخ 8/1/1995 وقد باشر البنك نشاطه المصرفي في مطلع عام 1996، وهو شركة مساهمة عامة مسجلة تحت رقم (563201011)، ويقوم البنك بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال المركز الرئيسي بمدينة البيرة وفروعه المنتشرة في فلسطين والبالغة تسعة فروع ومكتب، حيث لا يوجد للبنك أي فروع خارج فلسطين، ولا يوجد للبنك أي شركات تابعة. (التقرير السنوي للبنك الإسلامي العربي، 2012: 8)

ثانياً: الحوكمة وإدارة المخاطر في البنك الإسلامي العربي

حافظ البنك الإسلامي العربي خلال العام 2012 على تطبيق أحدث المعايير المصرفية الدولية في إدارة مخاطر التمويل، العمليات والتشغيل، السوق والسيولة، والأعمال والسمعة واستمرارية العمل، وقام بالبداية بدراسة وتقييم مخاطر الأعمال والدولة وتقييم مخاطر المنتجات والبرامج المصرفية لدى البنك والمخاطر التنظيمية والقانونية ومخاطر السمعة، في سبيل تحقيق الشفافية والامتثال لقرارات الجهات الرقابية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، والاستناد على المعايير الدولية المنبثقة من تعليمات لجنة بازل وبما هو متطابق مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية منها إعداد فحوصات الإجهاد (Stress Testing)، وعكس نتائجها على واقع البيانات المالية للبنك للتحوط الكافي لرأس مال البنك حسب إرشادات لجنة بازل، إضافة إلى تطبيق التعليمات بخصوص استمرارية العمل وعمل التدريبات اللازمة وتطبيقها بأعلى المعايير المتعارف عليها، بالإضافة إلى عقد ورش العمل لدوائر البنك كافة لمعرفة وتحديد حجم المخاطر لكل دائرة والحد أو التخفيف منها وذلك بتطبيق السياسات والإجراءات المعتمدة لدى البنك وتعليمات السلطات الرقابية بذلك، ولا يوجد مخاطر محتملة من الممكن أن يتعرض لها البنك خلال السنة المالية اللاحقة والتي من شأنها التأثير المادي على البنك. (التقرير السنوي، 2012: 15)

ثالثاً: الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات في البنك الإسلامي العربي

يراعي البنك الإسلامي العربي الالتزام بقواعد حوكمة الشركات المذكورة في مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، إذ يسعى بشكل دائم لمراعاة العدالة والنزاهة والشفافية والإفصاح عن الأمور المالية وغير المالية بشكل يمكن المساهمين والجمهور من تقييم وضعية البنك ومستوى أدائه، إضافة إلى مراعاة المساءلة في العلاقات بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة، إضافة إلى مراعاة الفصل بين المسؤوليات وتفويض الصلاحيات لكافة الموظفين في البنك، من خلال: (التقرير السنوي، 2012: 43)

1. **اجتماعات الهيئة العامة:** يتم عقد اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية بناء على دعوة من قبل مجلس الإدارة وتوجه للمساهمين قبل (14) يوم على الأقل من موعد انعقادها، ويتم الإعلان عنها بالصحف المحلية قبل موعد الاجتماع بأسبوع على الأقل، ويستمتع المساهمون إلى تقرير مدقق الحسابات الخارجي وتقرير الترتيب لهيئة الرقابة الشرعية في اجتماع الهيئة العامة وتتم الإجابة عن أية استفسارات لديهم، ويتم خلال الاجتماع مناقشة بنود جدول الأعمال وفقاً للوارد فيه كما تتاح الفرصة لإدراج أية بنود أخرى تتم بناء على طلب المساهمين.

2. **حقوق المساهمين المتكافئة:** يراعي مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي أن يتمتع كل مساهم من مساهمي البنك بكافة الحقوق المخولة لهم بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات المرعية، والتي تشمل الحق في توفير سجلات الملكية، الحق في حصولهم على الدعوة لحضور اجتماعات الهيئة العامة، الحق في المعاملة العادلة لجميع المساهمين وتمتعهم بالحقوق نفسها، سواء في توزيع الأرباح النقدية والعينية والحق في نقل الأسهم أو رهنها، الحق في التصويت والانتخاب، والحق في أولوية الاكتتاب في أي إصدارات جديدة.

3. **إدارة الشركة:** يتألف مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي الحالي من (9) أعضاء، ويشترط لعضو مجلس الإدارة أن يكون العضو المنتخب يملك ما لا يقل عن 7000 سهم، ويمتلك أعضاء مجلس الإدارة خبرة مالية واقتصادية، ويجتمع المجلس بصورة منتظمة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك وبما لا يقل عن ستة اجتماعات سنوية، ويعقد اجتماع الهيئة العامة العادية

مرة في السنة، كما يعقد اجتماع هيئة عامة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، كما شكل مجلس إدارة البنك من أعضائه عدة لجان دائمة منبثقة عنه وهي: اللجنة التنفيذية، لجنة المراجعة والتدقيق، لجنة المخاطر والحوكمة والامتثال، ولجنة الاستثمار وأسواق المال.

4. **الإدارة التنفيذية:** يتمتع المدير العام للبنك بالكفاءة والنزاهة والخبرة المصرفية والاقتصادية الكبيرة، كما تم تعيين مسؤولين بارزين في الإدارة التنفيذية تتوافر لديهم المؤهلات والخبرات المطلوبة، ويقوم المدير العام برسم ومتابعة تنفيذ الخطط الاستراتيجية للبنك التي أقرها مجلس الإدارة، كما أنّ هناك فصلاً بين مهام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بما يخص الأعمال اليومية للبنك.

5. **التدقيق:** يقوم بأعمال التدقيق في البنك الإسلامي العربي جهتان منفصلتان وهما: التدقيق الخارجي الذي تقوم به شركة تدقيق مرخصة لمزاولة المهنة ومعتمدة ومتمتعة بالخبرة والكفاءة اللازمة لذلك، وتقوم بممارسة أعمالها بشكل حيادي ومستقل عن البنك وعن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، إضافة إلى دائرة التدقيق الداخلي التي تتبع مباشرة للجنة المراجعة والتدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تقوم بمتابعة فحص تطبيق نظام الرقابة الداخلية وإعداد التقارير كافة المتعلقة بأعمال التدقيق الداخلي وترفعها للجنة المذكورة والتي بدورها تقوم بتوجيه تلك التقارير لمجلس الإدارة بعد إرفاقها بتوصياتها الخاصة.

6. **الإفصاح والشفافية:** يلتزم البنك الإسلامي العربي بمتطلبات الإفصاح الواردة في القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، سواء الإفصاح اليومي المتعلق بالأمور الجوهرية والإفصاح الدوري المتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية، وما يجب أن يتضمنه التقرير السنوي، بما يضمن وصول المعلومات اللازمة لأصحاب القرار ولأصحاب العلاقة الخارجيين كالمساهمين والمستثمرين والعملاء، ويتم الإفصاح من خلال عدة وسائل إعلامية وإعلانية أهمها الموقع الإلكتروني للبنك، الصحف المحلية، الموقع الإلكتروني لبورصة فلسطين، وغيرها من الوسائل الكفيلة بإيصال المعلومات اللازمة لأصحاب العلاقة في الوقت اللازم.

7. **أصحاب المصالح الآخرين:** يراعي البنك الإسلامي العربي المحافظة على كل من يعتبر من أصحاب المصالح في البنك والذين يشملون المساهمين، الموظفين، العملاء، وكل من له علاقة مع البنك، حيث يتعامل مع كل طرف منهم بناء على القوانين والأنظمة والتعليمات التي تضمن حقوق كل منهم، إذ يعمل بما تم إقراره في النظام الأساسي والنظام المالي

والإداري للبنك، إضافة إلى الاسترشاد بالقوانين السارية ذات العلاقة كقانون العمل، قانون الشركات، والعقود الموقعة فيما بين البنك وبين كل طرف من الأطراف ذات العلاقة. يتضح مما سبق أن البنك الإسلامي العربي يلتزم بمدونة قواعد الحوكمة للمؤسسات في فلسطين، ويعمل على تعزيز مبادئها داخل البنك من خلال الالتزام بحقوق المساهمين وانتخاب مجلس الإدارة والعمل على تدقيق أعمال البنك خلال جهات خارجية. كما يلتزم البنك بمبدأ الإفصاح والشفافية من خلال التقارير الدورية (الربع سنوية) وكذلك الإفصاح عن البيانات المالية لضمان العلاقة من المساهمين ومستثمرين وعملاء، ومن خلال الوسائل الإعلامية.

المبحث الرابع

البنك الإسلامي الفلسطيني

- أولاً: نبذة عن البنك الإسلامي الفلسطيني.
- ثانياً: مبادئ صياغة المدونة في البنك الإسلامي الفلسطيني.
- ثالثاً: التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بالحوكمة.
- رابعاً: ميثاق عمل لجنة الحوكمة في البنك الإسلامي الفلسطيني.
- خامساً: البنك الإسلامي الفلسطيني في الشفافية والإفصاح.

المبحث الرابع

البنك الإسلامي الفلسطيني

أولاً: نبذة عن البنك الإسلامي الفلسطيني

تأسس البنك الإسلامي الفلسطيني كشركة مساهمة عمومية محدودة تحت رقم (563200922) بتاريخ 1995/12/16 بموجب قانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته، وحصل البنك على ترخيص سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 1997/5/15 حيث صرحت سلطة النقد الفلسطينية للبنك بمزاولة جميع الأعمال المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. (www.islamicbank.ps).

وقعت إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني اتفاقية مع إدارة بنك القاهرة عمان بتاريخ 13 مايو 2005 تم بموجبها شراء صافي موجودات بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني بمبلغ وقدره ثلاثة ملايين دولار، وفي بداية عام 2010 تم توقيع اتفاقية مع بنك الأقصى الإسلامي تم بموجبها شراء محفظة بنك الأقصى. (www.islamicbank.ps).

يمارس البنك الإسلامي الفلسطيني أعماله من خلال فروع الرئيس في مدينة غزة وشبكة فروعه المنتشرة في مختلف المحافظات وعددها خمسة عشر فرعاً ومكتباً واحداً. (www.islamicbank.ps)

ثانياً: مبادئ صياغة المدونة في البنك الإسلامي الفلسطيني

اعتمدت صياغة مدونة الحوكمة والنصوص الخاصة بها على المؤشرات والمبادئ التالية:

(www.islamicbank.ps)

1. الحرص على تحقيق العدالة في معاملة الجهات كافة ذات العلاقة، مثل (المساهمين، المودعين، موظفي البنك، السلطات الرقابية) .
2. الشفافية والإفصاح بشكل يمكن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضع البنك وأدائه المالي والمساءلة في العلاقات بين إدارة البنك التنفيذية ومجلس الإدارة وبين مجلس الإدارة والمساهمين وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.

3. المسؤولية من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات و تفويض الصلاحيات.

ثالثاً: التزام البنك الإسلامي الفلسطيني بالحوكمة

التزاماً منه بمبادئ الحوكمة، قرر مجلس إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني بجلسته المنعقدة بتاريخ 2011/05/12، اعتماد مبادئ الحوكمة الواردة في هذه المدونة، وأصدر قراراً بتعميمها على الجهات كافة ذات العلاقة لبدء العمل بها، والاعتماد عليها كمرجعية نهائية لأية إجراءات أو قرارات مستقبلية، وعليه تقرر: (<http://www.islamicbank.ps>)

1. تشكيل لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تسمى "لجنة الحوكمة"، التي تتألف من رئيس وعضوين لتوجيه عملية إعداد وتحديث وتطبيق الدليل.
2. تضمين التقرير السنوي بتقرير للجمهور يبين مدى امتثال إدارة البنك مع بنود دليل الحوكمة وتطبيق بنوده بالإضافة إلى ذكر أسباب عدم الامتثال مع أي شرط.
3. يسري العمل بهذه المدونة خلال فترة عمل مجلس الإدارة الحالي على أن يعاد اعتماده عند تشكيل مجلس إدارة جديد.

رابعاً: ميثاق عمل لجنة الحوكمة في البنك الإسلامي الفلسطيني (www.islamicbank.ps)

1. تشكيلة اللجنة:

تتشكل اللجنة من رئيس مجلس الإدارة واثنين من الأعضاء غير التنفيذيين لتوجيه عملية إعداد وتحديث وتطبيق دليل الحوكمة.

2. أهداف اللجنة:

يتمحور عمل لجنة الحوكمة حول التأكد من التزام البنك بتطبيق دليل الحوكمة من حيث، مجلس الإدارة، لجان المجلس، مسؤولية الإدارة التنفيذية، هيئة الرقابة الشرعية، بيئة الضبط والرقابة الداخلية، التدقيق الخارجي، العلاقة مع المساهمين، حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، والشفافية والإفصاح. واعتماد هذا الدليل كمرجعية أساسية إلى جانب النظام الداخلي بتسيير أعمال البنك.

أ- مهام وصلاحيات اللجنة:

للجنة صلاحية الاستعانة بمن تراه مناسباً من الإدارة التنفيذية والعاملين في البنك

والشركات المتخصصة لإنجاز أعمالها ولها في سبيل ذلك تشكيل لجنة أو أكثر متخصصة لتقسيم العمل وإنجازه بما يتناسب مع أهداف عمل اللجنة والوقت المحدد لها.

ب- من مهام اللجنة التنسيق كلما استدعت الحاجة في أعمالها مع الإدارة التنفيذية ولجان العمل المشكلة من المجلس للوقوف على أية سلبيات أو معوقات للعمل لتطوير آليات وتحديد وتنظيم خطوات العمل واختصار إجراءات العمل وتفويض الصلاحيات وذلك دون الإخلال بالرقابة والتدقيق والتفتيش الداخلي وشفافية العمل.

خامساً: البنك الإسلامي الفلسطيني ومبدأ الشفافية والإفصاح:

يلتزم البنك الإسلامي الفلسطيني بمعايير الشفافية والإفصاح من خلال:
(www.islamicbank.ps)

1. يقوم البنك بالإفصاح وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك والتشريعات ذات العلاقة.
2. يلتزم البنك بتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى حول نشاطاته لكل من سلطة النقد والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين وعلى أن يفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
3. يوضح البنك في تقريره السنوي عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية.
4. يلتزم البنك بالمحافظة على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية، والمساهمين والمودعين، والبنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام وتكون هذه الخطوط من خلال ما يلي:
 1. وظيفة علاقات المستثمرين ويشغلها كادر مؤهل قادر على توفير معلومات شاملة وموضوعية ومحدثة عن البنك ووضعه المالي وأدائه وأنشطته.
 2. التقرير السنوي والذي يتم إصداره بعد نهاية السنة.
 3. تقارير ربعيه تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
 4. الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.

5. تقديم ملخص دوري للمساهمين، والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية العليا، وبشكل خاص المدير العام والمدير المالي.

6. توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية، ومعلومات الإفصاح المطلوبة من الجهات الرقابية، والمعلومات الواردة في المحاضرات التي تقدمه الإدارة التنفيذية، وذلك من خلال وظيفة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الإلكتروني للبنك بشكل محدث وباللغتين العربية والانجليزية.

7. تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية الإفصاح من الإدارة التنفيذية للبنك حيث يسمح للمستثمرين الاستفسار وطلب الاطلاع على كافة التفاصيل المتعلقة بما تم الإفصاح عنه، وذلك وفقاً لمبدأ العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد، ويتعهد البنك بالالتزام بأن جميع الإيضاحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.

8. يجب تضمين التقرير السنوي وكجزء من الالتزام بالشفافية والإفصاح الكامل وعلى وجه الخصوص ما يلي:

أ- مدى التزام البنك بدليل الحوكمة مع الإشارة إلى التفاصيل السنوية لالتزامه ببندوها ، وكذلك نشر الدليل على الموقع الإلكتروني للبنك.

ب- معلومات عن كل عضو مجلس إدارة، مؤهلاته وخبراته، مقدار حصته في رأسمال البنك، فيما إذا كان مستقلاً ، تنفيذياً أو غير تنفيذياً، عضواً في لجان المجلس، تاريخ تعيينه في المجلس، أي عضو يأتي في مجلس إدارة أخرى، المكافآت/الرواتب التي حصل عليها من البنك، التمويلات الممنوحة من البنك وأية عمليات أخرى بين البنك والعضو أو شركات أو الأطراف ذوي الصلة.

ت- ملخص للهيكل التنظيمي للبنك.

ث- ملخص للمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام بها المجلس بتفويضها لتلك اللجان.

ج- عدد مرات اجتماع المجلس ولجان المجلس.

ح- ملخص عن سياسات المكافآت وأعلى الرواتب التي تم دفعها للإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.

خ- شهادة المجلس بكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

د- وصف لهيكل وأنشطة دائرة إدارة المخاطر.

ذ- المساهمون الرئيسيون في البنك، مثل الجهات ذات العلاقة والتي تملك أو لها

سيطرة على (أكثر من ١٠ % من رأس مال البنك) مع تحديد المساهمين

الرئيسيين في الشركات التي تعتبر مساهم رئيسي في البنك إذا كان ذلك ضرورياً.

من خلال ما تقدم يتضح أن البنك الإسلامي الفلسطيني يقوم بنشر معلومات مفصلة من خلال التقرير السنوي للبنك الذي يوضح بيانات مجلس الإدارة والهيكل التنظيمي للبنك بالإضافة إلى ملخص عن اللجان العامة في البنك وملخص عن سياسات المكافآت والرواتب للموظفين والصادر عن مجلس الإدارة.

الفصل الرابع

طريقة وإجراءات الدراسة

المبحث الأول: طريقة وإجراءات الدراسة

المبحث الثاني: مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الأول

الطريقة والإجراءات

- أولاً: منهج الدراسة.
- ثانياً: مصادر الدراسة
- ثالثاً: مجتمع الدراسة.
- رابعاً: عينة الدراسة.
- خامساً: مواصفات عينة الدراسة.
- سادساً: أداة الدراسة.
- سابعاً: صدق الاستبانة.
- ثامناً: ثبات الاستبانة.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للإجراءات التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك تعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، وإعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في معالجة النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

أولاً: منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي التي تحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة (واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين) وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة للوصول إلى إثبات أو نفي صحة فرضيات الدراسة الإجابة عن تساؤلاتها.

ويعرف المنهج الوصفي التحليلي: بأنه "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدراسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات" (الحمداني 2006: 100).

ثانياً: مصادر الدراسة

اعتمدت الدراسة علي نوعين أساسيين من البيانات:

1-البيانات الأولية: وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات الدراسة وحصص وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج : SPSS (Statistical Package For Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2-البيانات الثانوية: لقد قامت الباحثة بمراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق للتعرف عن واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين، بهدف إثراء موضوع الدراسة بشكل علمي، وذلك من أجل التعرف إلى الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عن آخر المستجدات التي حدثت في بعد الدراسة.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة

ويقصد بالمجتمع "الكل الذي يمثل الأصل تمثيلاً كاملاً بجميع طبقاته وشرائحه وخصائصه وبشكل موحد يعكس الإطار العام لوجوده سواء أكان ذلك من الأحياء الأرضية أو الجوية أو المائية كالإنسان أو الحيوان أو الطير" (الأشعري، 2007م، ص 135).

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المصارف الإسلامية المرخصة في قطاع غزة والمكونة من مصرفين وهما البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي بمحافظات غزة للعام (2014م) مع تحديد العاملين في البنك من حيث علاقتهم من حيث موضوع الرسالة ومعايير الحوكمة حيث بلغ عددهم الاجمالي (80) موظفاً وموظفة بواقع (60) موظفاً في البنك الإسلامي الفلسطيني و(20) موظفاً في البنك العربي الإسلامي.

وقد تم استخدام طريقة الحصر الشامل نظراً اصغر حجم الدراسة وسهولة الوصول إلى الفئة المستهدفة حيث تم توزيع الإستبانة على جميع أفراد العينة والبالغ عددهم (80) موظفاً، وقد تم استرداد (49) إستبانة بنسبة استرداد (61%) ، وحيث تم توزيع الاستبانات مرة أخرى على العينة الاستطلاعية لصغر حجم العينة.

رابعاً: مواصفات عينة الدراسة:

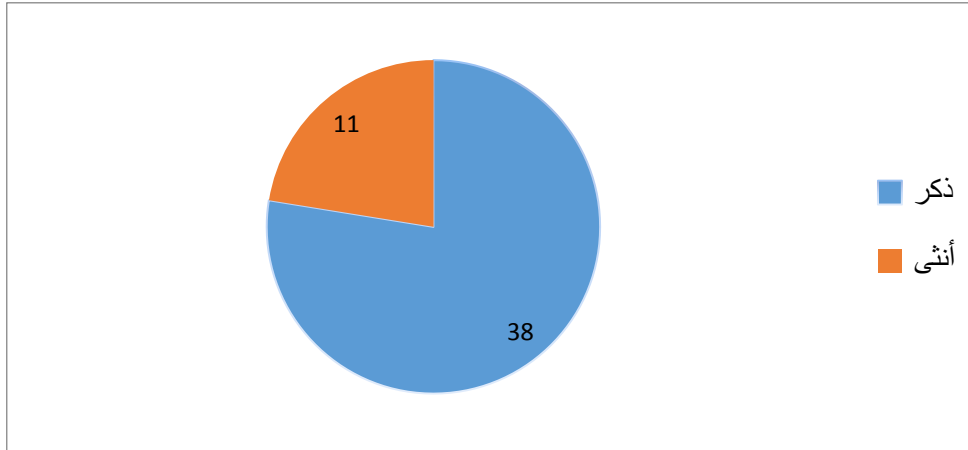
1. توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:

جدول رقم (3): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

النسبة المئوية	العدد	
77.55	38	ذكر
22.45	11	أنثى
100.0	49	المجموع

يبين الجدول السابق أن (77.55%) من عينة الداسة هم من الذكور، و(22.45%) من عينة الدراسة هم من الإناث ويرجع ذلك إلى طبيعة المجتمع العربي الذي يميل إلى تعيين الذكور، وإلى عوامل ثقافة المجتمع وطبيعة العمل الصعبة المفروض على الموظفين يقلل من وجود الإناث في هذا الموقع.

شكل(2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس



2. توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية:

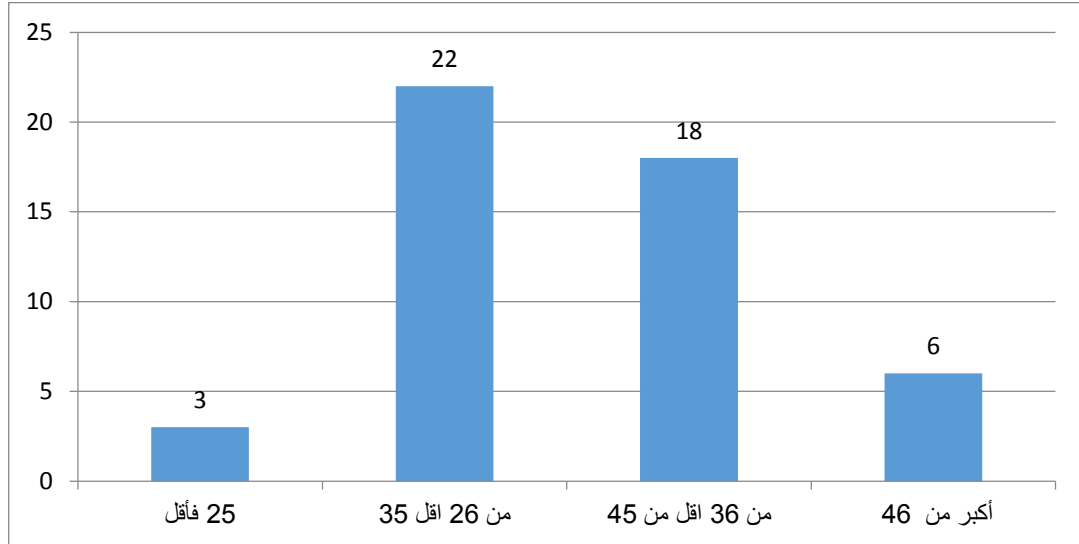
جدول رقم (4): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

النسبة المئوية	العدد	
6.12	3	25 فأقل
44.90	22	من 26 أقل 35
36.73	18	من 36 أقل من 45
12.24	6	أكبر من 46
100.0	49	المجموع

يبين الجدول السابق أن (6.12%) من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم 25 سنة فأقل، و(44.90%) من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم من 26 أقل من 35، (36.73%) من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم من 36 أقل من 45، و(12.24%) من مجتمع الدراسة تراوحت أعمارهم أكبر من 46.

نلاحظ أن النسبة الأكبر من مجتمع العينة كانت لصالح الفئة العمرية من من 26 أقل من 45 بنسبة (81.63%) وتعزو الباحثة ذلك لطبيعة العمل الذي يتطلب القيادة الشابة التي تستطيع التأقلم مع التطورات والتغيرات المستمرة، وأقدر على التعلم بسرعة والعطاء أكثر.

شكل(3): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية



3. توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (5): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

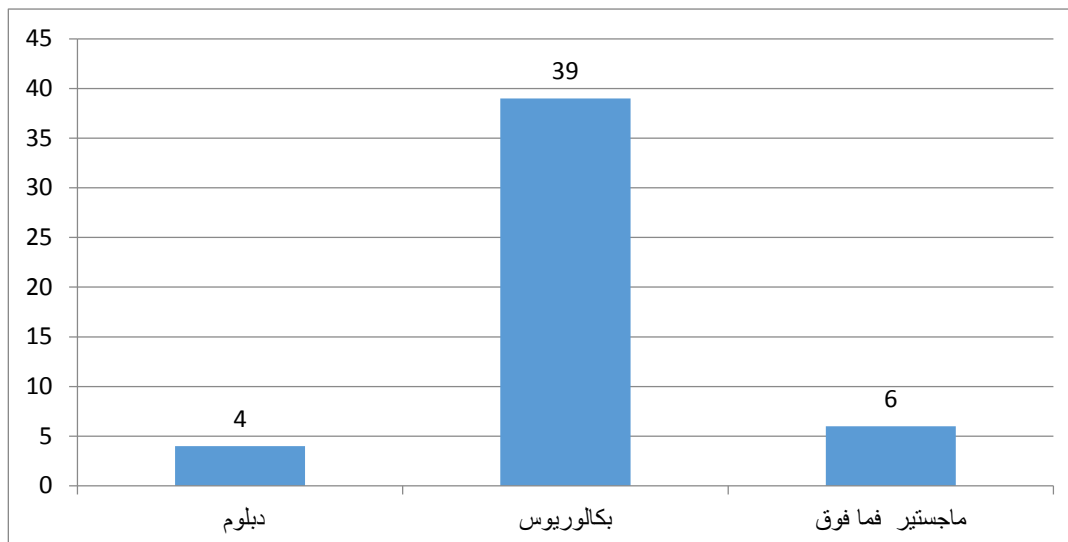
النسبة المئوية	العدد	
8.16	4	دبلوم
79.59	39	بكالوريوس
12.24	6	ماجستير فما فوق
100.0	49	المجموع

يبين الجدول السابق أن (8.16%) من مجتمع الدراسة درجتهم العلمية دبلوم، و (79.59%) من مجتمع الدراسة درجتهم العلمية بكالوريوس، وأن (12.24%) من مجتمع الدراسة درجتهم العلمية ماجستير فما فوق.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة العالية لحملة شهادة البكالوريوس بنسبة عالية وهي (79.59%) وحملة شهادة الدبلوم بنسبة منخفضة وهي (8.16%) إلى أن سوق العمل المصرفي عنده شرط التوظيف

من حملة الشهادات العلمية، وأن نسبة حملة شهادات الماجستير فما فوق ليست عالية ويرجع ذلك لظروف ضغوط العمل، وقلة الحوافز لحملة الشهادات العالية، والظروف المادية الصعبة.

شكل(4): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



4. توزيع عينة الدراسة حسب التخصص:

جدول رقم (6): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

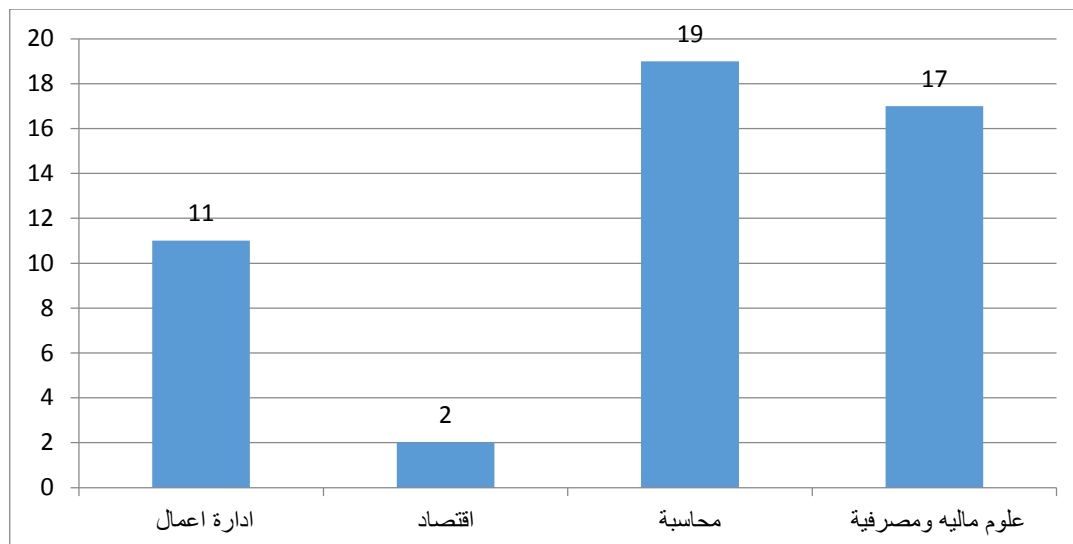
النسبة المئوية	العدد	
22.45	11	إدارة اعمال
4.08	2	اقتصاد
38.78	19	محاسبة
34.69	17	علوم مالية ومصرفية
100.0	49	المجموع

يبين الجدول السابق أن (22.45%) من مجتمع الدراسة تخصصهم إدارة اعمال ، و (4.08%) من مجتمع الدراسة تخصصهم اقتصاد ، وأن (38.78%) من مجتمع الدراسة تخصصهم محاسبة وأن (34.69%) من مجتمع الدراسة تخصصهم علوم مالية ومصرفية.

وتعزو الباحثة تلك النتيجة أن المصرف لا يستغني أي من هذه التخصصات ولكن درجة الأهمية لكل تخصص تختلف، فتخصص المحاسبة وتخصص العلوم المالية والمصرفية هما أعلى نسبة، وهذه النسبة معقولة ومناسبة بسبب طبيعة عمل المصرف، وحاجته إلى هذه الوظائف، ونسبة إدارة

الأعمال مناسبة أيضاً، أما نسبة الاقتصاد منخفضة وهي (4.08%) وهي مقبولة لأن الحاجة لها ليست ملحة.

شكل (5): توزيع أفراد العينة حسب التخصص



5. توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (7): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

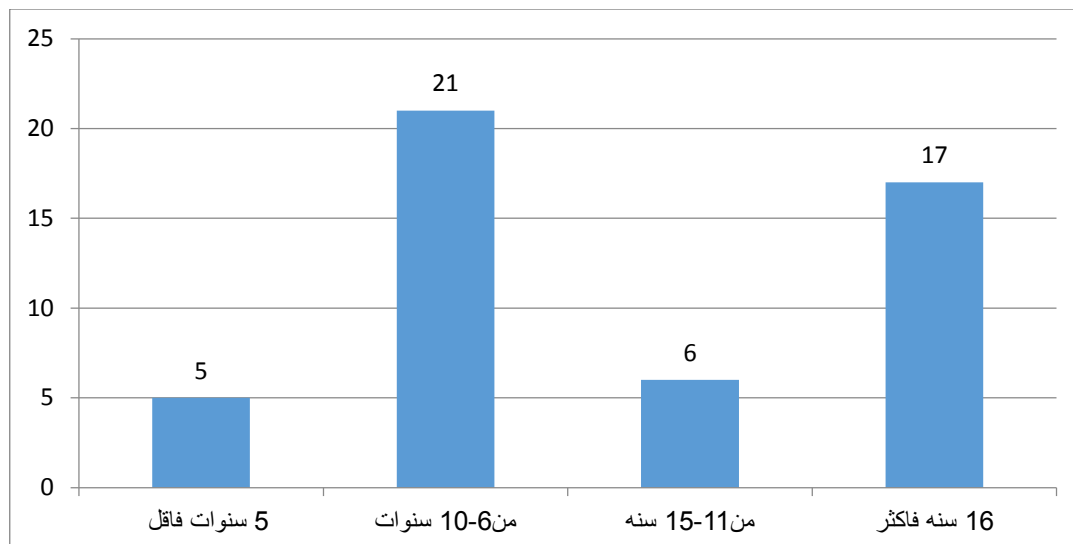
النسبة المئوية	العدد	
10.20	5	5 سنوات فأقل
42.86	21	من 6-10 سنوات
12.24	6	من 11-15 سنة
34.69	17	16 سنة فأكثر
100.0	49	المجموع

يبين الجدول السابق أن (10.20%) من مجتمع الدراسة عدد سنوات الخبرة 5 سنوات فأقل، و أن (42.86%) من مجتمع الدراسة عدد سنوات الخبرة من 6-10 سنوات، ، وأن (12.24%) من مجتمع الدراسة عدد سنوات الخبرة من 11-15 سنة، وأن (34.69%) من مجتمع الدراسة عدد سنوات الخبرة 16 سنة فأكثر.

وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى أن النسبة الأكبر لمجتمع الدراسة الذين عدد سنوات الخبرة لديهم من 6-10 سنوات بنسبة (42.86%)، وأيضاً لمجتمع الدراسة الذين عدد سنوات الخبرة من 16 سنة

فاكثر بنسبة (34.69%)، وهذه النتيجة مقبولة وتمكنهم من العطاء والوفاء بمتطلبات العمل، وهذه النتيجة مرتبطة بالجدول السابق.

شكل(6): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة



1. توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

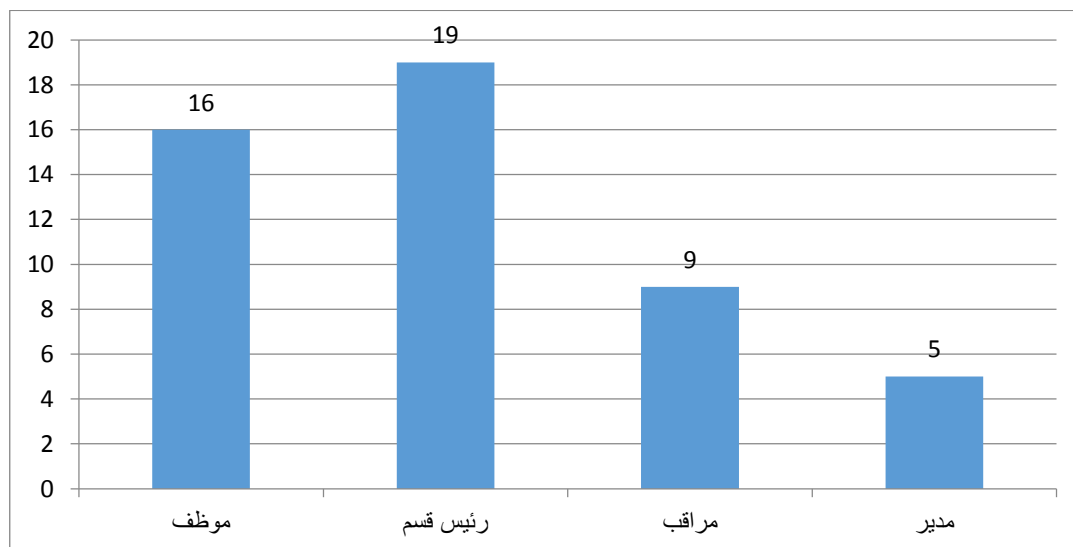
جدول رقم (8): يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية	العدد	
32.65	16	موظف اداري
38.78	19	رئيس قسم
18.37	9	مراقب
10.20	5	مدير
100.0	49	المجموع

يبين الجدول السابق أن (32.65%) من مجتمع الدراسة المسمى الوظيفي له موظف ، و أن (38.78%) من مجتمع الدراسة المسمى الوظيفي له رئيس قسم ، وأن (18.37%) من مجتمع الدراسة المسمى الوظيفي له مراقب، وأن (10.20%) من مجتمع الدراسة المسمى الوظيفي له مدير.

وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى أن الداسة تتحدث عن الحوكمة، لذلك فإن المجتمع المستهدف من الدراسة يتكون من الفئات المذكورة في الجدول السابق، وهذه النتيجة مقبولة ومناسبة للدراسة

شكل(7): توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي



خامساً: أداة الدراسة

بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة واستطلاع رأي عينة من المتخصصين عن طريق المقابلات الشخصية ذات الطابع غير الرسمي قامت الباحثة ببناء الاستبانة وفق الخطوات الآتية:

1. تحديد المحاور الرئيسية التي شملتها الاستبانة.
2. صياغة الفقرات التي تقع تحت كل محور.
3. إعداد الاستبانة في صورتها الأولية والتي شملت (93) فقرة والملحق رقم (3) يوضح الإستبانة في صورتها الأولية.
4. عرض الاستبانة علي المشرف من أجل اختيار مدى ملائمتها لجمع البيانات.
5. تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
6. عرض الاستبانة على (9) من المحكمين المختصين بالعلوم المالية والإدارية، بعضهم أعضاء هيئة تدريس في الجامعة الإسلامية ، وجامعة الأقصى ، والملحق رقم (1) يبين أعضاء لجنة التحكيم.

7. وبعد إجراء التعديلات التي أوصى بها المحكمون تم حذف وتعديل وصياغة بعض الفقرات وقد بلغ عدد فقرات الاستبانة بعد صياغتها النهائية (51) فقرة موزعة على ستة محاور يمثلون استبانة مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المؤسسية، و(17) فقرة موزعة على محورين يمثلون استبانة دور تطبيق الحوكمة على أداء المصارف الإسلامية فلسطين، و(7) فقرات تمثل التحديات والمعوقات و(4) فقرات تمثل سبل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية حيث أعطى لكل فقرة وزن مدرج وفق سلم متدرج خماسي (موافق بشدة، موافق، متردد، غير موافق، غير موافق بشدة) أعطيت الأوزان التالية (5، 4، 3، 2، 1) لمعرفة واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين بذلك تنحصر درجات أفراد عينة الدراسة ما بين (51، 255) درجة لاستبانة مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المؤسسية ، و(17، 85) لاستبانة دور تطبيق الحوكمة على أداء المصارف الإسلامية فلسطين، و(7، 35) للتحديات والمعوقات، و (4، 20) لسبل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة، والملحق رقم (4) يبين الاستبانة في صورتها النهائية.

8. توزيع الاستبانة علي جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وقد تم تقسيم الاستبانة إلي ثلاثة أقسام كالتالي:

القسم الأول: يحتوي علي الخصائص العامة لمجتمع وعينة الدراسة.

القسم الثاني: يتكون من (51) فقرة موزعة علي ستة محاور تتناول مدى التزام المصرف

بقواعد الحوكمة المؤسسية كالتالي:

جدول رقم(9)

القسم الثاني من الاستبانة موزعة حسب المحاور

عدد الفقرات	المحور
5	المحور الأول واقع تطبيق المسئولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين
16	المحور الثاني مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية في المصارف الإسلامية في فلسطين
7	المحور الثالث واقع تطبيق مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية في فلسطين
10	المحور الرابع واقع تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية عن المعلومات في المصارف الإسلامية في فلسطين

8	المحور الخامس واقع تطبيق قاعدة حماية المستثمرين والمساهمين والمعاملة المتكافئة لهم في المصارف الإسلامية في فلسطين
5	المحور السادس مدى تمتع المصارف الإسلامية في فلسطين بنظام التعويضات ومكافآت عادلة
51	الدرجة الكلية لاستبانة مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المؤسسية

القسم الثالث: يتكون من (17) فقرة موزعة على محورين تتناول دور تطبيق الحوكمة على أداء المصارف الإسلامية فلسطين كالتالي:

جدول رقم(10)

القسم الثالث من الاستبانة موزعة حسب المحاور

عدد الفقرات	المحور
8	المحور الأول مدى تأثير وجود نظام محكم وفعال لحوكمة المصارف الإسلامية في فلسطين
9	المحور الثاني أثر تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على جذب الاستثمارات
17	الدرجة الكلية لاستبانة دور تطبيق الحوكمة على أداء المصارف الإسلامية فلسطين

القسم الرابع: يتكون من (11) فقرة موزعة على محورين تتناول التحديات والمعوقات ، وسبل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة كالتالي:

جدول رقم(11)

القسم الرابع من الاستبانة موزعة حسب المحاور

	المحور
7	المحور الأول التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية
4	المحور الثاني : سبل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية
11	الدرجة الكلية لاستبانة معوقات وسبل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة

سادساً:صدق الإستبانة

يقصد بصدق الاستبانة "أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" (الجرجوي،2010: 105) وقد قامت الباحثة بتقنين فقرات الإستبانة وذلك للتأكد من صدقة كالتالي:

1. صدق المحكمين:

تم عرض الإستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من أساتذة جامعيين من المتخصصين ممن يعملون في الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الاستبانة، ومدى انتماء الفقرات إلى كل بعد من محاور الاستبانة، وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية، وفي ضوء تلك الآراء تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر.

2. صدق الاتساق الداخلي:

جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بتطبيق الإستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (20) موظفاً وموظفة، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل بعد من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة وكذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

أ- استبانة مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المؤسسية:

الجدول رقم (12): معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الأول: (واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين) مع الدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	يتوفر دليل مكتوب لأخلاقيات وسلوكيات المهنة داخل المصرف.	0.867	دالة عند 0.01
2.	يقوم المصرف بنشر هذا الدليل بين الموظفين والقيام بالجهد اللازم لتعريفهم ببنوده.	0.954	دالة عند 0.01
3.	يتخذ مجلس إدارة المصرف إجراءات تضمن تطبيق دليل الأخلاقيات والتزام جميع الموظفين به.	0.856	دالة عند 0.01
4.	التقرير السنوي للمصرف يوضح الإجراءات التي يتخذها من أجل ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات.	0.752	دالة عند 0.01
5.	يوضح الدليل العواقب المترتبة على أي خرق لبنوده.	0.712	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.561

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.444

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية لفقراته

دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.712-0.954)، وبذلك

تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (13): معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الثاني: (مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية في المصارف الإسلامية في فلسطين) مع الدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة استناداً الى خبراتهم الادارية.	0.584	دالة عند 0.01
2.	يتم ترشيح الأكفاء من أعضاء الجمعية العمومية أو خارجها لعضوية مجلس الإدارة.	0.617	دالة عند 0.01
3.	يضع المصرف معايير تحدد عضوية أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارات شركات ومصارف أخرى.	0.507	دالة عند 0.05
4.	يشغل رئيس المجلس أو أحد أعضائه وظيفة تنفيذية في المصرف دون موافقة سلطة النقد.	0.607	دالة عند 0.01
5.	يضم المجلس بين أعضائه من تسبب في إلحاق خسارة جسيمة لمؤسسة مصرفية عمل بها سابقاً.	0.590	دالة عند 0.01
6.	يقوم مجلس الإدارة بوضع الأهداف والاستراتيجيات والسياسات العامة للمصرف ويعمل على تطويرها.	0.543	دالة عند 0.01
7.	يتم تقييم كفاءة وأداء المجلس لتحقيقه للأهداف الإستراتيجية ومعايير قياس الأداء الأخرى.	0.675	دالة عند 0.01
8.	يقوم مجلس الإدارة بوضع استراتيجية لإدارة المخاطر.	0.615	دالة عند 0.01
9.	يقوم مجلس الإدارة بتقييم ذاتي لأدائه.	0.856	دالة عند 0.01
10.	يتم رقابة وإدارة أي تعارض بين مجلس الإدارة والمساهمين.	0.733	دالة عند 0.01
11.	يعمل مجلس الإدارة على أساس من المعلومات الكاملة.	0.857	دالة عند 0.01
12.	يعمل مجلس الإدارة بحيادية ودون تمييز تجاه كافة المساهمين.	0.824	دالة عند 0.01
13.	يشرف مجلس الإدارة على كبار الموظفين ومعايير مكافأتهم.	0.784	دالة عند 0.01
14.	يشرف مجلس الإدارة على عمليات الإفصاح والاتصالات.	0.803	دالة عند 0.01
15.	ينعقد المجلس بشكل دوري ووفقاً لضرورات العمل.	0.727	دالة عند 0.01
16.	يشرف المجلس على تشكيل الهيكل التنظيمي وإقراره، بما في ذلك الوصف الوظيفي.	0.722	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.561

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.444

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية لفقراته

دالة عند مستوى دلالة (0.01، 0.05)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.507-0.856) ،

وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (14): معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الثالث: (واقع تطبيق مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية في فلسطين) مع الدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	تم استحداث وظيفة مراقب امتثال وفقاً للتعليمات المقررة في سلطة النقد.	0.706	دالة عند 0.01
2.	توجد بالمصرف دائرة مختصة بالتدقيق والتفتيش.	0.745	دالة عند 0.01
3.	تتمتع دائرة التدقيق بالاستقلالية والكفاءة.	0.751	دالة عند 0.01
4.	يتمتع رئيس الدائرة وموظفيها بالمهارة والخبرات اللازمة لتأدية عملهم بكفاءة.	0.675	دالة عند 0.01
5.	يتم إنشاء " لجنة المراجعة " وفقاً لمتطلبات الإفصاح والشفافية وتعليمات سلطة النقد.	0.753	دالة عند 0.01
6.	رئيس لجنة المراجعة أو أحد أعضائها هو عضو بمجلس الإدارة.	0.657	دالة عند 0.01
7.	من واجبات لجنة المراجعة الأساسية التأكد من أن التقارير التي يصدرها المصرف تعبر عن حقيقة مركزه.	0.729	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.561

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.444

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.657-0.753) ، وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (15): معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الرابع: (واقع تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية عن المعلومات في المصارف الإسلامية في فلسطين) مع الدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	مسؤولية الإفصاح تقع أساساً على مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية.	0.787	دالة عند 0.01
2.	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب وبما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح.	0.867	دالة عند 0.01
3.	المصرف يلتزم بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي ذي كفاءة وسمعة مهنية محترمة.	0.913	دالة عند 0.01
4.	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته.	0.700	دالة عند 0.01

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
5.	يحافظ مجلس الإدارة من خلال نشر المعلومات الخاصة بهيكل رأس المال وتسهيلات ذوي الصلة وبيع أي جزء من أسهم أعضاء مجلس الإدارة على مصالح صغار الملاك.	0.830	دالة عند 0.01
6.	يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.	0.714	دالة عند 0.01
7.	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.	0.768	دالة عند 0.01
8.	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته.	0.866	دالة عند 0.01
9.	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.	0.606	دالة عند 0.01
10.	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلى الإفصاحات الإلزامية.	0.830	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.561

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.444

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.606-0.867)، وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (16): معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الخامس: (واقع تطبيق قاعدة حماية المستثمرين والمساهمين والمعاملة المتكافئة لهم في المصارف الإسلامية في فلسطين) مع الدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	يحق لأي مساهم الاستفسار من المراجع الخارجي عن أمور المصرف خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.	0.601	دالة عند 0.01
2.	المصرف ملتزم بالمعاملة العادلة مع جميع المساهمين مع ضمان عدم تسريب المعلومات من داخل المصرف لبعض المساهمين دون غيرهم طالما لم يتم الإفصاح عن هذه المعلومات.	0.838	دالة عند 0.01
3.	يلتزم المصرف بضوابط مساهمة الشخص الطبيعي والاعتباري بألا يزيد عن 10%، وفي حال تجاوز ذلك يتم الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد.	0.758	دالة عند 0.01
4.	لدى المصرف التزام بألا تزيد مساهمة مجموعة المصالح المرتبطة والمشاركة والعائلية (الدرجة الأولى والثانية) عن 10% من أسهم المصرف، وفي حال تجاوز ذلك يتم الحصول على الموافقة المسبقة	0.860	دالة عند 0.01

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
	من سلطة النقد.		
5.	لدى المصرف التزام بألا تقل حصص مؤسسي المصرف عن 20% ولا تزيد عن 50% من رأس المال، وي طرح الباقي للاكتتاب العام.	0.519	دالة عند 0.05
6.	للهيئة العامة الحق في تعيين وفصل أعضاء المجلس، زيادة رأس المال، التصرف في أصول المصرف.	0.640	دالة عند 0.01
7.	يحرص المساهمون على حضور اجتماعات الهيئة العامة، وممارسة حقهم في التصويت، والاستفسار من المراجع الخارجي عن أمور المصرف المالية.	0.780	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.561

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.444

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية لفقراته

دالة عند مستوى دلالة (0.01، 0.05)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.519-0.838) ،

وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (17): معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور السادس: (مدى تمتع المصارف الإسلامية في فلسطين بنظام التعويضات ومكافآت عادلة) مع الدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	يوجد نظام تعويضات ومكافآت معتمد من قبل مجلس الإدارة ومعروف لدى العاملين	0.939	دالة عند 0.01
2.	هناك هيكل اجور واضح يتسم بالعدالة و الموضوعية والحيادية	0.938	دالة عند 0.01
3.	يتم تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بشكل عادل من خلال لجنة" المكافآت والتعويضات" المشكلة بقرار من المجلس	0.833	دالة عند 0.01
4.	يتم إقرار المكافآت والبدلات للموظفين من خلال لجنة ذات صلاحية تتصف بالنزاهة والكفاءة.	0.955	دالة عند 0.05
5.	يحافظ مجلس الإدارة من خلال نشر المعلومات الخاصة بهيكل رأس المال وتسهيلات ذوي الصلة وبيع أي جزء من أسهم أعضاء مجلس الإدارة على مصالح صغار الملاك.	0.844	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.561

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.444

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.833-0.955) ، وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

للتحقق من الصدق البنائي للمحاور قامت الباحثة بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من محاور الاستبانة والمحاور الأخرى وكذلك كل بعد بالدرجة الكلية للاستبانة والجدول (23) يوضح ذلك.

جدول رقم (18): مصفوفة معاملات ارتباط كل بعد من محاور الاستبانة والمحاور الأخرى وكذلك كل بعد بالدرجة الكلية للاستبانة

المحور السادس	المحور الخامس	المحور الرابع	المحور الثالث	المحور الثاني	المحور الأول	المجموع	
					1	0.614	المحور الأول: واقع تطبيق المسئولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين
				1	0.462	0.823	المحور الثاني: مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية في المصارف الإسلامية في فلسطين
			1	0.375	0.250	0.717	المحور الثالث: واقع تطبيق مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية في فلسطين
		1	0.680	0.466	0.480	0.769	المحور الرابع: واقع تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية عن المعلومات في المصارف الإسلامية في فلسطين
	1	0.508	0.640	0.466	0.260	0.701	المحور الخامس: واقع تطبيق قاعدة حماية المستثمرين والمساهمين والمعاملة المتكافئة لهم في المصارف الإسلامية في فلسطين
1	0.512	0.541	0.544	0.559	0.508	0.836	المحور السادس: مدى تمتع المصارف الإسلامية في فلسطين بنظام التعويضات ومكافآت عادلة

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.561

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.444

يتضح من الجدول السابق أن جميع المحاور ترتبط ببعضها البعض وبالدرجة الكلية للاستبانة ارتباطاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي.

ب- استبانة دور تطبيق الحوكمة على أداء المصارف الإسلامية فلسطين:

جدول رقم (19): معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الأول: (مدى تأثير وجود نظام محكم وفعال لحوكمة المصارف الإسلامية في فلسطين) مع الدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية دوراً مهماً في تجنب المصرف مخاطر التعثر.	0.935	دالة عند 0.01
2.	يزيد تطبيق الحوكمة من فاعلية اتخاذ القرار وتجنب الفشل المالي والإداري.	0.862	دالة عند 0.01
3.	تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية يشعر المساهمين بالثقة و يعزز ضمان حقوقهم.	0.935	دالة عند 0.01
4.	الثقة المتزايدة في المصرف كمؤسسة تطبق مبادئ الحوكمة المؤسسية لها علاقة وثيقة بتطور مؤشرات أداء المصرف.	0.815	دالة عند 0.01
5.	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في المؤسسات المدرجة.	0.586	دالة عند 0.01
6.	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط جوانب الحوكمة كافة لأداء المؤسسات.	0.862	دالة عند 0.01
7.	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة.	0.517	دالة عند 0.05
8.	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية في السوق بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.	0.512	دالة عند 0.05

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.561

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.444

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية لفقراته

دالة عند مستوى دلالة (0.01، 0.05)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.512-0.935) ،

وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم(20): معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور الثاني: (أثر تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على جذب الاستثمارات) مع الدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	يؤدي الالتزام بتطبيق الحوكمة إلى وجود المنافسة الكاملة في السوق المالي وذلك بتوفير عدد كبير من المستثمرين، ويقلل من فرص نشوء الاحتكار.	0.617	دالة عند 0.01
2.	يؤدي الالتزام بتطبيق الحوكمة إلى عمق واتساع السوق المالي.	0.783	دالة عند 0.01
3.	المعاملة العادلة لجميع المساهمين تؤدي إلى زيادة ثقة المؤسسات المدرجة في السوق.	0.834	دالة عند 0.01
4.	حظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية يزيد من ثقة المساهمين في السوق المالي.	0.834	دالة عند 0.01
5.	توفير حقوق التصويت المتساوية لحملة الأسهم داخل كل فئة وموافقتهم على أية تغييرات في حقوق التصويت يزيد درجة الثقة في السوق المالي.	0.837	دالة عند 0.01
6.	احترام حقوق الأطراف ذات الصلة أو المصلحة في الشركة كما حددها القانون يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين بهذه المؤسسات.	0.700	دالة عند 0.01
7.	توفير نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة يزيد درجة الثقة لدى المستثمرين بالسوق المالي.	0.797	دالة عند 0.01
8.	يؤدي الالتزام بتطبيق الحوكمة إلى ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم.	0.742	دالة عند 0.01
9.	قد يدفع المستثمرين علاوة أو زيادة لأسهم الشركات التي يعتبرونها ذات نظم حوكمة مؤسسية.	0.868	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.561

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.444

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.616-0.868) ، وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

وللتحقق من الصدق البنائي للمحاور قامت الباحثة بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والمحاور الأخرى وكذلك كل محور بالدرجة الكلية للاستبانة والجدول (21) يوضح ذلك.

جدول رقم(21): مصفوفة معاملات ارتباط كل محور من محاور الاستبانة والمحاور الأخرى وكذلك كل محور بالدرجة الكلية

للاستبانة

المحور الثاني	المحور الأول	الدرجة الكلية للاستبانة	
	1	0.861	المحور الأول: مدى تأثير وجود نظام محكم وفعال لحوكمة المصارف الإسلامية في فلسطين
1	0.614	0.930	المحور الثاني: أثر تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على جذب الاستثمارات

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.561

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.444

يتضح من الجدول السابق أن جميع المحاور ترتبط ببعضها البعض وبالدرجة الكلية للاستبانة ارتباطاً ذا دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي.

ج- استبانة التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية:

الجدول (22)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور مع الدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	عدم وضوح القوانين واللوائح لدي الشركات المدرجة في السوق المالي.	0.935	دالة عند 0.01
2.	سيطرة ملكية الأفراد علي إدارة الشركات القطاع الخاص.	0.901	دالة عند 0.01
3.	عدم كفاءة أجهزة الرقابة الداخلية وضعف دورها في الرقابة علي الشركات المدرجة.	0.960	دالة عند 0.01
4.	ضعف الوعي الاستثماري لدي الأفراد.	0.964	دالة عند 0.01
5.	لا توفر إدارة المصارف المعلومات اللازمة بالدقة والسرعة المطلوبة للمستثمرين.	0.950	دالة عند 0.01

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
6.	عدم تنظيم مهنة المراجعة بشكل سليم يحد من القدرة علي تطبيق الحوكمة.	0.670	دالة عند 0.01
7.	لا توفر التقارير المالية للمصرف الثقة والموضوعية للمستثمرين.	0.966	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.561

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.444

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.670-0.970) ، وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

د - استبانة سبل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية:

الجدول (23)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات المحور مع الدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	يضع مجلس الإدارة خطة لتطوير علاقته مع المساهمين المستثمرين.	0.937	دالة عند 0.01
2.	رسالة مجلس الإدارة محددة وواضحة في أعمالها.	0.773	دالة عند 0.01
3.	لدى المصرف خطة بعيدة المدى لتطوير مستوى الخدمات المقدمة للزبائن.	0.802	دالة عند 0.01
4.	يرسم المصرف قرارات مستقبلية فيما يتعلق بتصويب مسارات عمله قبل حدوث مشكلات فيها.	0.816	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.561

ر الجدولية عند درجة حرية (18) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.444

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01،0.05)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.773-0.937) ، وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

سابعاً: ثبات الاستبانة Reliability:

أجرت الباحثة خطوات التأكد من ثبات الاستبانة وذلك بعد تطبيقها على أفراد العينة الاستطلاعية بطريقتين وهما التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient :

تم استخدام درجات العينة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث احتسبت درجة النصف الأول لكل بعد من محاور الاستبانة وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات وذلك بحساب معامل الارتباط بين النصفين ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة سبيرمان براون (Spearman-Brown Coefficient) والجدول (24) يوضح ذلك:

جدول رقم (24): يوضح معاملات الارتباط بين نصفي كل بعد من محاور الاستبانة وكذلك الاستبانة ككل قبل التعديل ومعامل الثبات بعد التعديل

المحور	عدد الفقرات	الارتباط قبل التعديل	معامل الثبات بعد التعديل
المحور الأول: واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين	5	0.691	0.823
المحور الثاني: مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية في المصارف الإسلامية في فلسطين	16	0.383	0.554
المحور الثالث: واقع تطبيق مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية في فلسطين	7	0.428	0.603
المحور الرابع: واقع تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية عن المعلومات في المصارف الإسلامية في فلسطين	10	0.814	0.898
المحور الخامس: واقع تطبيق قاعدة حماية المستثمرين والمساهمين والمعاملة المتكافئة لهم في المصارف الإسلامية في فلسطين	8	0.603	0.755
المحور السادس: مدى تمتع المصارف الإسلامية في فلسطين بنظام التعويضات ومكافآت عادلة	5	0.980	0.990
الدرجة الكلية لاستبانة مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المؤسسية	51	0.720	0.837
المحور الأول: مدى تأثير وجود نظام محكم وفعال لحوكمة المصارف الإسلامية في فلسطين	8	0.897	0.945
المحور الثاني: أثر تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على جذب الاستثمارات	9	0.832	0.909
الدرجة الكلية لاستبانة دور تطبيق الحوكمة على أداء المصارف الإسلامية في فلسطين	17	0.669	0.802
المحور الأول: التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية	7	0.943	0.971
المحور الثاني: سبل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية	4	0.791	0.883

* تم استخدام معامل جتمان لأن النصفين غير متساويين.

يتضح من الجدول (24) أن معامل الثبات الكلي (0.837) لاستبانة مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المؤسسية (0.802) لاستبانة دور تطبيق الحوكمة على أداء المصارف الإسلامية فلسطين و (0.971) لاستبانة التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية و (0.883) لاستبانة سبل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية هذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحثة إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

1. طريقة ألفا كرونباخ:

استخدمت الباحثة طريقة أخرى من طرق حساب الثبات وهي طريقة ألفا كرونباخ، وذلك لإيجاد معامل ثبات الاستبانة، حيث حصلت على قيمة معامل ألفا لكل بعد من محاور الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل والجدول (25) يوضح ذلك:

الجدول (25)

يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل بعد من محاور الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	المحور
0.886	5	المحور الأول: واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين
0.903	16	المحور الثاني: مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية في المصارف الإسلامية في فلسطين
0.782	7	المحور الثالث: واقع تطبيق مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية في فلسطين
0.923	10	المحور الرابع: واقع تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية عن المعلومات في المصارف الإسلامية في فلسطين
0.767	8	المحور الخامس: واقع تطبيق قاعدة حماية المستثمرين والمساهمين والمعاملة المتكافئة لهم في المصارف الإسلامية في فلسطين
0.941	5	المحور السادس: مدى تمتع المصارف الإسلامية في فلسطين بنظام التعويضات ومكافآت عادلة
0.949	51	الدرجة الكلية لاستبانة مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المؤسسية
0.888	8	المحور الأول: مدى تأثير وجود نظام محكم وفعال لحوكمة المصارف الإسلامية في فلسطين
0.915	9	المحور الثاني: أثر تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في

فلسطين على جذب الاستثمارات		
0.929	17	الدرجة الكلية لاستبانة دور تطبيق الحوكمة على أداء المصارف الإسلامية فلسطين
0.966	7	المحور الأول: التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية
0.843	4	المحور الثاني: سبل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية

يتضح من الجدول (25) أن معامل الثبات الكلي (0.949) لاستبانة مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المؤسسية (0.929) لاستبانة دور تطبيق الحوكمة على أداء المصارف الإسلامية فلسطين و (0.966) لاستبانة التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية و (0.843) لاستبانة سبل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية هذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحثة إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

ثامناً: إجراءات تطبيق أدوات الدراسة:

- 1- إعداد الأداة بصورتها النهائية.
- 2- حصلت الباحثة على كتاب موجه من أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا؛ لتسهيل مهمة الباحثة في توزيع الاستبانات على الموظفين في البنوك الإسلامية في فلسطين وملحق رقم (1) يوضح ذلك.
- 3- بعد حصول الباحثة على التوجيهات والتسهيلات ، قامت بتوزيع (20) استبانة أولية للتأكد من صدق الاستبانة وثباتها.
- 4- بعد إجراء الصدق والثبات قامت الباحثة بتوزيع (80) استبانة واسترد (49) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.
- 5- تم ترقيم وترميز أداة الدراسة، كما تم توزيع البيانات حسب الأصول ومعالجتها إحصائياً، من خلال جهاز الحاسوب للحصول على نتائج الدراسة.

تاسعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لقد قامت الباحثة بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج (SPSS) الإحصائي وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- 1- التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية.
- 2- لإيجاد صدق الاتساق الداخلي للاستبانة تم استخدام معامل ارتباط بيرسون "Pearson".
- 3- لإيجاد معامل ثبات الاستبانة تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان بروان للتجزئة النصفية المتساوية، ومعادلة جتمان للتجزئة النصفية غير المتساوية، ومعامل ارتباط ألفا كرونباخ.
- 4- اختبار T.Test للفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين.
- 5- تحليل التباين الأحادي للفروق بين متوسطات ثلاث عينات فأكثر.

المبحث الثاني

مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الثاني

مناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

ستقوم الباحثة بعرض نتائج الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة التي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، بهدف التعرف إلى واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين ، وقد تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS)، للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى للدراسة على : "تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية بمستوى لا يقل عن (70%)"

للتحقق من هذه الفرضية استخدمت الباحثة اختبار T للعينات الواحدة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (26)

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" لكل محور من محاور الاستبانة وكذلك ترتيبها

م	المحور	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	المحور الأول: واقع تطبيق المسئولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين	982	4.008	0.555	80.16	6.407	0.000	3
2	المحور الثاني: مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية في المصارف الإسلامية في فلسطين	2983	3.805	0.480	76.10	4.450	0.000	4
3	المحور الثالث: واقع تطبيق مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية في فلسطين	1447	4.219	0.430	84.37	11.708	0.000	1
4	المحور الرابع: واقع تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية عن المعلومات في المصارف الإسلامية في فلسطين	2021	4.124	0.359	82.49	12.192	0.000	2
5	المحور الخامس: واقع تطبيق قاعدة حماية المستثمرين والمساهمين والمعاملة المتكافئة لهم في المصارف الإسلامية في فلسطين	1373	3.503	0.347	70.05	0.052	0.959	6

م	المحور	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
6	المحور السادس: مدى تمتع المصارف الإسلامية في فلسطين بنظام التعويضات ومكافآت عادلة	882	3.600	0.940	72.00	0.745	0.460	5
	الدرجة الكلية لاستبانة مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المؤسسية	9688	3.877	0.356	77.54	7.416	0.000	

وبصفة عامة يتبين أن الوزن النسبي لجميع الفقرات يساوي (77.54 %) وهو أكبر من (70%) ومستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني أن آراء أفراد العينة يتفقون على أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية بمستوى لا يقل عن (70%).

ويتضح من الجدول (26):

أن أعلى محور في المقياس كان:

-المحور (3) والتي نص على " واقع تطبيق مبدأ المساواة في المصارف الإسلامية في فلسطين " احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (84.37%).

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أهمية تطبيق مبدأ المساواة في المصارف الإسلامية في فلسطين التي من شأنها أن توفر تطبيق عادل في المصارف، وتقلل الأخطاء.

وأن أدنى محور في المقياس كان:

-المحور (5) والتي نص على " واقع تطبيق قاعدة حماية المستثمرين والمساهمين والمعاملة المتكافئة لهم في المصارف الإسلامية في فلسطين " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره (70.05%).

ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى أن تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية، ومبدأ المساواة ومبدأ الإفصاح والشفافية، وهذا من شأنه أن يعمل على حماية المستثمرين والمساهمين لكنه بحاجة الى زيادة من خلال تطبيق لقاعدة حماية المستثمرين والمساهمين وتوفير معاملة متكافئة لهم.

أما الدرجة الكلية للمجال حصل على وزن نسبي (77.54%)

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة جودة (2008)، ودراسة عبد الحميد (2010)، التي يطبق فيها معايير الحوكمة، ولما لها من أثار إيجابية على المؤسسة.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة لايقة (2007) التي توصلت إلى أن هناك قصور في تطبيق معايير الحوكمة في المصارف.

وينبثق عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1. تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بتطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية بمستوى لا يقل عن (70%).

وللتحقق من هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (27)

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" لكل فقرة من فقرات المحور وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	يتوفر دليل مكتوب لأخلاقيات وسلوكيات المهنة داخل المصرف.	206	4.2041	0.645	84.08	7.643	0.000	1
2	يقوم المصرف بنشر هذا الدليل بين الموظفين والقيام بالجهد اللازم لتعريفهم ببؤده.	194	3.9592	0.815	79.18	3.942	0.000	3
3	يتخذ مجلس إدارة المصرف إجراءات تضمن تطبيق دليل الأخلاقيات والتزام جميع الموظفين به.	192	3.9184	0.731	78.37	4.004	0.000	4
4	التقرير السنوي للمصرف يوضح الإجراءات التي يتخذها من أجل ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات.	191	3.8980	0.653	77.96	4.264	0.000	5
5	يوضح الدليل العواقب المترتبة على أي خرق لبؤده.	199	4.0612	0.689	81.22	5.698	0.000	2
	الدرجة الكلية للمحور	982	4.0082	0.555	80.16	6.407	0.000	

وبصفة عامة يتبين أن الوزن النسبي لجميع الفقرات يساوي (80.16 %) وهو أكبر من (70%) ومستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني أن آراء أفراد العينة يتفقون على أن

المسؤولين العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين يطبقون المعايير الأخلاقية بمستوى لا يقل عن (70 %) .

ويتضح من الجدول (27):

أعلى فقرة في المجال:

جاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (84.08) كأعلى فقرة في المجال والتي تنص على " يتوفر دليل مكتوب لأخلاقيات وسلوكيات المهنة داخل المصرف".

وتعزو الباحثة ذلك الى حرص المصرف على توفير دليل مكتوب يحتوي على مجموعة من التعليمات والقيم التي تشكل إطاراً سلوكياً وأخلاقياً يساعد في تعريف العاملين في المصارف الإسلامية بأخلاقيات وسلوكيات المهنة، ويلتزم به جميع العاملين.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة جودة (2008م) ومع دراسة ابوحمام (2009م) ونسمان (2009م) حيث اتفقوا على توفر مجموعة من التعليمات والتي توفر إطار سلوكي وأخلاقي يتم العمل بموجبه في المصارف العاملة في فلسطين.

أدنى فقرة في المجال:

احتلت المرتبة الأخيرة الفقرة (4) بوزن نسبي قدره (77.96) والتي نصت على " التقرير السنوي للمصرف يوضح الإجراءات التي يتخذها من أجل ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات " وتعزو الباحثة هذه النتيجة على أن التقرير السنوي للمصرف يشتمل على مجموعة الإجراءات والخطوات، وكذلك الأنشطة التي يتخذها المصرف من أجل ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات وسلوكيات المهنة.

أما الدرجة الكلية للمجال حصل على وزن نسبي (80.16%).

واتفقت هذه النتيجة الكلية مع دراسة نسمان (2009) التي توصلت إلى أن هناك تأثير كبير للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية على حوكمة المصارف.

واختلفت مع دراسة العزايزة (2009) التي اوصت بجعل المعايير الأخلاقية والسلوكية في مرتبة أعلى من الاهتمام كونها الأساس في الرقي بالعنصر البشري والمؤسسة لها.

2. تتصف مجالس إدارة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية

بمستوى لا يقل عن (70 %).

وللتحقق من هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (28)

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" لكل فقرة من فقرات المحور وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة استناداً الى خبراتهم الادارية.	188	3.8367	0.825	76.73	2.856	0.006	11
2	يتم ترشيح الأكفاء من أعضاء الجمعية العمومية أو خارجها لعضوية مجلس الإدارة.	188	3.8367	0.688	76.73	3.428	0.001	12
3	يضع المصرف معايير تحدد عضوية أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارات شركات ومصارف أخرى.	191	3.8980	0.510	77.96	5.461	0.000	8
4	يشغل رئيس المجلس أو أحد أعضائه وظيفة تنفيذية في المصرف دون موافقة سلطة النقد.	139	2.8367	1.231	56.73	-3.773	0.000	16
5	يضم المجلس بين أعضائه من تسبب في إلحاق خسارة جسيمة لمؤسسة مصرفية عمل بها سابقاً.	140	2.8571	1.118	57.14	-4.025	0.000	15
6	يقوم مجلس الإدارة بوضع الأهداف والاستراتيجيات والسياسات العامة للمصرف ويعمل على تطويرها.	197	4.0204	0.520	80.41	7.005	0.000	3
7	يتم تقييم كفاءة وأداء المجلس لتحقيقه للأهداف الاستراتيجية ومعايير قياس الأداء الأخرى.	195	3.9796	0.559	79.59	6.010	0.000	4
8	يقوم مجلس الإدارة بوضع إستراتيجية لإدارة المخاطر.	205	4.1837	0.527	83.67	9.076	0.000	1
9	يقوم مجلس الإدارة بتقييم ذاتي لأدائه.	187	3.8163	0.727	76.33	3.047	0.004	13
10	يتم رقابة وإدارة أي تعارض بين مجلس الإدارة والمساهمين.	187	3.8163	0.601	76.33	3.683	0.001	14
11	يعمل مجلس الإدارة على أساس من	194	3.9592	0.611	79.18	5.261	0.000	6

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
	المعلومات الكاملة.							
12	يعمل مجلس الإدارة بحيادية ودون تمييز تجاه كافة المساهمين.	191	3.8980	0.714	77.96	3.900	0.000	9
13	يشرف مجلس الإدارة على كبار الموظفين ومعايير مكافأتهم.	194	3.9592	0.789	79.18	4.071	0.000	7
14	يشرف مجلس الإدارة على عمليات الإفصاح والاتصالات.	191	3.8980	0.653	77.96	4.264	0.000	10
15	ينعقد المجلس بشكل دوري ووفقاً لضرورات العمل.	201	4.1020	0.743	82.04	5.673	0.000	2
16	يشرف المجلس على تشكيل الهيكل التنظيمي وإقراره، بما في ذلك الوصف الوظيفي.	195	3.9796	0.878	79.59	3.825	0.000	5
	الدرجة الكلية للمحور	2983	3.8048	0.480	76.10	4.450	0.000	

وبصفة عامة يتبين أن الوزن النسبي لجميع الفقرات يساوي (76.10%) وهو أكبر من (70%) ومستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني أن آراء أفراد العينة يتفقون على أن مجالس إدارة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين يتمتعون بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية. بمستوى لا يقل عن (70%).

ويتضح من الجدول (28):

أعلى فقرتين في المجال كانت:

1. احتلت المرتبة الأولى الفقرة (8) بوزن نسبي قدره (83.67%) والتي نصت على "يقوم

مجلس الإدارة بوضع إستراتيجية لإدارة المخاطر " .

تعزو الباحثة ذلك الى أن مجلس الإدارة هو المالك الأكبر لأموال المصرف ومن المعروف المقولة "أن المال جبان" مما يعزز حرص مجلس الإدارة على تفادي المخاطر قدر الإمكان وعطاء هذا الموضوع اهتماماً بالغاً يتمثل في وجود استراتيجية واضحة لإدارة المخاطر.

2. احتلت المرتبة الثانية الفقرة (15) بوزن نسبي قدره (82.04%) والتي نصت على "ينعقد

المجلس بشكل دوري ووفقاً لضرورات العمل " .

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن مجلس الإدارة ينعقد بانتظام وفق لضرورات العمل، لتفادي المخاطر قدر المستطاع، ومتابعة الأعمال أولاً بأول.

وأن أدنى ففرتين في المجال كانت:

- احتلت المرتبة الخامسة عشرة الفقرة (5) بوزن نسبي قدره (57.14%) والتي نصت على " يضم المجلس بين أعضائه من تسبب في إلحاق خسارة جسيمة لمؤسسة مصرفية عمل بها سابقاً".

وتعزو الباحثة هذه النتيجة الغير ايجابية الى ان المجلس يتم اختياره من قبل المساهمين وقد يكونوا غير مألين ولا يتمتعون بخبرات كبيرة في العمل المصرفي قد يتسبب ذلك في إلحاق المصرف خسائر جسيمة قد يكون لها أثر كبير على استقرار المصرف واستمراره وزيادة استثماراته وارباحه.

- احتلت الفقرة (4) المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره (56.73%) والتي نصت على " يشغل رئيس المجلس أو أحد أعضائه وظيفة تنفيذية في المصرف دون موافقة سلطة النقد".

وتعزو الباحثة هذه النتيجة الغير ايجابية الى عدم التزام المصارف باللوائح والاجراءات التي تقرها سلطة النقد والخاصة بتنظيم العمل في القطاع المصرفي، وتغاضي المصرف عن اخذ الموافقات اللازمة بشغل رئيس المجلس أو أحد أعضائه وظيفة تنفيذية في المصرف وذلك وفقاً للوائح والاجراءات.

أما الدرجة الكلية للمجال حصل على وزن نسبي (76.10%).

اتفقت هذه النتيجة الكلية مع دراسة عمرو (2010) التي توصلت إلى أن هناك علاقة قوية بين تطبيق الحوكمة وبين الكفاءة في المسؤولين.

3. تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمبدأ المساواة مع موظفيها بمستوى لا يقل عن (70 %).

وللتحقق من هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (29)

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" لكل فقرة من فقرات المحور وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	تم استحداث وظيفة مراقب امتثال وفقا للتعليمات المقررة في سلطة النقد.	215	4.3878	0.640	87.76	9.717	0.000	2
2	توجد بالمصرف دائرة مختصة بالتدقيق والتفتيش.	218	4.4490	0.542	88.98	12.247	0.000	1
3	تتمتع دائرة التدقيق بالاستقلالية و الكفاءة.	208	4.2449	0.662	84.90	7.872	0.000	3
4	يتمتع رئيس الدائرة وموظفيها بالمهارة والخبرات اللازمة لتأدية عملهم بكفاءة.	206	4.2041	0.499	84.08	9.874	0.000	5
5	يتم إنشاء " لجنة المراجعة " وفقا لمتطلبات الإفصاح والشفافية وتعليمات سلطة النقد.	202	4.1224	0.526	82.45	8.288	0.000	6
6	رئيس لجنة المراجعة أو أحد أعضائها هو عضو بمجلس الإدارة.	189	3.8571	1.021	77.14	2.449	0.018	7
7	من واجبات لجنة المراجعة الاساسية التأكد من أن التقارير التي يصدرها المصرف تعبر عن حقيقة مركزة.	209	4.2653	0.531	85.31	10.082	0.000	3
	الدرجة الكلية للمحور	1447	4.2187	0.430	84.37	11.708	0.000	

وبصفة عامة يتبين أن الوزن النسبي لجميع الفقرات يساوي (84.37%) وهو أكبر من (70%) ومستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني أن آراء أفراد العينة يتفقون على أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تلتزم بمبدأ المساواة مع موظفيها بمستوى لا يقل عن (70%).

ويتضح من الجدول (29):

أن أعلى فقرة في المجال كانت:

- احتلت المرتبة الأولى الفقرة (2) بوزن نسبي قدره (88.98%) والتي نصت على "توجد بالمصرف دائرة مختصة بالتدقيق والتفتيش"

وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى ادراك المصرف بأهمية ودور التدقيق والتفتيش وحرصه على ايجاد دائرة مختصة بذلك ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف وإعطائها كافة الصلاحيات التي من شأنها أن توفر تطبيقاً عادلاً لمبدأ المساءلة والنزاهة وهو ما ينعكس بالإيجاب على تقليل معدلات الاخطاء والحد منها.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة جودة (2008م) ودراسة نسمان (2009م) ودراسة ابوموسري (2008م) حول توفر أنظمة تدقيق مستقلة ونزيهة وفعالة في المصارف.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة عمر (2010م) في أن تطبيق معيار المسألة في دوائر ضريبية الدخل الفلسطينية متوسطة وليس بالقدر المطلوب.

وأن أدنى فقرة في المجال كانت:

-احتلت المرتبة الأخيرة الفقرة (6) بوزن نسبي قدره (77.14%) والتي نصت على "رئيس لجنة المراجعة أو أحد أعضائها هو عضو بمجلس الإدارة".

وتعزو الباحثة تلك النتيجة الى أن لجنة المراجعة في المصرف يرأسها أحد أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى أنه يمكن أن يكون أحد أعضائها عضواً بمجلس الإدارة .

أما الدرجة الكلية للمجال حصل على وزن نسبي (84.37%).

واتفقت النتيجة الكلية مع دراسة أبو حمام (2009) التي توصلت إلى أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية كما، أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات استمراريته.

4. تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمبدأ الإفصاح والشفافية بمستوى لا يقل عن (70 %).

وللتحقق من هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (30): التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" لكل فقرة من فقرات المحور وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	مسؤولية الإفصاح تقع أساساً على مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية.	203	4.1429	0.540	82.86	8.332	0.000	5
2	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب وبما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح.	200	4.0816	0.607	81.63	6.710	0.000	7
3	المصرف يلتزم بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة.	215	4.3878	0.533	87.76	11.661	0.000	1
4	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته.	214	4.3673	0.487	87.35	12.465	0.000	2
5	يحافظ مجلس الإدارة من خلال نشر المعلومات الخاصة بهيكل رأس المال وتسهيلات ذوي الصلة وبيع أي جزء من أسهم أعضاء مجلس الإدارة على مصالح صغار الملاك.	207	4.2245	0.511	84.49	9.926	0.000	3
6	يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.	184	3.7551	0.804	75.10	2.220	0.031	10
7	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.	191	3.8980	0.549	77.96	5.070	0.000	9
8	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته.	202	4.1224	0.484	82.45	8.994	0.000	6
9	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.	206	4.2041	0.539	84.08	9.139	0.000	4

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
10	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية.	199	4.0612	0.475	81.22	8.276	0.000	8
	الدرجة الكلية للمحور	2021	4.1245	0.359	82.49	12.192	0.000	

وبصفة عامة يتبين أن الوزن النسبي لجميع الفقرات يساوي (82.49 %) وهو أكبر من (70%) ومستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني أن آراء أفراد العينة يتفقون على أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تلتزم بمبدأ الإفصاح والشفافية بمستوى لا يقل عن (70 %).

ويتضح من الجدول (30):

أن أعلى فقرة في المجال كانت:

-احتلت المرتبة الأولى الفقرة (3) بوزن نسبي قدره (87.76%) والتي نصت على "المصرف يلتزم بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة".

وتعزو الباحثة تلك النتيجة الى أن المصرف يحرص على عرض بياناته المالية على مدقق خارجي يتمتع بكفاءة وسمعة مهنية عالية، وهذا له أثر إيجابي على قدرة المصرف على الوقوف على أبرز الإشكاليات وتحديدها وهو ما يساعد المصرف على وضع الحلول والاجراءات المناسبة لتفاديها.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة ابوموسري (2008م) من حيث الالتزام بحماية حقوق المساهمين والإفصاح لهم عن أي سلوك غير أخلاقي.

واختلفت مع دراسة ابوحمام (2009م) ودراسة لايقة (2007م) من حيث المعلومات التي يقوم المصرف بالإفصاح عنها غير كافية.

وأن أدنى فقرة في المجال كانت:

-احتلت المرتبة الأخيرة الفقرة (6) بوزن نسبي قدره (75.10%) والتي نصت على "يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي".

وتعزو الباحثة تلك النتيجة الى قيام المصرف بالإفصاح للمساهمين وإعلامهم عند وجود أو ممارسة سلوك غير أخلاقي مما سيعزز ثقة المساهمين في المصرف وهذا سيعزز مبدأ الإفصاح والشفافية للمساهمين.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة عبد الحميد 2010م ودراسة أبو موساري 2008م أن الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات يزيد من ثقة المساهمين.

واختلفت مع دراسة لايقة 2007م والتي توصلت الى أن عدم كفاية المعلومات المفصح عنها لا يلبي احياجات المواطنين.

أما الدرجة الكلية للمجال حصل على وزن نسبي (82.49%).

5. تطبق المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين قاعدة "حماية المستثمرين" والمعاملة المتكافئة لهم بمستوى لا يقل عن (70%).

وللتحقق من هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (31): التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" لكل فقرة من فقرات المحور وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	يحق لأي مساهم الاستفسار من المراجع الخارجي عن أمور المصرف خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.	202	4.122	0.526	82.45	8.288	0.000	2
2	المصرف ملتزم بالمعاملة العادلة مع جميع المساهمين مع ضمان عدم تسريب المعلومات من داخل المصرف لبعض المساهمين دون غيرهم طالما لم يتم الإفصاح عن هذه المعلومات.	200	4.082	0.571	81.63	7.125	0.000	3
3	يلتزم المصرف بضوابط مساهمة الشخص الطبيعي والاعتباري بألا يزيد عن 10%، وفي حال تجاوز ذلك يتم الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد.	195	3.980	0.629	79.59	5.339	0.000	4
4	لدى المصرف التزام بألا تزيد مساهمة مجموعة المصالح المرتبطة والمشاركة	191	3.898	0.621	77.96	4.488	0.000	7

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
	والعائلية (الدرجة الأولى والثانية) عن 10% من أسهم المصرف، وفي حال تجاوز ذلك يتم الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد.							
5	لدى المصرف التزام بألا تقل حصص مؤسسي المصرف عن 20% ولا تزيد عن 50% من رأس المال، وي طرح الباقي للاكتتاب العام.	192	3.918	0.702	78.37	4.170	0.000	5
6	للهيئة العامة الحق في تعيين وفصل أعضاء المجلس، زيادة رأس المال، التصرف في أصول المصرف.	190	3.878	0.696	77.55	3.796	0.000	6
7	يحرص المساهمون على حضور اجتماعات الهيئة العامة، وممارسة حقهم في التصويت، الاستفسار من المراجع الخارجي عن أمور المصرف المالية.	203	4.143	0.540	82.86	8.332	0.000	1
	الدرجة الكلية للمحور	1373	4.0029	0.396	80.06	8.888	0.000	

وبصفة عامة يتبين أن الوزن النسبي لجميع الفقرات يساوي (80.06 %) وهو أكبر من (70%) ومستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني أن آراء أفراد العينة لا يتفقون على أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين تطبق قاعدة "حماية المستثمرين" والمعاملة المتكافئة لهم بمستوى لا يقل عن (70%).

ويتضح من الجدول (31):

أن أعلى فقرة في المجال كانت:

احتلت المرتبة الأولى الفقرة (7) بوزن نسبي قدره (82.86%) والتي نصت على "يحرص المساهمون على حضور اجتماعات الهيئة العامة، وممارسة حقهم في التصويت، الاستفسار من المراجع الخارجي عن أمور المصرف المالية"

وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى الحرص الشديد من المساهمون على المشاركة في اجتماعات الهيئة العامة وإداكهم الكامل بحقوقهم التي يوفرها النظام الأساسي للمصرف في ممارسة حقهم في التصويت لانتخابات مجلس إدارة المصرف وإعطائهم الحرية في اختيار من يرونهم مناسباً في تمثيلهم والدفاع عن حقوقهم داخل مجلس إدارة المصرف.

كما يتضح من النتيجة توفر الإمكانية والحق للمساهمين الاستفسار من المراجع الخارجي للمصرف عن أي أمور مالية تخص المصرف أو توضح حقوقهم وتقديم ما يلزم من معلومات تساعد في طمئنتهم وهو ما سيعزز من ثقتهم بالمصرف بالإضافة إلى المساعدة في جذب مساهمين جدد للمصرف.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة ابوحمام (2009م) التي توصلت إلى أن المساهمين يحرصون على حضور اجتماعات الجمعية العامة وممارسة حقهم في التصويت لاختيار مجلس الإدارة.

وأن أدنى فقرة في المجال كانت:

- احتلت المرتبة الأخيرة الفقرة (4) بوزن نسبي قدره (77.96%) والتي نصت على "لدى المصرف التزام بالألا تزيد مساهمة مجموعة المصالح المرتبطة والمشاركة والعائلية (الدرجة الأولى والثانية) عن 10% من أسهم المصرف، وفي حال تجاوز ذلك يتم الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد".

وتعزو الباحثة هذه النتيجة المرتفعة نسبياً إلى التزام المصرف باللوائح الصادرة من سلطة النقد والمتعلقة بالألا تزيد مساهمة مجموعة المصالح المرتبطة والمشاركة والعائلة من الدرجة الأولى والثانية عن ما نسبته (10%) من أسهم المصرف مما سيحد من نفوذ هذه المجموعات ويساعد في جذب المزيد من المساهمين وعدم تكوين مجموعة ضغط ومصالح قد يكون لها الأثر السلبي في عمل وسلوك المصرف.

كما يلتزم المصرف في حال موافقة سلطة النقد على زيادة أسهم هذه المجموعات بصفته الجهة المسؤولة عن تنظيم ومراقبة العمل المصرفي في فلسطين.

وافقت هذه النتيجة مع دراسة العزايزة 2009م والتي توصلت إلى التزام المصارف الفلسطينية بتعليمات سلطة النقد.

أما الدرجة الكلية للمجال حصل على وزن نسبي (80.06%).

6. توفر المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نظام تعويضات و مكآفات عادلة لموظفيها بمستوى لا يقل عن (70 %).

وللتحقق من هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (32): التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" لكل فقرة من فقرات المحور وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	يوجد نظام تعويضات ومكآفات معتمد من قبل مجلس الإدارة ومعروف لدى العاملين	182	3.714	1.155	74.29	1.299	0.200	1
2	هناك هيكل أجور واضح يتسم بالعدالة و الموضوعية والحيادية	165	3.367	1.185	67.35	0.784	0.437	5
3	يتم تحديد مكآفات أعضاء مجلس الإدارة بشكل عادل من خلال لجنة" المكآفات والتعويضات" المشكلة بقرار من المجلس	178	3.633	1.035	72.65	0.897	0.374	3
4	يتم إقرار المكآفات والبدلات للموظفين من خلال لجنة ذات صلاحية تتصف بالنزاهة والكفاءة.	172	3.510	1.157	70.20	0.062	0.951	4
5	يحافظ مجلس الإدارة من خلال نشر المعلومات الخاصة بهيكل رأس المال وتسهيلات ذوي الصلة وبيع أي جزء من أسهم أعضاء مجلس الإدارة على مصالح صغار الملاك.	185	3.776	0.798	75.51	2.418	0.019	2
	الدرجة الكلية للمحور	882	3.6000	0.940	72.00	0.745	0.460	

وبصفة عامة يتبين أن الوزن النسبي لجميع الفقرات يساوي (72.00%) وهو أكبر من (70%) ومستوى الدلالة يساوي (0.460) وهي أكبر من (0.05) مما يعني أن آراء أفراد العينة يتفقون على أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين توفر نظام تعويضات و مكآفات عادلة لموظفيها بمستوى لا يقل عن (70%). ويتضح من الجدول (32):

أن أعلى فقرة في المجال كانت:

-احتلت المرتبة الأولى الفقرة (1) بوزن نسبي قدره (74.29%) والتي نصت على "يوجد نظام تعويضات ومكآفات معتمد من قبل مجلس الإدارة ومعروف لدى العاملين".

وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى إدراك المصرف إلى أهمية وجود نظام محدد للتعويضات ومعروف لدى العاملين، وهو ما سيمثل الأمان الوظيفي للعاملين مما سيكون له بالغ الأثر في أداء العاملين وانتمائهم الوظيفي للمصرف. كما يمثل وجود نظام حوافز ومكافآت عادل للعاملين وهو ما يعكس فهم المصرف لأهمية الموارد البشرية بصفقتها أحد أهم عناصر النجاح للمصرف وتقديم ما يلزم من حوافز مادية ومعنوية في إطار نظام معتمد ومنشور.

وأن أدنى فقرة في المجال كانت:

- احتلت المرتبة الأخيرة الفقرة (2) بوزن نسبي قدره (67.35%) والتي نصت على "هناك هيكل أجور واضح يتسم بالعدالة و الموضوعية والحيادية".

وتعزو الباحثة تلك النتيجة إلى أن المصرف يحرص على وجود هيكل أجور واضح يتسم بالعدالة والموضوعية بشكل مقبول وهذا يحتاج إلى إجراء مراجعات حول هيكل الأجور بشكل دوري وضرورة ربطه بمعدلات غلاء المعيشة مما سيساعد في تحقيق نسبة أعلى من رضى الموظفين.

أما الدرجة الكلية للمجال حصل على وزن نسبي (72.00%).

7. يوثر تطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية على تحسين أداء المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمستوى لا يقل عن (70 %).

وللتحقق من هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار T للعينات الواحدة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (33): التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" لكل فقرة من فقرات المحور وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية دورا مهما في تجنب المصرف مخاطر التعثر.	202	4.1224	0.484	82.45	8.994	0.000	3
2	يزيد تطبيق الحوكمة من فاعلية اتخاذ القرار وتجنب الفشل المالي والإداري.	200	4.0816	0.571	81.63	7.125	0.000	4
3	تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية يشعر المساهمين بالثقة و يعزز ضمان حقوقهم.	203	4.1429	0.456	82.86	9.859	0.000	2
4	الثقة المتزايدة في المصرف كمؤسسة تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية لها علاقة وثيقة بتطور مؤشرات أداء المصرف.	202	4.1224	0.484	82.45	8.994	0.000	1

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
5	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في المؤسسات المدرجة.	195	3.9796	0.433	79.59	7.762	0.000	5
6	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط جوانب الحوكمة كافة لأداء المؤسسات.	196	4.0000	0.577	80.00	6.062	0.000	6
7	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة.	189	3.8571	0.707	77.14	3.536	0.001	8
8	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية في السوق بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.	195	3.9796	0.520	79.59	6.456	0.000	7
	الدرجة الكلية للمحور	1582	4.0357	0.389	80.71	9.649	0.000	

وبصفة عامة يتبين أن الوزن النسبي لجميع الفقرات يساوي (80,7 %) وهو أكبر من (70%) ومستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني أن آراء أفراد العينة يتفقون على أن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية يؤثر على تحسين أداء المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمستوى لا يقل عن (70 %).

ويتضح من الجدول (33):

أن أعلى فقرة في المجال كانت:

- احتلت المرتبة الأولى الفقرة (4) بوزن نسبي قدره (82.45%) والتي نصت على "الثقة المتزايدة في المصرف كمؤسسة تطبق مبادئ الحوكمة المؤسسية لها علاقة وثيقة بتطور مؤشرات أداء المصرف"

تعزو الباحثة هذه النتيجة المرتفعة إلى إدراك المصرف بأهمية الحوكمة المؤسسية وحرصه على تطبيقها وثقته الكبيرة بأنها ستعمل على تطوير مؤشرات الأداء داخل المصرف وهوما سينعكس بالإيجاب على تحقيق أهداف المصرف وزيادة حجم الاستثمارات وجذب المزيد من المساهمين. وأن أدنى فقرة في المجال كانت:

- احتلت المرتبة الأخيرة الفقرة الفقرة (7) بوزن نسبي قدره (77.14%) والتي نصت على " يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة " وتعزو الباحثة هذه النتيجة الجيدة إلى حرص المصرف على توفير هيكل تنظيمي للإدارات والدوائر والأقسام ويبين العلاقات بينها وهو العنصر الرئيس الثاني من مبادئ الإدارة المتعلق بالعملية التنظيمي للمؤسسات. بالإضافة إلى وجود وصف وظيفي محدد ودقيق لكل مكونات الهيكل التنظيمي يحدد المسؤوليات والصلاحيات وهو ما سينعكس بالإيجاب في تنظيم العمل داخل المصرف ووحدة الأوامر مما سيساعد في رفع معدلات أداء المصرف .

أما الدرجة الكلية للمجال حصل على وزن نسبي (80.71%).

8. يوثق تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية على جذب الاستثمارات في المصارف الإسلامية

العاملة في فلسطين بمستوى لا يقل عن (70 %)

وللتحقق من هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(34): التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" لكل فقرة من فقرات المحور وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	يؤدي الالتزام بتطبيق الحوكمة إلى وجود المنافسة الكاملة في السوق المالي وذلك بتوفير عدد كبير من المستثمرين، ويقلل من فرص نشوء الاحتكار .	203	4.1429	0.500	82.86	9.000	0.000	3
2	يؤدي الالتزام بتطبيق الحوكمة إلى عمق واتساع السوق المالي.	202	4.1224	0.484	82.45	8.994	0.000	4
3	المعاملة العادلة لجميع المساهمين تؤدي إلى زيادة ثقة المؤسسات المدرجة في السوق.	205	4.1837	0.486	83.67	9.843	0.000	1
4	حظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية يزيد من ثقة المساهمين في السوق المالي.	194	3.9592	0.644	79.18	4.990	0.000	9
5	توفير حقوق التصويت المتساوية لحملة الأسهم داخل كل فئة وموافقتهم على أي تغييرات في حقوق التصويت يزيد درجة الثقة	200	4.0816	0.672	81.63	6.059	0.000	7

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
	في السوق المالي.							
6	احترام حقوق الأطراف ذات الصلة أو المصلحة في الشركة كما حددها القانون يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين بهذه المؤسسات.	204	4.1633	0.624	83.27	7.440	0.000	2
7	توفير نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة يزيد درجة الثقة لدى المستثمرين بالسوق المالي.	202	4.1224	0.564	82.45	7.726	0.000	5
8	يؤدي الالتزام بتطبيق الحوكمة إلى ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم.	201	4.1020	0.549	82.04	7.670	0.000	6
9	قد يدفع المستثمرين علاوة أو زيادة لأسهم الشركات التي يعتبرونها ذات نظم حوكمة مؤسسية.	196	4.0000	0.577	80.00	6.062	0.000	8
	الدرجة الكلية للمحور	1807	4.0975	0.413	81.95	10.127	0.000	

وبصفة عامة يتبين أن الوزن النسبي لجميع الفقرات يساوي (81.95 %) وهو أكبر من (70%) ومستوى الدلالة يساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يعني أن آراء أفراد العينة يتفقون على أن تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية يؤثر في جذب الاستثمارات في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمستوى لا يقل عن (70 %).

ويتضح من الجدول (34):

أن أعلى فقرة في المجال كانت:

- احتلت المرتبة الأولى الفقرة (3) بوزن نسبي قدره (83.67%) والتي نصت على " المعاملة العادلة لجميع المساهمين تؤدي إلى زيادة ثقة المؤسسات المدرجة في السوق ".

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى حرص واهتمام إدارة المصرف بتوفير عدالة وإنصاف في التعامل مع جميع المساهمين وذلك لايمانها وقناعتها في أن ذلك يؤدي إلى زيادة ثقة المؤسسات المدرجة في السوق، ويحقق امتيازات إضافية للمصرف وتعزز من مكانته لدى المؤسسات المدرجة في السوق وبالتالي جذب مساهمين جدد وفتح استثمارات جديدة.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة أبوموساري (2008م) والتي توصلت الى المعاملة العادلة للمساهمين تأثر في كفاءة سوق فلسطين للاوراق المالية.

وأن أدنى فقرة في المجال كانت:

- احتلت المرتبة الأخيرة الفقرة (4) بوزن نسبي قدره (79.18%) والتي نصت على "حظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية يزيد من ثقة المساهمين في السوق المالي".

ترى الباحثة أن هذه النسبة مرتفعة وتعزي ذلك إلى اهتمام المصرف بسرية المعلومات الخاصة بالمساهمين والمستثمرين وأخذ الإجراءات كافة التي تحد وتحظر من الاتجار بهذه المعلومات، وهذا يزيد من ثقة المساهمين ويضمن الخصوصية ويحافظ على سرية المعلومات.

أما الدرجة الكلية للمجال فقد حصل على وزن نسبي (81.95%).

9. تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عدة معوقات في تطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية بمستوى لا يقل عن (70%).

وللتحقق من هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(35): التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" لكل فقرة من فقرات المحور وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	عدم وضوح القوانين واللوائح لدي الشركات المدرجة في السوق المالي.	171	3.4898	0.960	69.80	0.074	0.941	4
2	سيطرة ملكية الأفراد علي إدارة الشركات القطاع الخاص.	177	3.6122	1.017	72.24	0.773	0.443	3
3	عدم كفاءة أجهزة الرقابة الداخلية وضعف دورها في الرقابة علي الشركات المدرجة.	169	3.4490	1.119	68.98	0.319	0.751	5
4	ضعف الوعي الاستثماري لدي الأفراد.	181	3.6939	1.084	73.88	1.252	0.217	1
5	لا توفر إدارة المصارف المعلومات اللازمة بالدقة والسرعة المطلوبة للمستثمرين.	160	3.2653	1.056	65.31	1.555	0.126	7
6	عدم تنظيم مهنة المراجعة بشكل سليم يحد	179	3.6531	0.925	73.06	1.158	0.253	2

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
	من القدرة علي تطبيق الحوكمة.							
7	لا توفر التقارير المالية للمصرف الثقة والموضوعية للمستثمرين.	160	3.2653	1.114	65.31	1.475	0.147	6
	الدرجة الكلية للمحور	1197	3.4898	0.896	69.80	0.080	0.937	

وبصفة عامة يتبين أن الوزن النسبي لجميع الفقرات يساوي 69.80 % وهو أقل من 70% ومستوى الدلالة يساوي 0.937 وهي أكبر من 0.05 مما يعني أن آراء أفراد العينة يتفقون على أن المعوقات في تطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية في المصارف الإسلامية تقل عن (70 %).

ويتضح من الجدول (35):

أن أعلى فقرة في المجال كانت:

- احتلت المرتبة الأولى الفقرة (4) بوزن نسبي قدره (73.88%) والتي نصت على "ضعف الوعي الاستثماري لدى الأفراد".

ترى الباحثة أن هناك ضعف في الوعي الاستثماري لدى الأفراد ويتوجب على المصرف العمل على زيادة الوعي الاستثماري لدى الأفراد ووضع الخطط المناسبة التي تعزز من ذلك لما لزيادة هذا الوعي من دور مهم وفاعل في زيادة حجم الاستثمار لدى الأفراد، ويمكن معالجة هذا الضعف من خلال نشر منشورات توعية، أو من خلال ندوات توعية.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة أبوموسري (2008م) والداعور (2009م) من حيث وجود ضعف في الوعي الاستثماري لدى الأفراد المتعاونين مع المصرف.

وأن أدنى فقرة في المجال كانت:

-الفقرة (5) والتي نصت على " لا توفر إدارة المصارف المعلومات اللازمة بالدقة والسرعة المطلوبة للمستثمرين " احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره (65.31%).

يتضح من خلال هذه النتيجة وجود ببطء في توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين وترى الباحثة أن ذلك مدعاة للقلق لما لهذه الميزة من أثر في زيادة ثقة المساهمين والمستثمرين في المصرف ومدى توفر المعلومات والبيانات الدقيقة واللائمة لهم وبالسرعة التي ترضيهم، وهذا يدعو الى ضرورة اخذ

المصرف الاجراءات المناسبة وتبسيطها بغية تمكين المساهمين من الحصول على ما يلزمهم من معلومات.

أما الدرجة الكلية للمجال حصل على وزن نسبي (69.80%).

10. سبل تحسين مستوى تطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمستوى لا يقل عن (70 %).

وللتحقق من هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار T للعينة الواحدة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (36): التكرارات والمتوسطات والانحرافات المحورية والوزن النسبي وقيمة "T" لكل فقرة من فقرات المحور وكذلك ترتيبها

رقم الفقرة	الفقرة	مجموع الاستجابات	المتوسط	الانحراف المحوري	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	يضع مجلس الإدارة خطة لتطوير علاقته مع المساهمين المستثمرين.	192	3.9184	0.640	78.37	4.574	0.000	4
2	رسالة مجلس الإدارة محددة وواضحة في أعمالها.	201	4.1020	0.510	82.04	8.262	0.000	2
3	لدى المصرف خطة بعيدة المدى لتطوير مستوى الخدمات المقدمة للزبائن.	198	4.0408	0.538	80.82	7.030	0.000	3
4	يرسم المصرف قرارات مستقبلية فيما يتعلق بتصويب مسارات عمله قبل حدوث مشكلات فيها.	202	4.1224	0.484	82.45	8.994	0.000	1
	الدرجة الكلية للمحور	793	4.0459	0.458	80.92	8.337	0.000	

وبصفة عامة يتبين أن الوزن النسبي لجميع الفقرات يساوي 80.92 % وهو أكبر من 70% ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني أن آراء أفراد العينة يتفقون على أن سبل تحسين مستوى تطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية في المصارف الإسلامية بمستوى لا يقل عن (70 %) ويتضح من الجدول (36):

أن أعلى فقرة في المجال كانت:

- احتلت المرتبة الأولى الفقرة (4) بوزن نسبي قدره (82.45%) والتي نصت على "يرسم المصرف قرارات مستقبلية فيما يتعلق بتصويب مسارات عمله قبل حدوث مشكلات فيها".

تعزو الباحثة هذه النتيجة المرتفعة الى وجود نظام للمتابعة وتقويم الإجراءات ومسارات العمل كافة داخل المصرف، ويعمل المصرف وفق خطة لإدارة المخاطر والمشاكل يتم من خلالها التنبؤ بوجود خلل أو قصور ويقوم بالعمل على إصدار قرارات مستقبلية تعمل على تصويب مسارات العمل قبل حدوث مشكلات، وهذه السياسة تساعد المصرف على تفادي اي معوقات أو مشكلات قد تؤدي الى حدوث ازمات قد تعيق المصرف عن تحقيق رؤياه وأهدافه.

وأن أدنى فقرة في المجال كانت:

- احتلت المرتبة الأخيرة الفقرة (1) بوزن نسبي قدره (78.37%) والتي نصت على " يضع مجلس الإدارة خطة لتطوير علاقته مع المساهمين المستثمرين "

على الرغم من احتلال الفقرة المرتبة الأخيرة لكن وزنها النسبي مرتفع، وهذا يدل على اهتمام المصرف بتطوير العلاقة مع المساهمين والمستثمرين بشكل دائم ويتم ذلك من خلال خطة معدة لتطوير هذه العلاقات مما يساهم في زيادة ثقة المساهمين بالمصرف وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات داخل المصرف.

أما الدرجة الكلية للمجال فقد حصل على وزن نسبي (80.92%).

الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على "هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.005$ بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة تعزى للمتغيرات الشخصية، والمتغير الخاص بالبنك وهي (الجنس – العمر – المؤهل العلمي – التخصص الأكاديمي – المسمى الوظيفي – اسم البنك)" وينبثق عن الفرضية الثانية الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.005$ بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة تعزى إلى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى)

وللتحقق من هذا الفرض استخدمت الباحثة اختبار "T.test" والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (37): المتوسطات والانحرافات المحورية وقيمة "ت" للاستبانة تعزى لمتغير الجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المحوري	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المحور الأول: واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين	ذكر	38	20.000	2.482	0.189	0.851	غير دالة إحصائياً
	انثى	11	20.182	3.763			
المحور الثاني: مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية في المصارف الإسلامية في فلسطين	ذكر	38	61.289	7.203	0.695	0.491	غير دالة إحصائياً
	انثى	11	59.455	9.363			
المحور الثالث: واقع تطبيق مبدأ المساواة في المصارف الإسلامية في فلسطين	ذكر	38	29.474	3.038	0.244	0.808	غير دالة إحصائياً
	انثى	11	29.727	3.036			
المحور الرابع: واقع تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية عن المعلومات في المصارف الإسلامية في فلسطين	ذكر	38	41.526	3.985	1.022	0.312	غير دالة إحصائياً
	انثى	11	40.273	1.272			
المحور الخامس: واقع تطبيق قاعدة حماية المستثمرين والمساهمين والمعاملة المتكافئة لهم في المصارف الإسلامية في فلسطين	ذكر	38	28.263	2.882	1.143	0.259	غير دالة إحصائياً
	انثى	11	27.182	2.272			

المحور	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف المحوري	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المحور السادس: مدى تمتع المصارف الإسلامية في فلسطين بنظام التعويضات ومكافآت عادلة	ذكر	38	18.421	4.677	1.170	0.248	غير دالة إحصائياً
	انثي	11	16.545	4.698			
الدرجة الكلية لاستبانة مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المؤسسية	ذكر	38	198.974	18.269	0.902	0.372	غير دالة إحصائياً
	انثي	11	193.364	17.806			
المحور الأول: مدى تأثير وجود نظام محكم وفعال لحوكمة المصارف الإسلامية في فلسطين	ذكر	38	32.500	3.327	0.895	0.375	غير دالة إحصائياً
	انثي	11	31.545	2.162			
المحور الثاني: أثر تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على جذب الاستثمارات	ذكر	38	37.079	3.679	0.701	0.487	غير دالة إحصائياً
	انثي	11	36.182	3.945			
الدرجة الكلية لاستبانة دور تطبيق الحوكمة على أداء المصارف الإسلامية فلسطين	ذكر	38	69.579	6.172	0.925	0.360	غير دالة إحصائياً
	انثي	11	67.727	4.429			
المحور الأول: التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية	ذكر	38	25.079	5.678	1.361	0.180	غير دالة إحصائياً
	انثي	11	22.182	7.897			
المحور الثاني: سبل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية	ذكر	38	16.105	1.900	-0.552	0.583	غير دالة إحصائياً
	انثي	11	16.455	1.635			

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (47) وعند مستوى دلالة (0.05) = 2.01

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (47) وعند مستوى دلالة (0.01) = 2.66

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "ت" المحسوبة أقل من قيمة "ت" الجدولية في جميع الأبعاد، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس.

من النتيجة السابقة يتضح ادراك جميع العاملين في المصارف (أفراد العينة) لأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية في قطاع غزة بغض النظر عن متغير الجنس، وذلك يدل أنه لا توجد للعوامل شخصية أثر كبير في التعاطي معها، وأن تطبيق مبادئ الحوكمة الزامي في تطبيق بنودها.

وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة جودة (2008م) التي تدل على عدم وجود فروق في الجنس بين الذكر والأنثى في تطبيق مبادئ الحوكمة في المصرف.

2. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.005$ بين متوسطات تقديرات

المبحوثين حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة

تعزو لمتغير الفئة العمرية (أقل من 25 ، من 26-35، من 36-45، من 46 فما فوق)

وللتحقق من هذا الفرض استخدمت الباحثة أسلوب تحليل التباين الأحادي "One Way ANOVA"

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (38): مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة "ف" ومستوى الدلالة تعزى لمتغير الفئة العمرية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المحور الأول: واقع تطبيق المسئولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	36.822	3	12.274	1.658	0.189	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	333.096	45	7.402			
	المجموع	369.918	48				
المحور الثاني: مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	189.003	3	63.001	1.075	0.369	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	2636.263	45	58.584			
	المجموع	2825.265	48				
المحور الثالث: واقع تطبيق مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	23.305	3	7.768	0.851	0.474	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	410.899	45	9.131			
	المجموع	434.204	48				
المحور الرابع: واقع تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية عن المعلومات في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	17.799	3	5.933	0.446	0.722	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	599.263	45	13.317			
	المجموع	617.061	48				
المحور الخامس: واقع تطبيق قاعدة حماية المستثمرين والمساهمين والمعاملة المتكافئة لهم في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	23.050	3	7.683	0.999	0.402	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	345.929	45	7.687			
	المجموع	368.980	48				
المحور السادس: مدى تمتع المصارف الإسلامية في فلسطين بنظام التعويضات ومكافآت عادلة	بين المجموعات	60.525	3	20.175	0.908	0.445	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	999.475	45	22.211			
	المجموع	1060.000	48				

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية لاستبانة مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المؤسسية	بين المجموعات	1344.682	3	448.227	1.397	0.256	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	14443.318	45	320.963			
	المجموع	15788.000	48				
المحور الأول: مدى تأثير وجود نظام محكم وفعال لحوكمة المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	23.576	3	7.859	0.803	0.499	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	440.424	45	9.787			
	المجموع	464.000	48				
المحور الثاني: أثر تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على جذب الاستثمارات	بين المجموعات	26.493	3	8.831	0.624	0.603	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	636.773	45	14.151			
	المجموع	663.265	48				
الدرجة الكلية لاستبانة دور تطبيق الحوكمة على أداء المصارف الإسلامية فلسطين	بين المجموعات	97.588	3	32.529	0.952	0.423	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	1537.106	45	34.158			
	المجموع	1634.694	48				
المحور الأول: التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية	بين المجموعات	132.965	3	44.322	1.136	0.345	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	1755.035	45	39.001			
	المجموع	1888.000	48				
المحور الثاني: سبل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية	بين المجموعات	16.463	3	5.488	1.704	0.180	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	144.884	45	3.220			
	المجموع	161.347	48				

ف الجدولية عند درجة حرية (45،3) وعند مستوى دلالة (0.01) = 4.24

ف الجدولية عند درجة حرية (45،3) وعند مستوى دلالة (0.05) = 2.81

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "ف" المحسوبة أقل من قيمة "ف" الجدولية عند مستوى دلالة

(0.05) في جميع المحاور والدرجة الكلية للاستبانة ، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة

إحصائية تعزى لمتغير الفئة العمرية.

هذه النتيجة تدل على أن هناك ادراكاً لجميع العاملين في المصارف (أفراد العينة) لأهمية تطبيق

مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية في قطاع غزة بغض النظر عن الفئة العمرية، مما

يؤثر في تبني ثقافة وتوجهات متجانسة بين أفراد المصرف.

هذه النتيجة اتفقت مع دراسة جودة (2008م) التي تدل على عدم وجود فروق في الفئة العمرية في تطبيق مبادئ الحوكمة في المصرف

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.005 \geq \alpha$ بين متوسطات تقديرات

المبحوثين حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة

تعزى لمتغير المؤهل العلمي (دبلوم فأقل، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).

وللتحقق من هذا الفرض استخدمت الباحثة أسلوب تحليل التباين الأحادي "One Way

ANOVA" والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (39): مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة "ف" ومستوى الدلالة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المحور الأول: واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	19.495	2	9.748	1.280	0.288	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	350.423	46	7.618			
	المجموع	369.918	48				
المحور الثاني: مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	282.451	2	141.226	2.555	0.089	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	2542.814	46	55.279			
	المجموع	2825.265	48				
المحور الثالث: واقع تطبيق مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	3.762	2	1.881	0.201	0.819	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	430.442	46	9.357			
	المجموع	434.204	48				
المحور الرابع: واقع تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية عن المعلومات في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	7.388	2	3.694	0.279	0.758	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	609.673	46	13.254			
	المجموع	617.061	48				
المحور الخامس: واقع تطبيق قاعدة حماية المستثمرين والمساهمين والمعاملة المتكافئة لهم في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	11.877	2	5.939	0.765	0.471	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	357.103	46	7.763			
	المجموع	368.980	48				
المحور السادس: مدى تمتع المصارف الإسلامية في فلسطين بنظام التعويضات ومكافآت	بين المجموعات	29.808	2	14.904	0.665	0.519	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	1030.192	46	22.395			
	المجموع	1060.000	48				

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
عادلة							
الدرجة الكلية لاستبانة مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المؤسسية	بين المجموعات	509.647	2	254.824	0.767	0.470	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	15278.353	46	332.138			
	المجموع	15788.000	48				
المحور الأول: مدى تأثير وجود نظام محكم وفعال لحوكمة المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	4.673	2	2.337	0.234	0.792	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	459.327	46	9.985			
	المجموع	464.000	48				
المحور الثاني: أثر تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على جذب الاستثمارات	بين المجموعات	13.426	2	6.713	0.475	0.625	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	649.840	46	14.127			
	المجموع	663.265	48				
الدرجة الكلية لاستبانة دور تطبيق الحوكمة على أداء المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	2.258	2	1.129	0.032	0.969	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	1632.436	46	35.488			
	المجموع	1634.694	48				
المحور الأول التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية	بين المجموعات	101.231	2	50.615	1.303	0.282	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	1786.769	46	38.843			
	المجموع	1888.000	48				
المحور الثاني سبل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية	بين المجموعات	5.488	2	2.744	0.810	0.451	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	155.859	46	3.388			
	المجموع	161.347	48				

ف الجدولية عند درجة حرية (46،2) وعند مستوى دلالة (0.01) = 5.10

ف الجدولية عند درجة حرية (46،2) وعند مستوى دلالة (0.05) = 3.20

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "ف" المحسوبة أقل من قيمة "ف" الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) في جميع المحاور والدرجة الكلية للاستبانة ، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

هذا يدل على ادراك جميع العاملين في المصارف (أفراد العينة) لأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية في قطاع غزة بغض النظر عن المؤهل العلمي، وإن بيئة العمل المصرفي بيئة متجانسة إلى حد كبير.

هذه النتيجة اتفقت مع دراسة جودة (2008م) التي تدل على عدم وجود فروق في المؤهل العلمي في تطبيق مبادئ الحوكمة في المصرف

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.005$ بين متوسطات تقديرات

المبحوثين حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة

تعزى لمتغير المسمى التخصص الأكاديمي (إدارة أعمال، اقتصاد، محاسبة، علوم مالية

ومصرفية)

وللتحقق من هذا الفرض استخدمت الباحثة أسلوب تحليل التباين الأحادي " One Way

ANOVA" والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (40): مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة "ف" ومستوى الدلالة تعزى لمتغير التخصص

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المحور الأول: واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	49.726	3	16.575	2.330	0.087	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	320.192	45	7.115			
	المجموع	369.918	48				
المحور الثاني: مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	141.208	3	47.069	0.789	0.506	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	2684.057	45	59.646			
	المجموع	2825.265	48				
المحور الثالث: واقع تطبيق مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	63.981	3	21.327	2.592	0.064	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	370.223	45	8.227			
	المجموع	434.204	48				
المحور الرابع: واقع تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية عن المعلومات في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	19.055	3	6.352	0.478	0.699	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	598.006	45	13.289			
	المجموع	617.061	48				
المحور الخامس: واقع تطبيق قاعدة حماية المستثمرين والمساهمين والمعاملة المتكافئة لهم في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	13.039	3	4.346	0.549	0.651	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	355.941	45	7.910			
	المجموع	368.980	48				
المحور السادس: مدى تمتع المصارف الإسلامية في فلسطين بنظام التعويضات ومكافآت عادلة	بين المجموعات	84.535	3	28.178	1.300	0.286	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	975.465	45	21.677			
	المجموع	1060.000	48				
الدرجة الكلية لاستبانة مدى التزام المصرف	بين المجموعات	1221.056	3	407.019	1.257	0.300	غير دالة
	داخل المجموعات	14566.944	45	323.710			

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
بقواعد الحوكمة المؤسسية	المجموع	15788.000	48				إحصائياً
المحور الأول: مدى تأثير وجود نظام محكم وفعال لحوكمة المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	23.037	3	7.679	0.784	0.509	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	440.963	45	9.799			
	المجموع	464.000	48				
المحور الثاني: أثر تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على جذب الاستثمارات	بين المجموعات	10.037	3	3.346	0.230	0.875	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	653.228	45	14.516			
	المجموع	663.265	48				
الدرجة الكلية لاستبانة دور تطبيق الحوكمة على أداء المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	34.289	3	11.430	0.321	0.810	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	1600.405	45	35.565			
	المجموع	1634.694	48				
المحور الأول: التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية	بين المجموعات	91.366	3	30.455	0.763	0.521	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	1796.634	45	39.925			
	المجموع	1888.000	48				
المحور الثاني: سبل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية	بين المجموعات	3.023	3	1.008	0.286	0.835	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	158.324	45	3.518			
	المجموع	161.347	48				

ف الجدولية عند درجة حرية (45،3) وعند مستوى دلالة (0.01) = 4.24

ف الجدولية عند درجة حرية (45،3) وعند مستوى دلالة (0.05) = 2.81

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "ف" المحسوبة أقل من قيمة "ف" الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) في جميع المحاور والدرجة الكلية للاستبانة ، أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التخصص.

هذا يدل على إدراك جميع العاملين في المصارف (أفراد العينة) لأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية في قطاع غزة بغض النظر عن التخصص الأكاديمي، وأنه لا يوجد للعوامل الشخصية أثر كبير في التعاطي معها.

هذه النتيجة اتفقت مع دراسة جودة (2008م) التي تدل على عدم وجود فروق في متغير التخصص الأكاديمي في تطبيق مبادئ الحوكمة في المصرف.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول مستوى تطبيق التخطيط الاستراتيجي تعزى إلى لمتغير سنوات الخدمة (أقل من 5 سنوات، من 6-10 سنوات، من 11-15 سنة، أكثر من 15 سنوات).

وللتحقق من هذا الفرض استخدمت الباحثة أسلوب تحليل التباين الأحادي "One Way ANOVA" والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (41): مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة "ف" ومستوى الدلالة تعزى لمتغير سنوات الخدمة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المحور الأول: واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	75.291	3	25.097	3.833	0.016	دالة عند 0.05
	داخل المجموعات	294.627	45	6.547			
	المجموع	369.918	48				
المحور الثاني: مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	270.611	3	90.204	1.589	0.205	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	2554.654	45	56.770			
	المجموع	2825.265	48				
المحور الثالث: واقع تطبيق مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	32.003	3	10.668	1.194	0.323	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	402.201	45	8.938			
	المجموع	434.204	48				
المحور الرابع: واقع تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية عن المعلومات في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	9.505	3	3.168	0.235	0.872	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	607.556	45	13.501			
	المجموع	617.061	48				
المحور الخامس: واقع تطبيق قاعدة حماية المستثمرين والمساهمين والمعاملة المتكافئة لهم في المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	17.726	3	5.909	0.757	0.524	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	351.254	45	7.806			
	المجموع	368.980	48				
المحور السادس: مدى تمتع المصارف الإسلامية في فلسطين بنظام التعويضات ومكافآت عادلة	بين المجموعات	21.670	3	7.223	0.313	0.816	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	1038.330	45	23.074			
	المجموع	1060.000	48				
الدرجة الكلية لاستبانة مدى التزام المصرف	بين المجموعات	1570.818	3	523.606	1.657	0.190	غير دالة
	داخل المجموعات	14217.182	45	315.937			

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
بقواعد الحوكمة المؤسسية	المجموع	15788.000	48				إحصائياً
المحور الأول: مدى تأثير وجود نظام محكم وفعال لحوكمة المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	18.632	3	6.211	0.628	0.601	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	445.368	45	9.897			
	المجموع	464.000	48				
المحور الثاني: أثر تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على جذب الاستثمارات	بين المجموعات	68.562	3	22.854	1.729	0.174	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	594.703	45	13.216			
	المجموع	663.265	48				
الدرجة الكلية لاستبانة دور تطبيق الحوكمة على أداء المصارف الإسلامية في فلسطين	بين المجموعات	37.053	3	12.351	0.348	0.791	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	1597.641	45	35.503			
	المجموع	1634.694	48				
المحور الأول: التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية	بين المجموعات	198.141	3	66.047	1.759	0.169	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	1689.859	45	37.552			
	المجموع	1888.000	48				
المحور الثاني: سبل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية	بين المجموعات	0.446	3	0.149	0.042	0.989	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	160.901	45	3.576			
	المجموع	161.347	48				

ف الجدولية عند درجة حرية (45،3) وعند مستوى دلالة (0.01) = 4.24

ف الجدولية عند درجة حرية (45،3) وعند مستوى دلالة (0.05) = 2.81

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "ف" المحسوبة أقل من قيمة "ف" الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) في جميع المحاور عدا المحور الأول: واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "ف" المحسوبة أكبر من قيمة "ف" الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) في المحور الأول: وهو واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخدمة. ويتضح من النتيجة السابقة أنه يدل على إدراك جميع العاملين في المصارف (أفراد العينة) لأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية في قطاع غزة بغض النظر عن سنوات

الخدمة، في جميع المحاور عدا المحور الأول واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين، وذلك يرجع لأهمية سنوات الخدمة في هذا المحور. هذه النتيجة اتفقت مع دراسة جودة (2008) التي تدل على عدم وجود فروق في متغير سنوات الخدمة في تطبيق مبادئ الحوكمة في المصرف في جميع المحاور ماعدا المحور الأول اختلفت معه وهو واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين . ولمعرفة اتجاه الفروق قامت الباحثة باستخدام اختبار شيفيه المحوري والجداول التالية توضح ذلك:

جدول رقم(42): يوضح اختبار شيفيه في المحور الأول واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين تعزى لمتغير الخبرة

16 سنة فأكثر	من 11-15 سنة	من 6-10 سنوات	5 سنوات فأقل	
21.588	18.500	19.095	20.600	
			0	5 سنوات فأقل 20.600
		0	1.505	من 6-10 سنوات 19.095
	0	0.595	2.100	من 11-15 سنة 18.500
0	3.088	*2.493	0.988	16 سنة فأكثر 21.588

*دالة عند 0.01

يتضح من الجدول السابق وجود فروق بين من 6-10 سنوات وبين الخبرة الاكثر من 16 سنة لصالح الخبرة الاكثر من 16 سنة ، ولم يتضح فروق في الخبرات الأخرى.

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.005 \geq \alpha$ بين متوسطات تقديرات

المبحوثين حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة

تعزى للمتغيرات الخاصة بالبنك (اسم البنك)؟

وللتحقق من هذا الفرض قامت الباحثة باستخدام اختبار "T. test" والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (43)

المتوسطات والانحرافات المحورية وقيمة "ت" للاستبانة تعزى لمتغير اسم البنك

المحور	العدد	المتوسط	الانحراف المحوري	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المحور الأول: واقع تطبيق المسئولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين	20	21.700	2.130	3.974	0.000	دالة عند 0.01
	29	18.897	2.610			
المحور الثاني: مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية في المصارف الإسلامية في فلسطين	20	64.500	7.280	2.958	0.005	دالة عند 0.01
	29	58.379	7.007			
المحور الثالث: واقع تطبيق مبدأ المساواة في المصارف الإسلامية في فلسطين	20	29.500	3.069	-0.059	0.954	غير دالة إحصائياً
	29	29.552	3.019			
المحور الرابع: واقع تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية عن المعلومات في المصارف الإسلامية في فلسطين	20	42.000	3.554	1.231	0.225	غير دالة إحصائياً
	29	40.724	3.575			
المحور الخامس: واقع تطبيق قاعدة حماية المستثمرين والمساهمين والمعاملة المتكافئة لهم في المصارف الإسلامية في فلسطين	20	28.850	2.477	1.778	0.082	غير دالة إحصائياً
	29	27.448	2.861			
المحور السادس: مدى تمتع المصارف الإسلامية في فلسطين بنظام التعويضات ومكافآت عادلة	20	18.450	5.530	0.553	0.583	غير دالة إحصائياً
	29	17.690	4.107			
الدرجة الكلية لاستبانة مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المؤسسية	20	205.000	18.595	2.454	0.018	دالة عند 0.05
	29	192.690	16.283			
المحور الأول: مدى تأثير وجود نظام محكم وفعال لحوكمة المصارف الإسلامية في فلسطين	20	32.900	2.049	1.152	0.255	غير دالة إحصائياً
	29	31.862	3.642			
المحور الثاني: أثر تطبيق	20	37.850	2.834	1.542	0.130	غير دالة

المحور	العدد	المتوسط	الانحراف المحوري	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الحكومة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على جذب الاستثمارات	29	36.207	4.135			إحصائياً
الدرجة الكلية لاستبانة دور تطبيق الحكومة على أداء المصارف الإسلامية فلسطين	20	70.750	4.399	1.606	0.115	غير دالة إحصائياً
	29	68.069	6.497			
المحور الأول: التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الحكومة في المصارف الإسلامية	20	23.950	7.891	-0.440	0.662	غير دالة إحصائياً
	29	24.759	4.990			
المحور الثاني: سبل تحسين مستوى تطبيق الحكومة في المصارف الإسلامية	20	16.400	1.635	0.682	0.499	غير دالة إحصائياً
	29	16.034	1.973			

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (47) وعند مستوى دلالة (0.05) = 2.01

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (47) وعند مستوى دلالة (0.01) = 2.66

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "ت" المحسوبة أقل من قيمة "ت" الجدولية في جميع المحاور عدا المحور الأول واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين و المحور الثاني مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية في المصارف الإسلامية في فلسطين ، والدرجة الكلية لاستبانة مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المؤسسية وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير البنك.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة "ت" المحسوبة أكبر من قيمة "ت" الجدولية في المحور الأول واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين و المحور الثاني مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية في المصارف الإسلامية في فلسطين ، والدرجة الكلية لاستبانة مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المؤسسية، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير البنك (الإسلامي العربي، الإسلامي الفلسطيني) ولقد كانت الفروق لصالح الإسلامي العربي.

ويتضح من الجدول السابق أن النتيجة في المحور الأول والثاني لصالح البنك الإسلامي العربي، ويرجع ذلك لقلة عدد موظفيه وقدرة السيطرة عليهم، وأيضاً إلى قلة عدد فروعها في قطاع غزة.

الفصل الخامس

نتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

1. حرص المصرف على توفير دليل مكتوب يحتوي على مجموعة من التعليمات والقيم يساعد في تعريف العاملين في المصارف الإسلامية بأخلاقيات وسلوكيات المهنة، ويلتزم به جميع العاملين.
2. التقرير السنوي للمصرف يشتمل على مجموعة الإجراءات والخطوات، وكذلك الأنشطة التي يتخذها المصرف من أجل ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات وسلوكيات المهنة.
3. أن مجلس الإدارة هو المالك الأكبر لأموال البنك وهو ينعقد بانتظام وفق لضرورات العمل، لتفادي المخاطر قدر الإمكان يتمثل في وجود استراتيجية واضحة لإدارة المخاطر، ومتابعة الأعمال أولاً بأول.
4. يضم المجلس بين أعضائه من تسبب في إلحاق خسارة جسيمة لمؤسسة مصرفية عمل بها سابقا ويرجع ذلك لان المجلس يتم اختياره من قبل المساهمين وقد يكونوا غير ماهلين ولا يتمتعون بخبرات كبيرة في العمل المصرفي قد يتسبب ذلك في إلحاق المصرف خسائر جسيمة قد يكون لها أثر كبير على استقرار المصرف واستمراره وزيادة استثماراته وإرباحه.
5. يشغل رئيس المجلس أو أحد أعضائه وظيفة تنفيذية في المصرف دون موافقة سلطة النقد وتغاضي المصرف عن اخذ الموافقات وذلك وفقاً للوائح والاحكام.
6. إدراك المصرف بأهمية ودور التدقيق والتفتيش وحرصه على إيجاد دائرة مختصة بذلك ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف وإعطائها كافة الصلاحيات التي من شأنها أن توفر تطبيقاً عادلاً لمبدأ المساواة والنزاهة.
7. يرأس لجنة المراجعة في المصرف أحد أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى أنه يمكن أن يكون أحد أعضائها عضواً بمجلس الإدارة.
8. حرص المصرف على عرض بياناته المالية على مدقق خارجي يتمتع بكفاءة وسمعة مهنية عالية، وهذا له أثر إيجابي على قدرة المصرف على الوقوف على أبرز الاشكاليات وتحديدها وهو ما يساعد المصرف على وضع الحلول والاحكام المناسبة لتفاديها.

9. حرص المصرف بالإفصاح للمساهمين وإعلامهم عند وجود أو ممارسة سلوك غير أخلاقي، وايضاً اهتمام المصرف بتوفير عدالة وإنصاف في التعامل مع جميع المساهمين مما سيعزز ثقة المساهمين في المصرف.
10. حرص المساهمين على المشاركة في اجتماعات الهيئة العامة وإدراكهم حقهم في ممارسة التصويت لانتخابات مجلس إدارة المصرف.
11. المصرف ملتزم باللوائح الصادرة من سلطة النقد والمتعلقة بآلا تزيد مساهمة مجموعة المصالح المرتبطة والمشاركة والعائلة من الدرجة الأولى والثانية عن ما نسبته 10% من أسهم المصرف، حرص المصرف بأهمية موافقة سلطة النقد في حال زيادة أسهم هذه المجموعات بصفته الجهة المسؤولة عن تنظيم ومراقبة العمل المصرفي في فلسطين.
12. إدراك المصرف إلى أهمية وجود نظام محدد للتعويضات والحوافز والمكافآت معروف لدى العاملين، ووجود هيكل أجور واضح يتسم بالعدالة والموضوعية بشكل مقبول، وهو ما سيمثل الأمان الوظيفي للعاملين مما سيكون له بالغ الأثر في أداء العاملين وانتمائهم الوظيفي للمصرف.
13. إدراك المصرف بأهمية الحكومة المؤسسية وحرصه على تطبيقها وثقته الكبيرة بأنها ستعمل على تطوير مؤشرات الاداء داخل المصرف.
14. حرص المصرف على توفير هيكل تنظيمي للإدارات والدوائر والأقسام وبيبين العلاقات بينها وهو العنصر الرئيس الثاني من مبادئ الإدارة المتعلق بالعملية التنظيمية للمؤسسات. بالإضافة إلى وجود وصف وظيفي محدد ودقيق لكل مكونات الهيكل التنظيمي يحدد المسؤوليات والصلاحيات.
15. اهتمام المصرف بسرية المعلومات الخاصة بالمساهمين والمستثمرين، وهذا يضمن الخصوصية، ويحافظ على سرية المعلومات، ويزيد من ثقة المساهمين.
16. المصرف يعمل على زيادة الوعي الاستثماري لدى الأفراد لما لزيادة هذا الوعي من دور مهم وفاعل في زيادة حجم الاستثمار، وذلك من خلال نشر منشورات توعية، أو من خلال ندوات توعية.

17. وجود نظام للمتابعة والتقييم لكافة الإجراءات وممارسات العمل داخل المصرف، ويعمل المصرف وفق خطة لإدارة المخاطر ينتبئ بالمشاكل ويقوم بالعمل على إصدار قرارات مستقبلية تعمل على تصويب ممارسات العمل قبل حدوث مشكلات.
18. اهتمام المصرف بتطوير العلاقة مع المساهمين والمستثمرين بشكل دائم، مما يزيد من ثقة المساهمون بالمصرف وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات داخل المصرف.
19. هناك إدراك من قبل جميع العاملين في المصارف (أفراد العينة) لأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية في قطاع غزة بغض النظر عن متغير الجنس، المؤهل العلمي، والفئة العمرية وذلك يدل أنه لا توجد للعوامل شخصية أثر كبير في التعاطي معها، وأنها بيئة عمل متجانسة إلى حد كبير، وأن تطبيق مبادئ الحوكمة إلزامي في تطبيق بنودها.
20. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.005$ بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغير الجنس
21. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.005$ بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغير الفئة العمرية.
22. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.005$ بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
23. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.005$ بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغير التخصص.
24. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.005$ بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

25. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.005$ بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

26. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.005$ بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين تعزى لمتغير البنك (الإسلامي العربي، الإسلامي الفلسطيني) ولقد كانت الفروق لصالح الإسلامي العربي.

27. توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.005$ بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية في المصارف الإسلامية في فلسطين تعزى لمتغير البنك (الإسلامي العربي، الإسلامي الفلسطيني) ولقد كانت الفروق لصالح الإسلامي العربي.

جدول (44)

يوضح النتائج حسب المحور

م.	المحور	المعيار	النتيجة
1.	تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية بمستوى لا يقل عن (70 %)	يتوفر دليل مكتوب لأخلاقيات وسلوكيات المهنة داخل المصرف.	تحرص المصارف على توفير دليل مكتوب يحتوي على مجموعة من التعليمات والقيم يساعد في تعريف العاملين في المصارف الإسلامية بأخلاقيات وسلوكيات المهنة، ويلتزم به جميع العاملين.
		التقرير السنوي للمصرف يوضح الإجراءات التي يتخذها من أجل ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات.	التقرير السنوي للمصرف يشتمل على مجموعة الإجراءات والخطوات، وكذلك الأنشطة التي يتخذها المصرف من أجل ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات وسلوكيات المهنة.
2.	تتصف مجالس إدارة المصارف الإسلامية بالكفاءة والنزاهة والإستقلالية بمستوى لا يقل عن (70 %)	يقوم مجلس الإدارة بوضع إستراتيجية لإدارة المخاطر.	يحرص مجلس الادارة على تقادي المخاطر قدر الامكان واعطاء هذا الموضوع اهتمام بالغ يتمثل في وجود استراتيجية واضحة لإدارة المخاطر.
		ينعقد المجلس بشكل دوري ووفقاً لضرورات العمل.	ينعقد مجلس الإدارة بانتظام وفق لضرورات العمل، لتقادي المخاطر قدر المستطاع، ومتابعة الأعمال أولاً بأول.
		يضم المجلس بين أعضائه من تسبب في إلحاق خسارة جسيمة لمؤسسة مصرفية عمل بها سابقا ويرجع ذلك لان المجلس يتم اختياره من قبل المساهمين وقد يكونوا غير مأهلين ولا يتمتعون بخبرات كبيرة.	يضم المجلس بين أعضائه من تسبب في إلحاق خسارة جسيمة لمؤسسة مصرفية عمل بها سابقا ويرجع ذلك لان المجلس يتم اختياره من قبل المساهمين وقد يكونوا غير مأهلين ولا يتمتعون بخبرات كبيرة.
		يشغل رئيس المجلس أو أحد أعضائه وظيفة تنفيذية في المصرف دون موافقة سلطة النقد.	يشغل رئيس المجلس أو أحد أعضائه وظيفة تنفيذية في المصرف دون موافقة سلطة النقد وتغاضي المصرف عن اخذ الموافقات وذلك وفقاً للوائح والاجراءات.
3.	تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمبدأ المساواة مع موظفيها	توجد بالمصرف دائرة مختصة بالتدقيق والتفتيش	تدرك المصارف أهمية ودور التدقيق والتفتيش ويحرص على ايجاد دائرة مختصة بذلك ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف واعطائها الصلاحيات كافة التي من شأنها أن توفر تطبيقاً عادلاً لمبدأ المساواة والنزاهة.
		رئيس لجنة المراجعة أو أحد أعضائها هو عضو بمجلس الإدارة	يرأس لجنة المراجعة في المصرف أحد أعضاء مجلس الإدارة.
4.	تلتزم المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بمبدأ	المصرف يلتزم بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة	تحرص المصارف على عرض بياناته المالية على مدقق خارجي يتمتع بكفاءة وسمعة مهنية عالية.

م.	المحور	المعيار	النتيجة
	الإفصاح والشفافية	يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي	تفصح المصارف للمساهمين ويعلمهم عند وجود أو ممارسة سلوك غير أخلاقي، وهذا يعزز ثقة المساهمين في المصرف.
5.	تطبق المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين قاعدة "حماية المستثمرين" والمعاملة المتكافئة لهم	يحرص المساهمون على حضور اجتماعات الهيئة العامة، وممارسة حقهم في التصويت، الاستفسار من المراجع الخارجي عن أمور المصرف المالية.	يحرص المساهمون على المشاركة في اجتماعات الهيئة العامة وإداكهم لحقهم في ممارسة التصويت لانتخابات مجلس إدارة المصرف.
		لدى المصرف التزام بألا تزيد مساهمة مجموعة المصالح المرتبطة والمشتركة والعائلية (الدرجة الأولى والثانية) عن 10% من أسهم المصرف، وفي حال تجاوز ذلك يتم الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد.	يلتزم المصارف باللوائح الصادرة من سلطة النقد والمتعلقة بألا تزيد مساهمة مجموعة المصالح المرتبطة والمشاركة والعائلة من الدرجة الأولى والثانية عن ما نسبته 10% من أسهم المصرف، ويحرص على موافقة سلطة النقد في حال زيادة أسهم هذه المجموعات.
6.	توفر المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين نظام تعويضات ومكافآت عادلة لموظفيها	يوجد نظام تعويضات ومكافآت معتمد من قبل مجلس الإدارة ومعروف لدى العاملين	يوفر المصارف نظام محدد للتعويضات والحوافز والمكافآت ويعمل على نشره وتعريف العاملين به مما سيكون له بالغ الأثر في أداء العاملين وانتمائهم الوظيفي للمصرف.
		هناك هيكل أجور واضح يتسم بالعدالة و الموضوعية والحيادية.	يوجد في المصارف هيكل اجور واضح يتسم بالعدالة والموضوعية بشكل مقبول وهو ما سيمثل الأمان الوظيفي للعاملين.
7.	يؤثر تطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية على تحسين أداء المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.	الثقة المتزايدة في المصرف كمؤسسة تطبق مبادئ الحوكمة المؤسسية لها علاقة وثيقة بتطور مؤشرات أداء المصرف	تدرك المصارف أهمية الحكومة المؤسسية وتحرص على تطبيقها وثق بأنّها ستعمل على تطوير مؤشرات الاداء داخل المصرف.
		يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة.	يتوفر في المصارف هيكل تنظيمي ووصف وظيفي محدد ودقيق لكل مكونات الهيكل التنظيمي يحدد المسؤوليات والصلاحيات.
8.	يؤثر تطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية على جذب الاستثمارات في المصارف	المعاملة العادلة لجميع المساهمين تؤدي إلى زيادة ثقة المؤسسات المدرجة في السوق	تهتم المصارف بسرية المعلومات الخاصة بالمساهمين والمستثمرين، وهذا يضمن الخصوصية، ويحافظ على سرية المعلومات، ويزيد من ثقة المساهمين.
		حظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات	تأخذ المصارف الإجراءات كافة التي تحظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على

م.	المحور	المعيار	النتيجة
	الإسلامية العاملة في فلسطين.	الداخلية يزيد من ثقة المساهمين في السوق المالي	المعلومات الداخلية بذلك، وهذا يزيد من ثقة المساهمين ويضمن الخصوصية ويحافظ على سرية المعلومات.
9.	تواجه المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عدة معوقات في تطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية	ضعف الوعي الاستثماري لدى الأفراد.	يوجد ضعف في الوعي الاستثماري لدى الأفراد.
		لا توفر إدارة المصارف المعلومات اللازمة بالدقة والسرعة المطلوبة للمستثمرين	يوجد بطء في توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين.
10.	سبل تحسين مستوى تطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين	يرسم المصرف قرارات مستقبلية فيما يتعلق بتصويب مسارات عمله قبل حدوث مشكلات فيها	تعمل المصارف وفق قرارات وسياسات مستقبلية تتعلق بتصويب مسارات العمل وتقادي حدوث المشكلات قبل وقوعها.
		يضع مجلس الإدارة خطة لتطوير علاقته مع المساهمين المستثمرين	تهتم المصارف في وضع الخطط والاستراتيجيات التي تعنى بتطوير العلاقة مع المساهمين والمستثمرين بشكل دائم مما يساهم في زيادة ثقة المساهمون.

توصيات الدراسة

توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات التالية:

1. يجب أن يشتمل التقرير السنوي للمصرف على مجموعة الإجراءات والخطوات، وكذلك الأنشطة التي يتخذها المصرف من أجل ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات وسلوكيات المهنة.
 2. ضرورة تعزيز وتطبيق لقاعدة حماية المستثمرين والمساهمين وتوفير معاملة متكافئة لهم.
 3. ضرورة العمل على تعزيز مبدأ المساءلة ومبدأ الإفصاح والشفافية في المصارف.
 4. مواصلة الإفصاح للمساهمين عن اي ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.
 5. التأكيد على اختيار اصحاب الكفاءة ومن يتمتعون بخبرات كبيرة كأعضاء في مجلس الإدارة .
 6. التأكيد على عدم شغل رئيس المجلس أو أحد أعضاؤه وظيفة تنفيذية في المصارف إلا بعد موافقة سلطة النقد.
 7. أن لا يتأسس لجنة المراجعة في المصرف أحد أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى أن لا يكون أحد أعضائها عضواً بمجلس الإدارة.
 8. ضرورة ان تقوم المصارف بمراجعة وتطوير الهيكل تنظيمي للادارات والدوائر والاقسام وبيبين العلاقات ويحدد المسؤوليات والصلاحيات.
 9. ضرورة العمل على تطوير هيكل اجور واضح يتسم بالعدالة و الموضوعية والحيادية.
 10. زيادة الوعي الإستثماري لدى الأفراد ووضع الخطط المناسبة التي تعزز من ذلك بالإضافة الى إعداد منشورات توعية،وعقد ندوات توعية.
 11. العمل على معالجة البطئ الموجود في توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين .
 12. ضرورة اخذ المصرف الاجراءات المناسبة وتبسيطها بغية تمكين المساهمين من الحصول على ما يلزمهم من معلومات.
- التأكيد على أهمية قيام المصارف باخذ موافقة سلطة النقد في حال زيادة أسهم مجموعات المصالح بصفته الجهة المسؤولة عن تنظيم ومراقبة العمل المصرفي في فلسطين

المراجع

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب العربية:

1. الأشعري، أحمد. (2007م). **الوجيز في طرق البحث العلمي**. خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، جدة.
2. الجرجاوي، زياد. (2010). **القواعد المنهجية لبناء الاستبيان**، الطبعة الثانية، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين.
3. الحمداني، موفق . **مناهج البحث العلمي**، الأردن، عمان، مؤسسة الوراق للنشر، 2006م.
4. العجلوني، محمد . (2008م)، "البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية"، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. المدهون، نافذ. (2013م). **إدارة الحكم الرشيد وتطبيقاتها في فلسطين**. غزة.
6. أبو دية، أحمد. (2004م). **عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**. رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات المسحية.
7. حماد، طالب، **حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**
8. خصاونة، أحمد. (2008). **المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة-استراتيجية مواجهتها**، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، عمان.
9. خضر، علي. (2012). **الإفصاح و الشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات**، ط1، دار الفكر الجامعي، الأسكندرية، مكتبة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
10. خلف، فليح. (2006). **البنوك الإسلامية**، ط1، عالم الكتاب الحديث، إربد، عمان.
11. دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، الطبعة الأولى ،مكتبة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009 .
12. شحاته، حسين. (2006). **المصارف الإسلامية بين الفكر و التطبيق**، ط1 مكتبة النقوى، القاهرة، مصر .
13. طالب ،علاء، المشهداني، إيمان. (2011). **الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الإستراتيجي للمصارف**، ط1، دار الصفاء للنشر و التوزيع-عمان-الأردن، مكتبة الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.
14. كافي، مصطفى، **الأزمة المالية الإقتصادية العالمية و حوكمة الشركات (جذورها-اسبابها-تداعياتها-أفاقها)** ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، 2013، مكتبة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
15. مصلح، عبير، **النزاهة و الشفافية و المساءلة في مواجهة الفساد**، مقال، 2010.

ب- المجالات والدوريات:

1. البنك الإسلامي العربي، التقرير السنوي 2012.
2. الحيزان، فهد، تطوير أداء وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل متطلبات الحوكمة: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية، مجلة المحاسبة و الإدارقو التأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 70، 2008.
3. الرقيب، جمعة، حوكمة العلاقة بين أطراف التعاقد في الصيغ الإسلامية (المرابحة و المضاربة) ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني.
4. الشاورة، فيصل، قواعد الحوكمة و تقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد و الوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009 .
5. إبراهيم، رأفت، استخدام النماذج الكمية في تقدير كفاءة شركات التأمين في ظل حوكمة الشركات بالتطبيق على تأمينات الممتلكات و المسؤولية، الناشر كلية التجارة جامعة القاهرة العدد 69، 2007.
6. أبو دياب، نبيل، آفاق تطوير لائحة حوكمة في فلسطين، "سوق فلسطين للأوراق المالية: عقد من الصمود و الانجاز و التحدي" الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، فلسطين، 2007.
7. حجازي، وجدي، مؤشرات تحسين فعالية لجان المراجعة و أثرها في تفعيل الحوكمة الجيدة للشركات دراسة نظرية و ميدانية، العدد 31، ربيع سنوية، يوليو، 2007.
8. خالدي، خديجة، البنوك الإسلامية: نشأة، تطور، آفاق، بحث منشور في دفاتر MECAS ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد الأول ، ص 100-120 ، 2005 .
9. دراسات حالة حول إصلاح السياسات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، وزارة الدولة للتنمية الإدارية جمهورية مصر العربية - 2010 .
10. سلطة النقد الفلسطينية، دليل القواعد و الممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، ط1، 2009.
11. يوسف، محمد، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الإستثمار القومي، 2007.

ج- الرسائل العلمية:

1. الأسطل، أحمد، 2010 دور بيانات التكاليف في تفعيل القدرة التنافسية في ضوء آليات الحوكمة "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.
2. الأغا، عماد، 2011 دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.
3. الخماش، لنا محمد (2007م)، "البنوك الإسلامية الضريبي والزكاة"، دراسة ماجستير غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
4. الداعور، اسلام، 2008 مدى تطبيق معايير الحوكمة في بلديات الضفة الغربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، الخليل .
5. الشيخ، عبد الرزاق، 2012 دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سعر السهم "دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة فلسطين.
6. العزايزة ، ممدوح، 2009 مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد و الممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
7. العليات، أحمد عبد العفو (2006م)، الرقابة التشريعية على أعمال المصارف الإسلامية، دراسة ماجستير غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
8. المبادئ الارشادية لضوابط ادارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية .
9. المشهراوي، أحمد (2007م)، "أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005"، رسالة ماجستير غير منشور، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
10. أبو حمام ،ماجد ، 2009 اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة .
11. أبو قاعد، ٢٠١١ إطار مقترح لقياس أثر ممارسة أبعاد الشفافية الإدارية في محاور تطوير الأعمال: دراسة تقييمية.
12. أبو موسري، اشرف 2008 حوكمة الشركات و أثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

13. آل غزوي ،حسين، 2010 ،حوكمة الشركات و اثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، كلية الادارة و الاقتصاد،الأكاديمية العربية،الدنمارك.
14. بركة،كامل، 2012 دور أساليب المحاسبة الإدارية في تفعيل حوكمة الشركات "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة"رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية،كلية التجارة،غزة،فلسطين.
15. جودة،فكري، 2008مدى تطبيق الحوكمة في المصارف الفلسطينية وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية،رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية،كلية التجارة، غزة ،فلسطين.
16. حبوش،محمد، 2007مدى إلتزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات "دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين و مدراء الشركات المساهمة العامة"،رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية،كلية المحاسبة و التمويل،غزة،فلسطين.
17. عبد الحميد،حسياني، 2010 أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر 3،الجزائر.
18. علال ،بن ثابت ،نعيمة،عبدي، 2010الحوكمة في المصارف الاسلامية،يوم دراسي حول التمويل الاسلامي،جامعة عمار التليجي،الاغواط.
19. عمرو،بيان، 2010مدى تطبيق معايير الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية وأثرها في زيادة كفاءة وفاعمية الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الخليل ،الخليل.
20. عيسى، سمير كامل محمد، 2008 العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات -مع دراسة تطبيقية ، بحث محكم، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية العدد رقم 1مجلد45، يناير.
21. لايقة،رولا، 2007 القياس و الفصاح المحاسبي في الفوائم المالية للمصارف و دورها في ترشيد قرارات الاستثمار ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة تشرين،سوريا.
22. نسمان ، ابراهيم، 2009 دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية ،غزة .
23. وهيبة،ناصر، 2009 دور حوكمة البنوك في استقرار السوق المالي،رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار عنابة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،الجزائر.

د - المراجع الإلكترونية:

1. صفحة البنك الإسلامي الفلسطيني، متوفر من خلال الرابط: <http://www.islamicbank.ps> ، تاريخ الإطلاع <2013/11/02> .
2. موقع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية متوفر من خلال الرابط <http://www.elcafi.com/wp> تاريخ الإطلاع: <2013/6/15>
3. موقع شبكة المحاسبين العرب، متوفر من خلال الرابط: <http://www.acc4arab.com> ، تاريخ الإطلاع: <2013/08/27>
4. موقع المصارف الإسلامية، متوفر من خلال الرابط: <http://www.bltagi.com> ، تاريخ الإطلاع: <2013/08/27>
5. مقالة للطبيب، بلوصيف، متاح من خلال الرابط: <http://www.bchaib.net/mas/index.php> ، تاريخ الإطلاع : <2013-8-11> ،
6. موقع جامعة الملك عبد العزيز، متوفر من خلال الرابط: <http://www.kau.edu.sa/> ، تاريخ الإطلاع: <2013/9/02>
7. موقع المحاسب العربي، متوفر من خلال الرابط: <http://www.mouhasaba.3oloum.org> ، تاريخ الإطلاع: <2013/9/02>
8. موقع الموسوعة الحرة الإلكترونية "ويكيبيديا": www.Wikipedia.org
9. موقع سلطة النقد الفلسطينية: متوفر من خلال الرابط: <http://www.pma.ps> ، تاريخ الإطلاع: <2014/02/28>
10. مؤتمر حوكمة الشركات المالية و المصرفية (البنوك-شركات التأمين-شركات الوساطة) دار المراجعة الشرعية، الرياض، إبريل، 2007 <http://iefpedia.com/arab>
11. يوسف، محمد. 2007 محددات الحوكمة و معاييرها مع اشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، متوفر من خلال الرابط: <http://www.saaaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc>

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Alexander, Kern. CORPORATE GOVERNANCE AND BANKING REGULATION. International Financial Regulation: CERF Research Programme, UK, 2004
2. Brown , L and M caylor, corporate governance and firm performance . Working paper .Georgia state University. (2004) , online available: www.ssrn.com
3. Charkham ,Jonathan, Keepin better company, Corporate Governance ten years on, second edition, Oxford University Press, (2005) , online available: www.worldcat.org .
4. Colley, John. et al. What is Corporate Governance, McGraw–Hill Professional, (2005), www.worldcat.org
5. Huse ,Morten, Boards ,Governance and Value Creation, Cambridge University Press, (2007), online available: www.cambridge.org.
6. Robinson, Fred (& others), the governance of public and non–profit organization, 2002.
7. Roy Mersland , R. Qystein Strom ,Performance and governance in microfinance institutions, Journal of Banking & Finance ,vol 33 ,no.4, (2009)

الملاحق

ملحق رقم (1)

أسماء المحكمين

رقم	الاسم	التخصص / المؤسسة
1.	ا.د فارس أبو معمر	إدارة أعمال - الجامعة الإسلامية
2.	د. ياسر الشرفا	علوم مالية ومصرفية - الجامعة الإسلامية
3.	د. محمد الفرا	إدارة أعمال - الجامعة الإسلامية
4.	د. يوسف بحر	إدارة أعمال - الجامعة الإسلامية
5.	د. منار الفرا	منهجية البحث العلمي - الجامعة الإسلامية
6.	د. سامي أبو الروس	إدارة أعمال - الجامعة الإسلامية
7.	د. وسيم الهابيل	منهجية البحث العلمي - الجامعة الإسلامية
8.	ا.د رائد الحجار	منهجية البحث العلمي - جامعة الأقصى
9.	ا. مازن البلعاوي	إدارة أعمال - الجامعة الإسلامية

ملحق(2)



برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى برنامج القيادة والإدارة



ملحق رقم (2)

رسالة تحكيم الاستمارة

سعادة الدكتور : حفظه الله,,

الموضوع : تحكيم استمارة بحثية

بالإشارة للموضوع أعلاه يرجى التكرم بالعلم بأنني أقوم بإعداد رسالة للحصول على الماجستير تخصص إدارة
وقيادة في أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا بعنوان "واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في
المصارف الإسلامية في فلسطين" لذا أرجو من سيادتكم التكرم بالمساعدة في تحكيم الاستمارة البحثية المرفقة
بدقة وموضوعية مسترشداً بمرفقات الرسالة التي تحتوي بشكل رئيس على مشكلة الدراسة وأسئلتها وفروضها
آملين مساعدتنا للوصول إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة .

وتقبلوا خالص التقدير والاحترام،،،

الباحثة/

رنا مصطفى دياب

بيانات شخصية:

1. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
2. الفئة العمرية: ☐ أقل من 25 سنة ☐ 26 - 35 سنة ☐ 36 - 45 سنة ☐ أكبر من 46 سنة.
3. المؤهل العلمي: ☐ دبلوم فما دون ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فما فوق
4. التخصص الأكاديمي: ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ محاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية ☐ أخرى حدد
5. عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي: ☐ 5 سنوات فأقل ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐ 16 سنة فأكثر.
6. المسمى الوظيفي:

☐ عضو مجلس إدارة	☐ مدير عام	☐ مسؤول دائرة التدقيق الداخلي
☐ مراقب امتثال	☐ مراقب	☐ مدير فرع
☐ رئيس قسم التسهيلات	☐ رئيس قسم الودائع	☐ رئيس قسم الحسابات

بيانات البنك.

	اسم البنك
--	-----------

الجزء الثاني :

المجال الأول مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المؤسسية:

الفرضية الرئيسة: جميع المصارف الإسلامية في قطاع غزة تلتزم بتنفيذ مبادئ الحوكمة في المصارف و تتفرع من هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية.

المحور الأول: واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يتوفر دليل مكتوب لاختلاقيات و سلوكيات المهنة داخل المصرف.					
2.	يقوم المصرف بنشر هذا الدليل بين الموظفين والقيام بالجهد اللازم لتعريفهم ببنوده.					
3.	يتخذ مجلس إدارة المصرف إجراءات تضمن تطبيق دليل الأخلاقيات والتزام جميع الموظفين به.					
4.	التقرير السنوي للمصرف يوضح الإجراءات التي يتخذها من أجل ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات.					
5.	يوضح الدليل العواقب المترتبة على أي خرق لبنوده.					
6.	يتوفر دليل مكتوب لاختلاقيات و سلوكيات المهنة داخل المصرف.					
7.	يقوم المصرف بنشر هذا الدليل بين الموظفين والقيام بالجهد اللازم لتعريفهم ببنوده					
8.	يتخذ مجلس إدارة المصرف إجراءات تضمن تطبيق دليل الأخلاقيات والتزام جميع الموظفين به.					
9.	التقرير السنوي للمصرف يوضح الإجراءات التي يتخذها من أجل ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات.					

المحور الثاني: مدى تمتع المسؤولين بمجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والأهلية والإستقلالية في المصارف الإسلامية في فلسطين:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	تقوم الانتخابات لاعضاء مجلس الادارة استنادا الى خبراتهم الادارية.					
2.	يتم ترشيح الأكفاء من أعضاء الجمعية العمومية أو خارجها لعضوية مجلس الإدارة.					
3.	يضع المصرف معايير تحدد عضوية أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارات شركات ومصارف أخرى.					
4.	أعضاء المجلس ذوي مؤهلات علمية مناسبة.					
5.	لا يشغل رئيس المجلس أو أحد أعضائه وظيفة تنفيذية في المصرف دون موافقة سلطة النقد.					
6.	لا يضم المجلس بين أعضائه من تسبب في إلحاق خسارة جسيمة لمؤسسة مصرفية عمل بها سابقا					
7.	يسهم الفصل بين الوظائف التنفيذية ورئاسة مجلس الإدارة في توزيع الأعباء بين الموظفين.					
8.	يتم تقييم كفاءة وأداء المجلس لتحقيقه للأهداف الإستراتيجية ومعايير قياس الأداء الأخرى					
9.	يطبق مجلس الإدارة مهامه بمعايير أخلاقية عالية.					
10.	يعمل مجلس الإدارة على أساس من المعلومات الكاملة.					
11.	يعمل مجلس الإدارة بحيادية ودون تمييز تجاه كافة المساهمين.					
12.	يقوم مجلس الإدارة بوضع إستراتيجية لإدارة المخاطر.					
13.	يقوم مجلس الإدارة بتقييم ذاتي لأدائه.					
14.	يشرف مجلس الإدارة على كبار الموظفين ومعايير مكافأتهم.					
15.	يتم رقابة وإدارة أي تعارض بين مجلس الإدارة والمساهمين.					
16.	يوجد نظم سليمة وفاعلة للرقابة.					
17.	يشرف مجلس الإدارة على عمليات الإفصاح والاتصالات.					
18.	ينعقد المجلس بشكل دوري ووفقاً لضرورات العمل.					
19.	يقوم مجلس الإدارة بوضع الأهداف والاستراتيجيات والسياسات العامة للمصرف ويعمل على تطويرها					
20.	يشرف المجلس على تشكيل الهيكل التنظيمي وإقراره، بما في ذلك الوصف الوظيفي					
21.	الهيكل التنظيمي للإدارة مصمم بشكل واضح لاعضاء مجلس الادارة و الموظفين					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
22.	يتبنى مجلس الإدارة إقرار برامج التدريب لكافة المستويات الإدارية في المصرف بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة ذاتهم . ويحرص على تطويرها باستمرار .					
23.	يتم دراسة أي مقترح متعلق بإعادة الهيكلة أو التنظيم بعناية ويتم اتخاذ القرار داخل مجلس الإدارة					

المحور الثالث: واقع تطبيق المصارف الإسلامية لمبدأ الرقابة و المساءلة:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	تم استحداث وظيفة مراقب امتثال وفقا للتعليمات المقررة في سلطة النقد					
2.	توجد بالمصرف دائرة مختصة بالتدقيق والتفتيش					
3.	تتمتع دائرة التدقيق بالاستقلالية و الكفاءة					
4.	يتمتع رئيس الدائرة وموظفيها بالمهارة والخبرات اللازمة لتأدية عملهم بكفاءة					
5.	يتم إنشاء " لجنة المراجعة " وفقا لمتطلبات الإفصاح والشفافية وتعليمات سلطة النقد					
6.	رئيس لجنة المراجعة أو أحد أعضائها هو عضو بمجلس الإدارة					
7.	من واجبات لجنة المراجعة الأساسية التأكد من أن التقارير التي يصدرها المصرف تعبر عن حقيقة مركزه					

المحور الرابع: واقع تطبيق المصارف الإسلامية في فلسطين لمبدأ الإفصاح و الشفافية عن المعلومات:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	مسؤولية الإفصاح تقع أساساً على مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية.					
2.	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب وبما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح.					
3.	المصرف يلتزم بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة.					
4.	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته.					
5.	يحافظ مجلس الإدارة من خلال نشر المعلومات الخاصة بهيكل رأس المال وتسهيلات ذوي الصلة وبيع أي جزء من أسهم أعضاء مجلس الإدارة على مصالح صغار الملاك.					
6.	يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.					
7.	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.					
8.	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته.					
9.	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم.					
10.	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعاً بالإضافة إلى الإفصاحات الإلزامية.					
11.	يتضمن التقرير السنوي للمصرف، بيان لمدى تطبيق المصرف لمبادئ الحوكمة والتزامه بالممارسات المثلى لمعايير الحوكمة ووفقاً لدليل الحوكمة الصادر عن سلطة النقد.					

المحور الخامس: واقع تطبيق قاعدة "حماية المستثمرين و المساهمين " و المعاملة المتكافئة لهم في المصارف الإسلامية في فلسطين:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	المساهمون وحدهم هم أصحاب الحق في تعيين وفصل أعضاء مجلس الإدارة، وزيادة رأس المال والتصرف في أصول المصرف					
2.	يحق لأي مساهم الاستفسار من المراجع الخارجي عن أمور المصرف خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة					
3.	المصرف ملتزم بالمعاملة العادلة مع جميع المساهمين مع ضمان عدم تسريب المعلومات من داخل المصرف لبعض المساهمين دون غيرهم طالما لم يتم الإفصاح عن هذه المعلومات .					
4.	يلتزم المصرف بضوابط مساهمة الشخص الطبيعي والاعتباري بألا يزيد عن 10%، وفي حال تجاوز ذلك يتم الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد.					
5.	لدى المصرف التزام بألا تزيد مساهمة مجموعة المصالح المرتبطة والمشاركة والعائلية (الدرجة الأولى والثانية) عن 10% من أسهم المصرف، وفي حال تجاوز ذلك يتم الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد.					
6.	لدى المصرف التزام بألا تقل حصص مؤسسي المصرف عن 20% ولا تزيد عن 50% من رأس المال، ويطرح الباقي للاكتتاب العام.					
7.	للهيئة العامة الحق في تعيين وفصل أعضاء المجلس، زيادة رأس المال، التصرف في أصول المصرف.					
8.	يحرص المساهمون على حضور اجتماعات الهيئة العامة، وممارسة حقهم في التصويت، الاستفسار من المراجع الخارجي عن أمور المصرف المالية.					

المحور السادس: مدى تمتع المصارف الإسلامية في فلسطين بنظام تعويضات ومكافآت يتصف بالشفافية والعدالة:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يوجد نظام تعويضات ومكافآت معتمد من قبل مجلس الإدارة ومعروف لدى العاملين					
2.	هناك هيكل اجور واضح يتسم بالعدالة و الموضوعية والحيادية					
3.	يتم تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بشكل عادل من خلال لجنة" المكافآت والتعويضات " المشكلة بقرار من المجلس					
4.	يتم إقرار المكافآت والبدلات للموظفين من خلال لجنة ذات صلاحية تتصف بالنزاهة والكفاءة					
5.	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته					
6.	يحافظ مجلس الإدارة من خلال نشر المعلومات الخاصة بهيكل رأس المال وتسهيلات ذوي الصلة وبيع أي جزء من أسهم أعضاء مجلس الإدارة على مصالح صغار الملاك					

المجال الثاني: اثر تطبيق المصارف الإسلامية في فلسطين للحوكمة:

المحور الأول: مدى تأثير وجود نظام محكم و فعال لحوكمة المصارف الإسلامية في فلسطين:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية دورا مهما في تجنب المصرف مخاطر التعثر.					
2.	يزيد تطبيق الحوكمة من فاعلية اتخاذ القرار وتجنب الفشل المالي والإداري.					
3.	تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية يشعر المساهمين بالثقة و يعزز ضمان حقوقهم.					
4.	الثقة المتزايدة في المصرف كمؤسسة تطبق مبادئ الحوكمة المؤسسية لها علاقة وثيقة بتطور مؤشرات اداء المصرف.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
5.	يتمتع المصرف بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيه نتيجة لتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المؤسسية.					
6.	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في المؤسسات المدرجة.					
7.	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء المؤسسات.					
8.	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة.					
9.	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية في السوق بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.					

المحور الثاني: أثر تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على جذب الإستثمارات:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	يؤدي الالتزام بتطبيق الحوكمة إلى وجود المنافسة الكاملة في السوق المالي و ذلك بتوفير عدد كبير من المستثمرين، وبقلل من فرص نشوء الاحتكار.					
2.	يؤدي الالتزام بتطبيق الحوكمة إلى عمق واتساع السوق المالي.					
3.	المعاملة العادلة لجميع المساهمين تؤدي إلى زيادة ثقة المؤسسات في السوق.					
4.	حظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية يزيد من ثقة المساهمين في السوق المالي.					
5.	توفير حقوق التصويت المتساوية لحملة الأسهم داخل كل فئة وموافقتهم على أي تغييرات في حقوق التصويت يزيد درجة الثقة في السوق المالي.					
6.	احترام حقوق الأطراف ذات الصلة أو المصلحة في الشركة كما حددها القانون يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين بهذه المؤسسات.					
7.	توفير نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة يزيد درجة الثقة لدى المستثمرين بالسوق المالي.					
8.	يؤدي الالتزام بتطبيق الحوكمة إلى ضمان الطمأنينة للمستثمرين وحماية الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم.					
9.	قد يدفع المستثمرين علاوة أو زيادة لأسهم الشركات التي يعتبرونها ذات نظم حوكمة مؤسسية.					

المجال الثالث: المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في فلسطين وسبل تحسينها: المحور

الأول: أهم التحديات و المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	عدم وضوح القوانين واللوائح لدى الشركات المدرجة في السوق المالي					
2.	سيطرة ملكية الأفراد علي إدارة الشركات القطاع الخاص.					
3.	غياب في دور المؤسسات غير الحكومية متابعه ضمان التزام أعضائها وأخلاقيا مهنيًا					
4.	عدم كفاءة أجهزة الرقابة الداخلية وضعف دورها في الرقابة علي الشركات المدرجة.					
5.	ضعف الوعي الاستثماري لدى الأفراد.					
6.	لا توفر إدارة المصارف المعلومات اللازمة بالدقة والسرعة المطلوبة للمستثمرين.					
7.	عدم تنظيم مهنة المراجعة بشكل سليم يحد من القدرة علي تطبيق الحوكمة.					
8.	لا توفر التقارير المالية للمصرف الثقة والموضوعية للمستثمرين.					

المحور الثاني: سبل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1.	الإدارة خطة لدى مجلس لتطوير علاقته مع المساهمين المستثمرين.					
2.	لدى مجلس الإدارة رسالة محددة وواضحة في أعمالها.					
3.	لدى المصرف خطة بعيدة المدى لتطوير مستوى الخدمات المقدمة للزبائن.					
4.	لدى المصرف خطة ثلاثية أو خماسية لتطوير أعمالها.					
5.	يتخذ المصرف قرارات مستقبلية فيما يتعلق بتصويب مسارات عملها قبل حدوث مشكلات فيها.					

ملحق رقم (3) تسهيل مهمة باحث

www.mpa.edu.ps
info@mpa.edu.ps

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
Management & Politics Academy for Postgraduate Studies
مسار النخبة



الأحد: 11 مايو، 2014
الرقم: MPA,EX-R, 072

تسهيل مهمة باحث

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد ،،،

تُفيد أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، بأن الطالبة: رنا مصطفى ابراهيم حمادة، برقم جامعي: 220110016، تخصص: القيادة والإدارة، تقوم بإعداد رسالة ماجستير بعنوان: (واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين) ونظراً لحاجة الطالبة للعديد من المعلومات والبيانات، نأمل منكم تسهيل مهمتها في الحصول عليها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

مدير القبول والتسجيل

أ. محمد مروان أبو جاسر



+970 8 2821838
+970 8 2844470
+970 8 2861245

فلسطين - غزة - شارع جمال عبد الناصر (الثلاثيني)
دوار الصناعة - بناية رقم 2070/84 1421

ملحق (4)

الاستبانة النهائية – بعد التحكيم

بيانات شخصية.

7. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
8. الفئة العمرية: ☐ أقل من 25 سنة ☐ 26 - 35 سنة ☐ 36 - 45 سنة ☐ أكبر من 46 سنة.
9. المؤهل العلمي: ☐ دبلوم فما دون ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فما فوق
10. التخصص الأكاديمي: ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ محاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية ☐ أخرى حدد
11. عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي: ☐ 5 سنوات فأقل ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐ من 11 إلى 15 سنة ☐ 17 سنة فأكثر.
12. المسمى الوظيفي: ☐ مدير ☐ رئيس قسم ☐ مراقب ☐ موظف

بيانات البنك.

اسم البنك	
-----------	--

المجال الأول: مدى التزام المصرف بقواعد الحوكمة المؤسسية

الفرضية الرئيسة: جميع المصارف الإسلامية في قطاع غزة تلتزم بتنفيذ مبادئ الحوكمة في المصارف

ويمكن قياس هذه الفرضية من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: واقع تطبيق المسؤولين للمعايير الأخلاقية في المصارف الإسلامية في فلسطين						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	يتوفر دليل مكتوب لاختلاقيات وسلوكيات المهنة داخل المصرف.					
2-	يقوم المصرف بنشر هذا الدليل بين الموظفين والقيام بالجهد اللازم لتعريفهم ببنوده.					
3-	يتخذ مجلس إدارة المصرف إجراءات تضمن تطبيق دليل الأخلاقيات والتزام جميع الموظفين به.					
4-	التقرير السنوي للمصرف يوضح الإجراءات التي يتخذها من أجل ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات.					
5-	يوضح الدليل العواقب المترتبة على أي خرق لبنوده.					
المحور الثاني: مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالكفاءة والنزاهة والأهلية والاستقلالية في المصارف الإسلامية في فلسطين						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة استناداً الى خبراتهم الادارية.					
2-	يتم ترشيح الأكفاء من أعضاء الجمعية العمومية أو خارجها لعضوية مجلس الإدارة.					
3-	يضع المصرف معايير تحدد عضوية أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارات شركات ومصارف أخرى.					
4-	يشغل رئيس المجلس أو أحد أعضائه وظيفة تنفيذية في المصرف دون موافقة سلطة النقد.					
5-	يضم المجلس بين أعضائه من تسبب في إلحاق خسارة جسيمة لمؤسسة مصرفية عمل بها سابقاً.					
6-	يقوم مجلس الإدارة بوضع الأهداف والاستراتيجيات والسياسات العامة للمصرف ويعمل على تطويرها.					
7-	يتم تقييم كفاءة وأداء المجلس لتحقيقه للأهداف الإستراتيجية ومعايير قياس الأداء الأخرى.					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متعدد	غير موافق	غير موافق بشدة
8-	يقوم مجلس الإدارة بوضع إستراتيجية لإدارة المخاطر .					
9-	يقوم مجلس الإدارة بتقييم ذاتي لأدائه.					
10-	يتم رقابة وإدارة أي تعارض بين مجلس الإدارة والمساهمين.					
11-	يعمل مجلس الإدارة على أساس من المعلومات الكاملة.					
12-	يعمل مجلس الإدارة بحيادية ودون تمييز تجاه كافة المساهمين.					
13-	يشرف مجلس الإدارة على كبار الموظفين ومعايير مكافأتهم.					
14-	يشرف مجلس الإدارة على عمليات الإفصاح والاتصالات.					
15-	ينعقد المجلس بشكل دوري ووفقاً لضرورات العمل.					
16-	يشرف المجلس على تشكيل الهيكل التنظيمي وإقراره، بما في ذلك الوصف الوظيفي.					

المحور الثالث: واقع تطبيق مبدأ المساءلة في المصارف الإسلامية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متعدد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	تم استحداث وظيفة مراقب امتثال وفقاً للتعليمات المقررة في سلطة النقد.					
2-	توجد بالمصرف دائرة مختصة بالتدقيق والتفتيش.					
3-	تتمتع دائرة التدقيق بالاستقلالية والكفاءة.					
4-	يتمتع رئيس الدائرة وموظفيها بالمهارة والخبرات اللازمة لتأدية عملهم بكفاءة.					
5-	يتم إنشاء " لجنة المراجعة " وفقاً لمتطلبات الإفصاح والشفافية وتعليمات سلطة النقد.					
6-	رئيس لجنة المراجعة أو أحد أعضائها هو عضو بمجلس الإدارة.					
7-	من واجبات لجنة المراجعة الأساسية التأكد من أن التقارير التي يصدرها المصرف تعبر عن حقيقة مركزه.					

المحور الرابع: واقع تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية عن المعلومات في المصارف الإسلامية في فلسطين

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متعدد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	مسؤولية الإفصاح تقع أساساً على مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية.					
2-	يتم الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية، إضافة إلى تلك التي حددها القانون في الوقت المناسب وبما يضمن وصول المعلومة إلى جميع أصحاب المصالح.					
3-	المصرف يلتزم بعرض بياناته المالية على مدقق خارجي ذو كفاءة وسمعة مهنية محترمة.					

4-	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية اللازمة لأداء مهمته.					
5-	يحافظ مجلس الإدارة من خلال نشر المعلومات الخاصة بهيكل رأس المال وتسهيلات ذوي الصلة وبيع أي جزء من أسهم أعضاء مجلس الإدارة على مصالح صغار الملاك.					
6-	يتم الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.					
7-	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.					
8-	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فاعليته وقوته.					
9-	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.					
10-	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعياً بالإضافة إلى الإفصاحات الإلزامية.					
المحور الخامس: واقع تطبيق قاعدة "حماية المستثمرين و المساهمين" والمعاملة المتكافئة لهم في المصارف الإسلامية في فلسطين						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	يحق لأي مساهم الاستفسار من المراجع الخارجي عن أمور المصرف خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.					
2-	المصرف ملتزم بالمعاملة العادلة مع جميع المساهمين مع ضمان عدم تسريب المعلومات من داخل المصرف لبعض المساهمين دون غيرهم طالما لم يتم الإفصاح عن هذه المعلومات.					
3-	يلتزم المصرف بضوابط مساهمة الشخص الطبيعي والاعتباري بألا يزيد عن 10%، وفي حال تجاوز ذلك يتم الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد.					
4-	لدى المصرف التزام بألا تزيد مساهمة مجموعة المصالح المرتبطة والمشاركة والعائلية (الدرجة الأولى والثانية) عن 10% من أسهم المصرف، وفي حال تجاوز ذلك يتم الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد.					
5-	لدى المصرف التزام بألا تقل حصص مؤسسي المصرف عن 20% ولا تزيد عن 50% من رأس المال، وي طرح الباقي للاكتتاب العام.					
6-	للهيئة العامة الحق في تعيين وفصل أعضاء المجلس، زيادة رأس المال، التصرف في أصول المصرف.					
8-	يحرص المساهمون على حضور اجتماعات الهيئة العامة، وممارسة حقهم في التصويت، الاستفسار من المراجع الخارجي عن أمور المصرف المالية.					

المحور السادس: مدى تمتع المصارف الإسلامية في فلسطين بنظام تعويضات ومكافآت عادلة						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	يوجد نظام تعويضات ومكافآت معتمد من قبل مجلس الإدارة ومعروف لدى العاملين					
2-	هناك هيكل اجور واضح يتسم بالعدالة و الموضوعية والحيادية					
3-	يتم تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بشكل عادل من خلال لجنة" المكافآت والتعويضات" المشكلة بقرار من المجلس					
4-	يتم إقرار المكافآت والبدلات للموظفين من خلال لجنة ذات صلاحية تتصف بالنزاهة والكفاءة.					
5-	يحافظ مجلس الإدارة من خلال نشر المعلومات الخاصة بهيكل رأس المال وتسهيلات ذوي الصلة وبيع أي جزء من أسهم أعضاء مجلس الإدارة على مصالح صغار الملاك.					
المجال الثاني: دور تطبيق الحوكمة على أداء المصارف الإسلامية في فلسطين						
المحور الأول: مدى تأثير وجود نظام محكم و فعال لحوكمة المصارف الإسلامية في فلسطين						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	يلعب تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية دورا مهما في تجنب المصرف مخاطر التعثر.					
2-	يزيد تطبيق الحوكمة من فاعلية اتخاذ القرار وتجنب الفشل المالي والإداري.					
3-	تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية يشعر المساهمين بالثقة و يعزز ضمان حقوقهم.					
4-	الثقة المتزايدة في المصرف كمؤسسة تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية لها علاقة وثيقة بتطور مؤشرات اداء المصرف.					
5-	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسؤوليات مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور في المؤسسات المدرجة.					
6-	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء المؤسسات.					
7-	يتوفر هيكل تنظيمي ووصف وظيفي وتحديد المسؤوليات والصلاحيات يساهم في تطوير الحوكمة.					
8-	تقوم الهيئات الإشرافية والرقابية في السوق بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.					

المحور الثاني: أثر تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على جذب الإستثمارات:						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	يؤدي الالتزام بتطبيق الحوكمة إلى وجود المنافسة الكاملة في السوق المالي وذلك بتوفير عدد كبير من المستثمرين، ويقلل من فرص نشوء الاحتكار.					
2-	يؤدي الالتزام بتطبيق الحوكمة إلى عمق واتساع السوق المالي.					
3-	المعاملة العادلة لجميع المساهمين تؤدي إلى زيادة ثقة المؤسسات المدرجة في السوق.					
4-	حظر الاتجار أو التداول لحساب المطلعين على المعلومات الداخلية يزيد من ثقة المساهمين في السوق المالي.					
5-	توفير حقوق التصويت المتساوية لحملة الأسهم داخل كل فئة وموافقتهم على أي تغييرات في حقوق التصويت يزيد درجة الثقة في السوق المالي.					
6-	احترام حقوق الأطراف ذات الصلة أو المصلحة في الشركة كما حددها القانون يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين بهذه المؤسسات.					
7-	توفير نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة يزيد درجة الثقة لدى المستثمرين بالسوق المالي.					
8-	يؤدي الالتزام بتطبيق الحوكمة إلى ضمان قدر ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحماية الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم.					
9-	قد يدفع المستثمرين علاوة أو زيادة لأسهم الشركات التي يعتبرونها ذات نظم حوكمة مؤسسية.					
المجال الثالث: المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في فلسطين وسبل تحسينها						
المحور الأول: أهم التحديات و المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	عدم وضوح القوانين واللوائح لدى الشركات المدرجة في السوق المالي.					
2-	سيطرة ملكية الأفراد علي إدارة الشركات القطاع الخاص.					
3-	عدم كفاءة أجهزة الرقابة الداخلية وضعف دورها في الرقابة علي الشركات المدرجة.					
4-	ضعف الوعي الاستثماري لدى الأفراد.					
5-	لا توفر إدارة المصارف المعلومات اللازمة بالدقة والسرعة المطلوبة للمستثمرين.					
6-	عدم تنظيم مهنة المراجعة بشكل سليم يحد من القدرة علي تطبيق الحوكمة.					
7-	لا توفر التقارير المالية للمصرف الثقة والموضوعية للمستثمرين.					

المحور الثاني: سبل تحسين مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية						
الرقم	الفقرة					غير موافق بشدة
	موافق بشدة	موافق	متردد	غير موافق		
1-					يضع مجلس الإدارة خطة لتطوير علاقته مع المساهمين المستثمرين.	
2-					رسالة مجلس الإدارة محددة وواضحة في أعمالها.	
3-					لدى المصرف خطة بعيدة المدى لتطوير مستوى الخدمات المقدمة للزبائن.	
4-					يرسم المصرف قرارات مستقبلية فيما يتعلق بتصويب مسارات عمله قبل حدوث مشكلات فيها.	

ملحق (5)
مصفوفة الدراسات الفلسطينية

م.م	اسم الباحث	اسم الدراسة	أهم النتائج	مجال الاستفادة منها
1.	عماد الأغا (2011م)	دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية	- وجود دور لتطبيق حوكمة الشركات ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية . - هناك دور للمبادئ المختلفة لحوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية.	- ضرورة متابعة أسباب حدوث الانهيارات المالية السريعة للبنوك العالمية، والعمل على تعديل وتطوير مبادئ حوكمة الشركات للحد من تلك الانهيارات. - حث البنوك على الاهتمام الكافي بمفهوم حوكمة الشركات. - ضرورة تركيز الجهات المحاسبية المختلفة على إيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز ورفع السلوك الأخلاقي لدورها الكبير في تقليل المخاطر.
2.	بيان عمرو (2010م)	مدى تطبيق معايير الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل في محافظات الضفة الغربية وأثرها في زيادة كفاءة وفاعلية الأداء	- ان هناك علاقة ارتباط قوية بين معايير الحوكمة من جهة وبين الفاعلية والكفاءة من جهة أخرى، وذلك من خلال معامل الارتباط بيرسون حيث أشار معامل الارتباط بيرسون الى (0.91) بين الكفاءة والحوكمة. - تحقيق الكفاءة والفاعلية في دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية يتطلب تطبيق معايير الحوكمة كحزمة واحدة.	- الالتزام بمعايير الحوكمة، وتوفير دليل البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة في دوائر ضريبة الدخل لتطبيقها. - العمل على توفير دليل عملي للحوكمة في المؤسسات بشفافية ونزاهة وعادلة ومسؤولية اخلاقية . - زيادة عدد الدورات التدريبية لزيادة مقدرة الموظفين في التعامل مع معايير الحوكمة.
3.	ممدوح العزايزة (2009م)	مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين	ضرورة التزام المصارف الفلسطينية بمعايير وإرشادات الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد، ووجود اهتمام من قبل القائمين على إدارة تلك المصارف بتطبيق معايير الحوكمة نتيجة لإدراكهم للمزايا التي تتحقق حال تطبيقها.	- الإسراع في إصدار دليل حوكمة الشركات من قبل اللجنة الوطنية للحوكمة. - نشر ثقافة الحوكمة وتعزيزها. - إلزام المصارف تضمين تقريرها السنوي ملحقاً منفصلاً يستعرض وضع الحوكمة في المصرف. - جعل المعايير الأخلاقية والسلوكية في مرتبة أعلى من الاهتمام كـونها الأساس في الرقي بالعنصر البشري والمؤسسة.

م.	اسم الباحث	اسم الدراسة	أهم النتائج	مجال الاستفادة منها
4.	ماجد أبو حمام (2009م)	اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبي وجودة التقارير المالية	• أن تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية كما، أن تطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين موقع الشركات استمراريته. • إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل على يقوم أسس مصداقية مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.	• ضرورة تعميق المفاهيم والالتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة. • العمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة. • ضرورة قيام لجنة متخصصة مشكله لهذا الغرض بمتابعه تطبيقات مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها.
5.	ابراهيم نسمان (2009م)	دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة	• أن هناك تأثيراً كبيراً للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية على حوكمة المصارف • تطوير معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسين الحوكمة في المصارف لإنجاز العديد من الأهداف، ولضمان تنفيذ اعمال الحوكمة يجب أن يتواجد التنظيم الإداري والمهني المتكامل والذي يشتمل على وجود مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية ولجنة إدارة المخاطر إلى جانب وظيفة مراقبة الامتثال .	• ضرورة تعميق المفاهيم والمبادئ التي قضت بها المعايير الدولية للمراجعة الداخلية لدى كافة المراجعين الداخليين من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لمعايير المراجعة الداخلية . • ضرورة بذل العناية الكاملة من قبل سلطة النقد الفلسطينية في مجال التزام المصارف بمبادئ وقواعد الحوكمة والتعليمات الصادرة عنها. • العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة لدى الأطراف كافة ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس دور وأهمية الحوكمة، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المصارف العاملة بفلسطين
6.	أبو موسري (2008م)	حوكمة الشركات و أثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية.	• ان الشركات المدرجة في السوق المالي تلتزم بتطبيق بعض مبادئ حوكمة الشركات التزام جزئياً. • ان الإطار القانوني والرقابي المنظم لعمل	• نشر ثقافة الحوكمة لدى المستثمرين والمراجعين والشركات ذات العلاقة. • الإسراع في إعداد لائحة الحوكمة في فلسطين لضبط عمل الشركات.

م.	اسم الباحث	اسم الدراسة	أهم النتائج	مجال الاستفادة منها
			السوق المالي الفلسطيني يتلائم الى درجة معقولة مع مبادئ حوكمة الشركات. • وجود علاقة طردية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وكفاءة السوق المالي.	
7.	جودة (2008م)	مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقاً لمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية.	• ان بنك فلسطين يطبق مبادئ الحوكمة بدرجة مرتفعة . • تطبيق مبادئ الحوكمة يؤثر إيجابياً على مؤشرات أداء البنك.	• تطوير تعليمات سلطة النقد الفلسطينية في مجال الحوكمة المؤسسية من خلال اعتماد نموذج الحوكمة المؤسسية المقترح كإطار عمل ملزم للمصارف الفلسطينية . • استحداث مجلس إدارة البنك للجنة المختصة بإدارة المخاطر تكون مهمتها تحديد وتصنيف المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ورسم الإستراتيجيات الخاصة بالتعامل مع كل نوع من هذه المخاطر.
8.	الداعور (2008م)	مدى تطبيق معايير الحوكمة في بلديات الضفة الغربية	• تطبيق معايير الحوكمة في بلديات الضفة الغربية كانت متوسطة. • وهذه النتيجة المتوسطة لتطبيق معايير الحوكمة الجيدة جاءت نتيجة انتخابات 11 مجالس البلدية التي اجريت في معظم بلديات الضفة.	• ضرورة الاهتمام بنشر ثقافة الحوكمة الجيدة وتعزيزها لدى بلديات الضفة الغربية. • ضرورة وجود هيئة حكومية تعني بمتابعة وممارسة وتنفيذ معايير الحوكمة. • اشراك الجمهور في قرارات البلديات وفعاليتها.
ثانياً: الدراسات العربية				
م.	اسم الباحث	اسم الدراسة	أهم النتائج	مجال الاستفادة منها
9.	أبو قاعود (2011م)	إطار مقترح لقياس أثر ممارسة أبعاد الشفافية الإدارية في محاور تطوير الأعمال.	• أن لممارسة أبعاد الشفافية أثراً إيجابياً في تنمية الأجهزة الإدارية وتطوير أعمالها والتخفيف من درجة الممارسات السلبية. • التأكيد على أهمية الدور الملقى على عاتق الحكومات في تعزيز ممارسة الشفافية.	• ضرورة تطبيق الإطار المقترح من قبل منظمات الأعمال الأردنية. • ضرورة ضمان مستويات عالية من الإفصاح المعلوماتي والمالي. • صياغة تشريعات تتميز بالدقة والوضوح. • رفع مستوى مشاركة العاملين في اتخاذ

م.	اسم الباحث	اسم الدراسة	أهم النتائج	مجال الاستفادة منها
			• أن مستوى ممارسة أبعاد الشفافية الإدارية جاء مرتفعاً، وأن المتوسط العام لمحاوّر تطوير الأعمال جاء مرتفعاً. • هناك تأثيراً لممارسة أبعاد الشفافية الإدارية مجتمعة في محاور تطوير الأعمال كاملة في منظمات الأعمال الأردنية.	القرارات.
10.	عبد الحميد (2010م)	اهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات	• أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية، وذلك لا يتم إلا بالاعتماد على مجموعة من الآليات والتشريعات والمعايير لتحضير البيئة المناسبة لتطبيق مثل هذه المبادئ. • تطبيق المعايير المحاسبية التي تتمتع بالجودة العالية من بين أهم تلك المتطلبات التي على المؤسسات الجزائرية التكيف معها.	• تشكيل فريق عمل يكلف بتطوير عدد من التشريعات المرتبطة بحوكمة المؤسسات مثل قانون الشركات وقانون سوق المال، وقانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، وقانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار. • المشاركة الفاعلة في عقد ندوات ومؤتمرات حول موضوع حوكمة المؤسسات، ودراسة الجوانب التطبيقية والواقعية للمؤسسات الجزائرية، خاصة المقيمة في البورصة.
11.	آل غزوي (2010م)	حوكمة الشركات و اثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية	• تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية . • عدم وجود علاقة سالبة ذات دلالة احصائية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية . • عدم وجود علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين تركيز الملكية في الشركات العامة في المملكة و بين مستوى الإفصاح في القوائم المالية.	• تعميق الوعي بدور لجنة المراجعة وأهميتها في الشركات المساهمة العامة لما لها من أهمية كبيرة في زيادة ثقة المساهمين. • الإفصاح عن وجود لجنة للمراجعة دون قيام هذه اللجنة بمهامها وواجباتها لا يؤدي الى تحسن في مستوى الإفصاح في القوائم المالية . • يجب على الهيئات المنظمة لشركات المساهمة العامة زيادة الدور الرقابي على الشركات المساهمة العامة من خلال إلزام الشركات بتطبيق لوائح حوكمة الشركات

م.	اسم الباحث	اسم الدراسة	أهم النتائج	مجال الاستفادة منها
12.	بن ثابت وعبدي (2010م)	الحوكمة في المصارف الإسلامية	المصارف بأمر الحاجة لتطبيق مبادئ الحوكمة التي هي متجذرة من الشريعة الإسلامية.	- توحيد الهيئات الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، لتكون تحت هيئة واحدة وتخضع لإشراف ما يسمى بالمصرف المركزي الإسلامي. - قيام كل مصرف ومؤسسة مالية إسلامية بإنشاء قسم خاص لمشرفي الشريعة الداخليين، ليتأكد أن عمل المصرف يتمشى مع الشريعة الإسلامية. - إنشاء لجنة مراجعة داخل المصارف الإسلامية وتتشكل من الأعضاء غير التنفيذيين ممن تتوفر لديهم الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة.
13.	لايقة (2007م)	القياس و الفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف و دورها في ترشيد قرارات الاستثمار	- عدم كفاية المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية التي تلبي احتياجات المستخدمين. - لم يعد المصرف القوائم المالية وفق للمعايير المحاسبية الدولية. - بالنسبة للميزانية العامة لم تصنف الأصول و الخصوم في الميزانية حسب طبيعتها وتم عرضها بشكل عشوائي .	- ضرورة قيام المصرف بإعداد القوائم المالية التي نص عليها المعيار الدولي. - تطبيق المعايير الدولية المحاسبية الصادرة عن لجنة المحاسبين الدوليين عند القيام بإعداد القوائم المالية للمصرف لأنه يكسبها المصداقية والثقة.
ثالثاً: الدراسات الأجنبية				
م.	اسم الباحث	اسم الدراسة	أهم النتائج	مجال الاستفادة منها
14.	ماركو بيشيت واخرون (2012)	فروقات حوكمة البنوك	- وجود موظفين متخصصين بإدارة المخاطر، ومجالس إدارة مستقلة بالإضافة إلى مدراء تنفيذيين ثابتين كان سيكبد البنوك في المتوسط خسائر أقل. - كما أنه لا يوجد أي دليل على أن حقوق المساهمين لن يتأثر في حال اعتماد البنك نظام إدارة المخاطر.	ضرورة الابتعاد عن تطبيق الحوكمة التقليدية للشركات غير المالية داخل البنوك والعمل على إجراء تعديلات ومراجعات جذرية لتطبيق نظم حوكمة خاصة بالبنوك.

م.	اسم الباحث	اسم الدراسة	أهم النتائج	مجال الاستفادة منها
15.	روي وكيستين (2009م)	الحوكمة والأداء في المؤسسات المالية الصغيرة	• الأداء المالي يتحسن من خلال القوانين المحمية أكثر من الدولية، لجنة التدقيق الداخلي. • لا يوجد هناك فرق بين المؤسسات غير الربحية ومساهمي الشركات في الأداء المالي. • لا يوجد هناك أثر لعملية تنظيم البنك	• أن هناك حاجة من قبل أية صناعة إلى أسلوب الحوكمة بشأن يؤدي إلى تعزيز الإيجابيات و التقليل من السلبيات.
16.	كايلور (2004م)	الحاكمية المؤسسية و أداء المؤسسات	• أن الأداء المتوقع يرتبط مع ثلاث مجموعات تصنيفية من المقياس الحكومي، ولا يرتبط مع المؤشر العام، ويرتبط المقياس الحكومي نسبيا بشكل أفضل بالأداء المتوقع، لأنه مقياس واسع ويركز بشكل أقل على المقاييس التي تمنع الاستيلاء القهري من الغير.	
4.	كيرن الكسندر (2004)	حوكمة الشركات والخدمات المصرفية اللانحة	• الشركات والمؤسسات المالية في المملكة المتحدة نجحت بتحقيق التوازن بين مصالح أصحاب المصلحة المختلفة، بينما في الولايات المتحدة لازت محدودة بسبب قرارات المحاكم الأمريكية الخاصة بالتوجهات التحوطية على الشركات والمؤسسات المالية.	• بضرورة العمل على تمثيل مصالح أصحاب المصلحة من أجل ضمان تحقيق معايير الحكم الرشيد داخل الشركات والمؤسسات المصرفية والبنكية، وضرورة الحد من التدخلات القضائية التي من الممكن أن تؤدي إلى نتائج تنظيمية دون المستوى الأمثل

ملحق (6)
مصفوفة الفجوة البحثية

م.م	اسم الدراسة	الباحث	موضوع الدراسة	البلد	مجتمع الدراسة	ما تميّزت به دراستي
1.	دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية	عماد الأغا (2011م)	حوكمة الشركات	فلسطين	الشركات المالية	تميّزت الدراسة بما يلي: 1. أنه لم يتناول أي من الباحثين في مجال المؤسسات المالية موضوع واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية 2. تم دراسة واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية 3. أجريت هذه الدراسة على مصرفين هما: البنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني في قطاع غزة
2.	مدى تطبيق معايير الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية وأثرها في زيادة كفاءة وفاعلية الأداء	بيان عمرو (2010م)	تطبيق الحوكمة وأثرها على زيادة كفاءة وفاعلية الأداء	فلسطين	ضريبة الدخل	
3.	مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد و الممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين	ممدوح العزايزة (2009م)	تطبيق الحوكمة في المصارف	فلسطين	المصارف الوطنية الفلسطينية	
4.	أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبي وجودة التقارير المالية	ماجد أبو حمام (2009م)	تطبيق الحوكمة، وجودة التقارير المحاسبية	فلسطين	المؤسسات المالية	
5.	دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة	ابراهيم نسمان (2009م)	إدارات المراجعة الداخلية، ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة	فلسطين	إدارات المراجعة الداخلية	

م.	اسم الدراسة	الباحث	موضوع الدراسة	البلد	مجتمع الدراسة	ما تميّزت به دراستي
6.	حوكمة الشركات و أثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية.	أبو موسري (2008م)	حوكمة الشركات، وكفاءة سوق الأوراق المالية	فلسطين	سوق فلسطين للأوراق المالية	
7.	مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقاً لمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية.	جودة (2008م)	تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية	فلسطين	المصارف الفلسطينية	
8.	مدى تطبيق معايير الحوكمة في بلديات الضفة الغربية	الداعور (2008م)	تطبيق الحوكمة في البلديات	فلسطين	بلديات الضفة الغربية	
9.	مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني	الكلوت (2005م)	مدى ترشيد القرار في التحليل المالي	فلسطين	المصارف التجارية	
10.	إطار مقترح لقياس أثر ممارسة أبعاد الشفافية الإدارية في محاور تطوير الأعمال.	أبو قاعد (2011م)	أثر الشفافية في تطوير الأعمال	الأردن	منظمات الأعمال الأردنية	
11.	أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات	حسياني (2010م)	تفعيل الحوكمة المؤسسية في المعايير المحاسبية	الجزائر	حوكمة المؤسسات	
12.	حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح	آل غزوي	حوكمة الشركات	السعودية	حوكمة الشركات	

م.م	اسم الدراسة	الباحث	موضوع الدراسة	البلد	مجتمع الدراسة	ما تميّزت به دراستي
	في المعلومات المحاسبية	(2010م)	ومستوى الإفصاح			
13.	الحوكمة في المصارف الإسلامية	بن ثابت وعبدي (2010م)	الحوكمة	الجزائر	المصارف الإسلامية	
14.	القياس و الفصاح المحاسبي في الفوائم المالية للمصارف و دورها في ترشيد قرارات الاستثمار	لايقة (2007م)	الإفصاح المحاسبي ودورها في ترشيد القرار	سوريا	المصارف	
15.	فروقات حوكمة البنوك	ماركو بيشت واخرون (2012)	حوكمة البنوك	أمريكا	المصارف	
16.	الحوكمة والأداء في المؤسسات المالية الصغيرة	روي وكيسنتين (2009م)	الحوكمة والأداء	النرويج	المؤسسات المالية	
17.	الحاكمية المؤسسية و أداء المؤسسات	كايلور (2004م)	الحوكمة وأداء المؤسسات	أمريكا	المؤسسات المالية	
18.	حوكمة الشركات ولوائح العمل المصرفي	الكسندر (2400م)	الحوكمة والمصارف	بريطانيا	المصارف	